سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 745 – الأحد 31 أيار/ مايو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

## من النقد إلى الشاشة..

هل تدخل سوريا
عصر المحافظ الرقمية؟

14

خبراء يحللون..

# أي اقتصاد تحتاج إليه سوريا؟

ملف خاص

امرأة تسير بجوار كوابل كهربائية معدنة على طول ميدان مضيرة في منطقة عين ترما بريف دمشق – 4 تشرين الثاني 2025 (AFP)

أخبار سوريا 02

العثور على بقايا برنامج الأسد الكيماوي.. نقطة تحول في ملف المحاسبة

أخبار سوريا 03

سوريا والاتفاقيات الإبراهيمية.. هل تصبح دمشق الهدف التالي لترامب؟

شؤون محلية 04

أزمة مياه تحاصر ريف حماة الشرقي.. لا مشاريع في الأفق

شؤون محلية 07

طلاب السويداء ضحايا قرار "التربية" وتهم التخوين المحلية

ثقافة وفن 16

الأغنية السورية تفقد هويتها

رياضة 18

تحديات الاستثمار الرياضي في سوريا

## كيف حافظ الشركس السوريون على مجتمعهم

على إيقاع "الشيكابشنه" في الأعراس الشركسية، لا تزال العائلات تتناقل قواعد "الأديغة خابزة"، كما لو أنها دستور غير مكتوب نجا من الحرب والشتات. في البيوت الشركسية بدمشق والقنيطرة وحلب، لا تزال اللغة والرقصات الفلكلورية وحتى طقس "الخطيفة" جزءًا من محاولة الحفاظ على هوية اجتماعية واجهت النزوح والهجرة وتبدل الأمكنة، لتتحول هذه العادات إلى وسيلة لحماية الذاكرة الجماعية من الذوبان، والعودة التدريجية إلى الجذور في مرحلة ما بعد النزاع، وبداية تشكل المبادرات الأهلية عقب سقوط نظام الأسد.

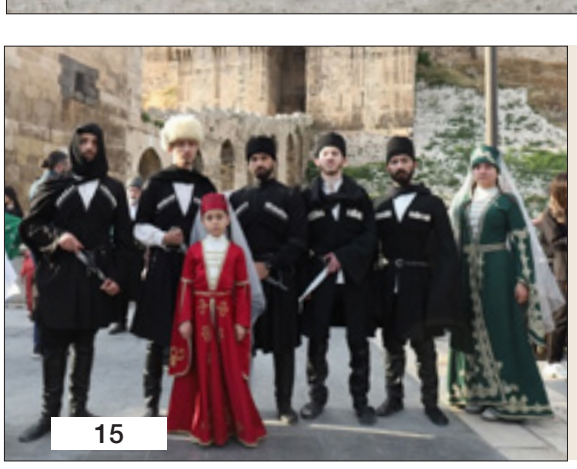

15

## العثور على بقايا برنامج الأسد الكيماوي..

# نقطة تحول في ملف المحاسبة

عنب بلدي – ركان الخضر

**رغم مرور أكثر من عام ونصف على سقوط نظام الأسد في 8 من كانون الأول 2024، والتعاون الذي أبدته الحكومة السورية الجديدة مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتدمير برنامج السلاح الكيماوي العائد للنظام السابق، ما زالت أسرار جديدة تتكشف حول هذا الملف الذي أقض مضاجع السوريين على مدى سنوات بعد عدة مجازر ارتُكبت بحقهم بهذا السلاح المحرّم دوليًا. في 26 من أيار الحالي، نقلت وكالة "رويترز" عن مسؤول سوري، أن السلطات السورية عثرت على بقايا برنامج الأسلحة الكيماوية السري الذي كان يديره رئيس النظام المخلوع، بشار الأسد.**

وقال المسؤول، إن المواد التي عُثر عليها تشمل مواد خام ومذخرات مماثلة لتلك التي استخدمت في هجمات بالغاز خلال سنوات الحرب في سوريا.

وأضاف أن السلطات تمكنت من انتشال أكثر من 70 صاروخًا وقنبلة كانت تُستخدم ضمن برنامج الأسلحة الكيماوية.

### تطور قانوني بالغ الأهمية

الخبير في القانون الدولي المعتصم الكيلاني قال إن الإعلان عن اكتشاف بقايا برنامج الأسلحة الكيماوية التابع للنظام السابق يشكل تطورًا قانونيًا وحقوقيًا بالغ الأهمية، لأن أحد أبرز التحديات التي واجهت مسارات المحاسبة خلال السنوات الماضية تمثل في صعوبة الوصول إلى الأدلة المادية المباشرة المرتبطة بالبنية التنظيمية والفنية للبرنامج الكيماوي.

وأضاف الكيلاني أن وجود مستودعات أو مواد أو وثائق أو سجلات تشغيل مرتبطة بالبرنامج، يمكن أن يعزز بشكل كبير سلسلة الأدلة المطلوبة لإثبات المسؤولية الجنائية، ليس فقط بحق المنفذين المباشرين، وإنما أيضًا بحق المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين أصدروا الأوامر أو سهلوا التنفيذ أو امتنعوا عن منع وقوع الجرائم رغم علمهم بها.

وأوضح أن استخدام الأسلحة الكيماوية يعد من الناحية القانونية انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية لعام 1993، كما يمكن أن يرقى، وفق ظروف الاستخدام وطبيعته، إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وانطلاقًا من الشروحات القانونية السابقة، قد يسهم الاكتشاف الجديد، وفق الكيلاني، في إعادة فتح أو تعزيز ملفات تحقيق قائمة أمام هيئات أوروبية ودولية تعتمد مبدأ الولاية القضائية العالمية، وتدعيم تقارير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا (IIIM)، وتوسيع نطاق المسؤولية ليشمل البنية الإدارية والأمنية والعلمية التي شاركت في إدارة البرنامج.

كما أن العثور على أدلة جديدة قد يسمح بربط وقائع الهجمات الكيماوية المختلفة ضمن نمط ممنهج ومنظم، وهو عنصر أساسي لإثبات الجرائم ضد الإنسانية، التي تتطلب إثبات وجود سياسة دولة أو هجوم واسع النطاق ضد المدنيين. وفي سياق العدالة الانتقالية، فإن الكشف العلني عن بقايا البرنامج، بحسب الخبير القانوني المعتصم الكيلاني، يحمل أيضًا قيمة تتعلق بحق الضحايا والمجتمع في معرفة الحقيقة، وهو أحد الأعمدة الأساسية لأي عملية عدالة انتقالية حقيقية.

### نقطة تحول في ملف المحاسبة

قال المندوب الدائم لسوريا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي، محمد كتوب، إن السلطات السورية اعتقلت 18 شخصًا يُشتبه بتورطهم في برنامج الأسلحة الكيماوية التابع للنظام السابق.

وأشار كتوب، في مقابلة مع "رويترز"، إلى أن المعتقلين بينهم مسؤولون عسكريون وسياسيون وفنيون كبار، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل بشأن هوياتهم أو طبيعة التهم الموجهة إليهم.

الخبير القانوني المعتصم الكيلاني قال إن توقيف مسؤولين كانوا جزءًا من البرنامج الكيماوي، قد يشكل نقطة تحول حاسمة في ملف المحاسبة، لأن هذه القضايا لا تعتمد فقط على الأدلة التقنية، بل بشكل كبير على إثبات التسلسل القيادي وآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

وأشار الكيلاني إلى أن وجود متهمين قيد الاحتجاز قد يسمح للجهات القضائية بالحصول على اعترافات أو إفادات مباشرة، تشمل معلومات حول أماكن تخزين الوثائق والمواد وأسماء مسؤولين أعلى رتبة وتفاصيل تتعلق بسلسلة الأوامر العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى آليات نقل المواد الكيماوية أو استخدامها.

ونوه إلى أن توقيف المشتبه بهم يسهم من الناحية الإجرائية في حماية الأدلة من الإتلاف أو التلاعب ومنع التأثير على الشهود وتسهيل التعاون القضائي الدولي وتمكين المحققين من بناء ملفات أكثر تماسكًا أمام المحاكم.

كذلك، فإن وجود مسؤولين موقوفين داخل سوريا قد يفتح المجال، بحسب الكيلاني، أمام تعاون مباشر مع آليات التحقيق الدولية، سواء عبر تبادل المعلومات أو السماح بالوصول إلى المواقع والأرشيف، وهو أمر كان شبه مستحيل خلال فترة حكم النظام السابق.

وأوضح الكيلاني أن التعامل مع هذه الاعتقالات ضمن إطار قانوني مستقل وشفاف، قد يمثل بداية لمسار أوسع يتعلق بمساءلة كبار المسؤولين، وليس فقط الموظفين أو المنفذين الأدنى رتبة.

وربط الخبير القانوني المعتصم الكيلاني، القيمة القانونية لهذه الاعتقالات بعدد من الشروط، شملت ضمان المحاكمات العادلة واحترام حقوق الدفاع، بالإضافة إلى منع استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه وإتاحة الرقابة القضائية المستقلة، لأن الإخلال بهذه الضمانات قد يضعف شرعية المحاكمات ويؤثر على إمكانية الاستفادة من نتائجها دوليًا.

### فجوات قانونية تتطلب الإصلاح

قال الخبير القانوني المعتصم الكيلاني، أن القانون السوري يمتلك بعض النصوص العامة المتعلقة بالقتل والتعذيب والتخريب واستخدام المواد المحظورة، إلا أن الإطار القانوني الحالي لا يزال يعاني من فجوات كبيرة عند التعامل مع الجرائم الدولية الكبرى، وعلى رأسها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واستخدام الأسلحة الكيماوية.

وأضاف أن أبرز الفجوات تتمثل في أن التشريعات السورية التقليدية صُممت أساسًا للتعامل مع الجرائم الجنائية العادية، وليس مع الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية التي ارتُكبت خلال النزاع السوري.

كما أن القانون السوري، وفق الكيلاني، لا يتضمن بصورة متكاملة تعريفات واضحة للجرائم ضد الإنسانية ومبدأ مسؤولية القادة والرؤساء وآليات حماية الشهود والضحايا، أو قواعد خاصة بالأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن سنوات النزاع أضعفت استقلال السلطة القضائية بشكل عميق، وكرست تدخل الأجهزة الأمنية والسياسية في عمل القضاء، وهو ما يطرح تحديات كبيرة أمام أي عملية محاسبة حقيقية، بحسب الكيلاني.

وأضاف الكيلاني أن المرحلة الانتقالية تبرز حاجة ملحة إلى إصلاحات قانونية ومؤسساتية واسعة تتضمن تعديل قانون العقوبات بما ينسجم مع القانون الدولي وإدماج الجرائم الدولية ضمن التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز استقلال القضاء وإنشاء دوائر أو محاكم متخصصة بالجرائم الجسيمة، وإقرار منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية.

كما قد يكون من الضروري، بحسب الخبير القانوني الكيلاني، الاستفادة من نماذج "العدالة الهجينة"، التي تجمع بين القضاء الوطني والخبرات الدولية، لضمان النزاهة والكفاءة، خاصة في الجرائم المعقدة مثل ملف الأسلحة الكيماوية.

وأشار الكيلاني إلى أن تعذر تحقيق المحاكمات الفعالة داخليًا، سيؤكد أهمية المسارات الدولية والولاية القضائية العالمية، التي استخدمتها عدة دول أوروبية خلال السنوات الماضية لمحاكمة متهمين بارتكاب جرائم في سوريا.

ونوه إلى أن نجاح أي عملية محاسبة لن يقاس فقط بإصدار الأحكام، بل بقدرتها على كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا وضمان عدم التكرار، واستعادة الثقة بالمؤسسات القضائية في سوريا الجديدة.

### مجازر بلا دماء

خلال فترة حكمه، استخدم النظام السابق الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين بأماكن متفرقة في سوريا، أبرزها في ريف دمشق.

وبدأ استخدام هذا السلاح المحرّم دوليًا في 21 من آب 2013، عندما نفذ نظام الأسد هجومًا بغاز السارين السام، استهدف عدة بلدات في الغوطة الشرقية، وبلدة المعضمية بالغوطة الغربية وقصفها بأكثر من عشرة صواريخ.

وأدت الهجمات الكيماوية إلى مقتل 1119 مدنيًا و25 مقاتلًا في صفوف المعارضة حينها، وإصابة 5935 آخرين، بحسب ما وثقته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان".

وفي 4 من نيسان 2017، قصف النظام السابق مدينة خان شيخون بغاز السارين، ما أدى إلى مقتل 91 مدنيًا بينهم 32 طفلًا و23 امرأة وإصابة 520 آخرين، وفق توثيقات ذات المؤسسة الحقوقية.

وبعد نحو ستة أشهر على الحادثة، أكد تقرير أعدته "آلية التحقيق المشتركة" مسؤولية النظام السوري عن إطلاق غاز السارين على خان شيخون.

وكانت سوريا انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية في 2013، وفق نظام تحقق صارم، وقدمت إعلانًا أوليًا عن برنامجها الكيماوي، لكنها لم تكشف عن البرنامج الكامل للأسلحة، في محاولة فاشلة لتضليل المجتمع الدولي بشأن نطاقه وحجمه، بحسب تقرير المنظمة.

وأكدت الأمانة الفنية للمنظمة بشكل مستقل استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا، سواء من قبل القوات السورية السابقة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك تنظيم "الدولة الإسلامية".

ومع سقوط نظام الأسد في كانون الأول 2024، أتيحت فرصة للكشف الكامل عن برنامج الأسلحة الكيماوية السوري، وضمان القضاء عليه وفق الاتفاقية.

الحكومة السورية تعلن العثور على بقايا برنامج الأسد للأسلحة الكيماوية، 26 أيار 2026 (سانا)



## سوريا والاتفاقيات الإبراهيمية..

# هل تصبح دمشق الهدف التالي لترامب؟

الرئيس السوري أحمد الشرع والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم برّاك – 16 أيار 2026 (وزارة الخارجية السورية)

عنب بلدي – أمير حقوق

**عاد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى الحديث عن توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، في إطار تحركات سياسية تقودها واشنطن لإعادة رسم خارطة التحالفات في الشرق الأوسط، بالتوازي مع الحراك المرتبط بالمفاوضات الأمريكية- الإيرانية، وسعي الإدارة الأمريكية إلى تثبيت ترتيبات إقليمية جديدة تضمن أمن إسرائيل وتحد من نفوذ خصومها في المنطقة.**

**وكان ترامب أعلن، في 25 من أيار الحالي، أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران "تسير بشكل جيد"، لكنه حذر من أن فشل التوصل إلى اتفاق سيقود إلى "العودة إلى القتال بشكل أكبر وأقوى من أي وقت مضى"، مؤكدًا أنه ناقش مع عدد من قادة المنطقة توسيع اتفاقيات "أبراهام" بالتزام مع أي تسوية محتملة مع طهران.**

وفي خضم هذا الحراك، يبرز اسم سوريا بوصفها إحدى أكثر الساحات تعقيدًا وحساسية، سواء بسبب استمرار احتلال الجولان، أو بفعل التحولات السياسية التي شهدتها عقد سقوط النظام السابق، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات متزايدة حول إمكانية انخراط دمشق مستقبلًا في أي تفاهمات إقليمية جديدة.

### ترامب يسعى إلى "إنجاز دبلوماسي"

إعادة إحياء الاتفاقيات الإبراهيمية لا تبدو منفصلة عن رغبة ترامب في تحقيق اختراق سياسي ودبلوماسي جديد خلال ولايته الثانية، خاصة أن ملف التطبيع العربي- الإسرائيلي شكّل أحد أبرز عناوين سياسته الخارجية خلال ولايته الأولى.

وهنا يرى الكاتب والمحلل السياسي الاتفاقيات الإبراهيمية، تبرز تكهنات وتساؤلات بشأن موقع سوريا من هذه الاتفاقيات.

الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة قال لعنب بلدي، إن الوضع السوري أكثر تعقيدًا نتيجة وجود سلطة انتقالية لا تمتلك الشرعية الدستورية الكاملة التي تخولها اتخاذ خطوة بهذا الحجم، رغم الدعم الأمريكي للحكومة السورية الحالية ورفع العقوبات عن بعض الشخصيات المرتبطة بها.

كما يرتبط الملف السوري، وفق خليفة، باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، وعدم وجود مؤشرات على استعداد تل أبيب للتخلي عنها، إضافة إلى التوغلات الإسرائيلية المتواصلة داخل الأراضي السورية.

**انطلقت الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020 برعاية أمريكية، وشملت حينها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين ثم المغرب والسودان، وسط حديث أمريكي متكرر عن توسيعها لتشمل دولًا أخرى في المنطقة.**

### ما موقع سوريا اليوم من هذه الاتفاقيات؟

مع الحديث المتزايد عن توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، تبرز تكهنات وتساؤلات بشأن موقع سوريا من هذه الاتفاقيات.

الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة قال لعنب بلدي، إن الوضع السوري أكثر تعقيدًا نتيجة وجود سلطة انتقالية لا تمتلك الشرعية الدستورية الكاملة التي تخولها اتخاذ خطوة بهذا الحجم، رغم الدعم الأمريكي للحكومة السورية الحالية ورفع العقوبات عن بعض الشخصيات المرتبطة بها.

كما يرتبط الملف السوري، وفق خليفة، باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، وعدم وجود مؤشرات على استعداد تل أبيب للتخلي عنها، إضافة إلى التوغلات الإسرائيلية المتواصلة داخل الأراضي السورية.

أما الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن" عمار جلو، فرفض أساسًا توصيف أي تفاهم محتمل بين دمشق وتل أبيب باعتباره جزءًا من الاتفاقيات الإبراهيمية، معتبرًا أن هناك خلطًا سياسيًا وإعلاميًا في هذا السياق.

وأشار إلى أن سوريا تختلف عن الدول التي وقعت اتفاقات التطبيع السابقة، لأنها تمتلك أراضي محتلة وحقوقًا مباشرة مرتبطة بإسرائيل، وبالتالي فإن أي اتفاق مستقبلي سيكون أقرب إلى مفهوم "الأرض مقابل السلام"، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية.

كما لفت إلى أن موقع سوريا الجغرافي والسياسي يجعلها شديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية.

### أهداف تتجاوز التطبيع

يرى مراقبون للشأن السياسي، أن المقاربة الأمريكية والإسرائيلية تجاه سوريا ترتبط بجملة من الأهداف الأمنية والاستراتيجية، التي تتجاوز ملف التطبيع المباشر.

الكاتب درويش خليفة، يعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى تحقيق عدة أهداف داخل سوريا، يأتي في مقدمتها إبعاد النفوذ الإيراني بشكل كامل عن الأراضي السورية، وتعزيز التعاون الأمني في ملف مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، والعمل على ضبط الحدود وإعادة ترتيب المشهد الأمني السوري بما يتناسب مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وقال خليفة، إن الهدف الأهم يتمثل في الوصول إلى تطبيع كامل بين سوريا وإسرائيل، بما يفتح الباب أمام إعادة دمج سوريا في محيطها الإقليمي، وإنهاء دورها كساحة مفتوحة للصراعات والتدخلات الخارجية.

"إنجازًا دبلوماسيًا" قد يمنحه حضورًا سياسيًا استثنائيًا على المستوى الدولي.

> الوضع السوري في الاتفاقيات الإبراهيمية أكثر تعقيدًا نتيجة وجود سلطة انتقالية لا تمتلك الشرعية الدستورية الكاملة لاتخاذ خطوة بهذا الحجم.
>
> درويش خليفة
> كاتب ومحلل سياسي

أما الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن" عمار جلو، فرفض أساسًا توصيف أي تفاهم محتمل بين دمشق وتل أبيب باعتباره جزءًا من الاتفاقيات الإبراهيمية، معتبرًا أن هناك خلطًا سياسيًا وإعلاميًا في هذا السياق.

وأشار إلى أن سوريا تختلف عن الدول التي وقعت اتفاقات التطبيع السابقة، لأنها تمتلك أراضي محتلة وحقوقًا مباشرة مرتبطة بإسرائيل، وبالتالي فإن أي اتفاق مستقبلي سيكون أقرب إلى مفهوم "الأرض مقابل السلام"، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية.

كما لفت إلى أن موقع سوريا الجغرافي والسياسي يجعلها شديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية.

### أهداف تتجاوز التطبيع

يرى مراقبون للشأن السياسي، أن المقاربة الأمريكية والإسرائيلية تجاه سوريا ترتبط بجملة من الأهداف الأمنية والاستراتيجية، التي تتجاوز ملف التطبيع المباشر.

الكاتب درويش خليفة، يعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى تحقيق عدة أهداف داخل سوريا، يأتي في مقدمتها إبعاد النفوذ الإيراني بشكل كامل عن الأراضي السورية، وتعزيز التعاون الأمني في ملف مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، والعمل على ضبط الحدود وإعادة ترتيب المشهد الأمني السوري بما يتناسب مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وقال خليفة، إن الهدف الأهم يتمثل في الوصول إلى تطبيع كامل بين سوريا وإسرائيل، بما يفتح الباب أمام إعادة دمج سوريا في محيطها الإقليمي، وإنهاء دورها كساحة مفتوحة للصراعات والتدخلات الخارجية.

بدوره، يرى الباحث عمار جلو أن واشنطن تريد من سوريا أن تتحول إلى دولة غير مخترقة في أي محور معاد لإسرائيل أو للغرب، وألا تكون أراضيها منطلقًا لأي تهديد أمني مستقبلي في المنطقة.

أما إسرائيل، وفق جلو، فتسعى إلى إبقاء الجغرافيا السورية مفتوحة أمام تحركاتها العسكرية والأمنية، مع توسيع المنطقة العازلة وضمان بقاء سوريا دولة ضعيفة وغير مستقرة بالكامل.

كما أشار إلى أن سوريا تمثل أهمية اقتصادية واستراتيجية لإسرائيل، بسبب موقعها كعقدة لخطوط الطاقة والنقل والتجارة نحو أوروبا، ما يجعل أي تفاهم معها مهمًا للمشاريع الإقليمية المستقبلية.

وشهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في الضربات الإسرائيلية داخل سوريا، وسط تبريرات إسرائيلية مرتبطة بمنع توضعه إيران والفصائل الحليفة لها قرب الحدود، في وقت واصلت فيه واشنطن الضغط لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة.

### تعقيدات تحول دون اتفاق شامل

رغم الحراك الأمريكي المتزايد، فإن فرص التوصل إلى اتفاق شامل بين سوريا وإسرائيل لا تزال تصطدم بعقبات سياسية وأمنية ودستورية معقدة، تجعل هذا المسار بعيدًا عن التحقق في المدى القريب.

ويرى الكاتب السياسي درويش خليفة أن انضمام سوريا إلى الاتفاقيات الإبراهيمية لن يكون مطروحًا في المستقبل القريب، نظرًا إلى تعقيدات المشهد الداخلي والإقليمي.

وأشار إلى أن أي خطوة من هذا النوع تحتاج إلى وجود سلطة سورية شرعية ومعترف بها دوليًا، إضافة إلى ترتيبات أمنية تتعلق بالجولان والحدود، ووقف التدخل الإسرائيلي في الشأن الداخلي السوري.

أما الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، فيرى أن الظروف الحالية غير مهيأة سياسيًا ودستوريًا وأمنيًا للوصول إلى اتفاق سلام شامل، خاصة في ظل استمرار التوغلات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية.

وأشار إلى أن السلطة السورية الحالية لا تزال سلطة انتقالية، ولم تستكمل بعد بنيتها الدستورية والسياسية الكاملة، ما يجعل اتخاذ قرار بهذا الحجم أمرًا شديد التعقيد.

ويرى أن المسار الواقعي حاليًا قد يقتصر على تفاهمات أمنية أو ترتيبات لخفض التصعيد وعدم الاعتداء، قبل الانتقال لاحقًا إلى مسار سياسي أوسع قد يستغرق سنوات طويلة.

> المسار الواقعي حاليًا بين سوريا وإسرائيل قد يقتصر على تفاهمات أمنية أو ترتيبات لخفض التصعيد وعدم الاعتداء.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

### مكاسب سياسية واقتصادية

تثير فرضية انضمام سوريا إلى أي مسار تفاوضي مع إسرائيل تساؤلات واسعة حول المكاسب والخسائر المحتملة.

يرى الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة أن النتائج لا يمكن ضمان أن تكون إيجابية بالكامل، خاصة أن العديد من الملفات الجوهرية لم تُحسم بعد.

ومع ذلك، قد تفتح هذه الخطوة الباب أمام رفع العقوبات الدولية عن سوريا، والحصول على دعم اقتصادي واسع لإعادة الإعمار، إضافة إلى تعزيز الانفتاح على الغرب والدول الخليجية.

أما الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن" عمار جلو، فيتوقع أن يكون أي مسار تفاوضي طويلًا وبطيئًا، وقد يمتد لسنوات بسبب تعقيدات المشهد السوري الداخلي والإقليمي.

وأشار إلى أن الوصول إلى اتفاق سلام قد يفتح الباب أمام مشاريع اقتصادية وإقليمية كبرى تتعلق بخطوط الطاقة والغاز والتجارة، بما يعزز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

لكنه أكد في المقابل أن العقبات لا تزال كبيرة، سواء بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان أو هشاشة الوضع السياسي الداخلي في سوريا.

**سوريا: إسرائيل تعرقل الاتفاق**

**كشف مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، محمد طه الأحمد، أن الوساطة الأمريكية ما زالت مستمرة للوصول إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل.**

**الاتفاق يرتكز على اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، وعدم تدخل الإسرائيليين بالشؤون الداخلية السورية، وعدم استغلال أي مشكلات داخلية لتبرير دخولهم لسوريا، بحسب ما قاله الأحمد في حديث إلى قناة "المملكة" الأردنية، في 12 من نيسان الماضي.**

**ويؤكد الاتفاق ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي تم الدخول إليها بعد سقوط النظام السابق، بحسب الأحمد.**

**وكان وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قال، في 9 من نيسان الماضي، إن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في سوريا عرقلت الوساطة الأمريكية التي كانت تهدف للتوصل إلى اتفاق بين دمشق وتل أبيب.**

## مع حلول الصيف وشح الموارد..
## أزمة مياه تحاصر ريف حماة الشرقي..
# لا مشاريع في الأفق

حماة – عدي الحاج حسين

**تعيش قرى وبلدات ريف حماة الشرقي أزمة مياه حادة، تتفاقم مع اقتراب فصل الصيف، في ظل غياب شبه كامل للبنية التحتية القادرة على تأمين مياه الشرب والري، وسط تحذيرات من كارثة إنسانية واقتصادية قد تدفع بموجة نزوح جديدة.**

**وتكشف شهادات أهالي المنطقة عن واقع مرير، إذ توقفت الشبكات الرئيسة، ونُمرت الآبار، وسُرقت المضخات، فيما يعجز السكان عن تحمل تكاليف الحلول البديلة في ظل أوضاع معيشية صعبة.**

### آبار مطمورة ومضخات مسروقة

فيصل سيار الشهاب، وهو من أبناء قرية جروح ويقيم حاليًا في مخيم حي الجامعة بمدينة إدلب، قال لعنب بلدي، إن غياب المياه يمثل السبب الرئيس الذي يمنع عودة أهالي قريته إلى منازلهم.

ووصف فيصل الوضع المائي في قريته بأنه صعب للغاية، موضحًا أن نسبة كبيرة من سكان جروح لا تزال تقيم في القرية ذاتها، لكن أسباب العجز عن العودة بالنسبة للنازحين تتصدرها أزمة المياه الحادة.

وأضاف أن خزان المياه في القرية يفتقر إلى مولدة كهرباء لتشغيله، كما تعرضت المضخة الأساسية للسرقة سابقًا، في حين أقدمت مجموعات مسلحة على إغلاق الآبار الجوفية بالحجارة الكبيرة، ما يجعل إعادة فتحها وتأهيلها مرهونة بتكاليف مالية باهظة.

وأشار إلى أن ثمة سببًا آخر لا يقل أهمية يتمثل في الغياب التام للكهرباء عن المنطقة، فحتى لو تمكن الأهالي من حفر بئر جديدة، فإنهم لا يملكون القدرة على توصيل التيار الكهربائي إليها، معتبرًا أن إعادة تأهيل مقومات الحياة باتت تتطلب قدرة مالية لا تتوفر في ظل واقع معيشي صعب.

### تلوث الآبار يقوض الاقتصاد المحلي

الأزمة تحولت إلى خطر يهدد بكارثة بيئية ومعيشية تضرب قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، وهما العمود الفقري للاقتصاد المحلي، بحسب محمد نور صلبي من قرية عكش.

وقال محمد لعنب بلدي، إن الآبار الجوفية والارتوازية التي كان يعتمد عليها الأهالي كبديل إسعافي تعرضت للتلوث، ما جعلها غير صالحة للاستخدام البشري، في وقت يزداد فيه الطلب على المياه مع اقتراب فصل الصيف.

وأضاف أن مياه الري تمثل شريان الاقتصاد الوحيد في هذه القرى، إذ يعتمد الأهالي كليًا على ما تنتجه أراضيهم من محاصيل أساسية، وأن المربين يُجبرون على نقل المياه يدويًا عدة مرات في اليوم لسقاية المواشي، في ظل انعدام مقومات الحياة الأساسية وعلى رأسها مياه الشرب.

الضرر وفق محمد، لا يتوقف عند حد الاكتفاء الذاتي، بل يمتد إلى الأسواق المجاورة، فريف حماة الشرقي يُعد مغذيًا رئيسًا لأسواق مدينة سلمية بالمحاصيل الزراعية، ومع استمرار انقطاع المياه تتزايد المخاوف من شلل كامل في الحركة التجارية وتهديد مصادر رزق مئات العائلات.

وطالب محمد الجهات المختصة والمنظمات الإنسانية بالتدخل الفوري لإعادة تشغيل شبكة ومناهل مياه "الفيجة" القديمة المتوقفة، وتزويد خطوط الشبكة المكسورة وتمديدها كحل إسعافي يضمن وصول المياه ولو لمرة أو مرتين في الأسبوع، لتفادي نزوح جديد قد يفرضه العطش.

### بنية تحتية معطلة وعودة معلقة

محمد تركي الجاسم من قرية المكيمن، قال إن القرية تمتلك أساسيات شبكة المياه، لكنها معطلة بالكامل بسبب غياب التجهيزات اللازمة.

وأضاف محمد لعنب بلدي، أن القرية تضم بئرًا حكومية جاهزة بمياه جيدة كانت تكفي احتياجات السكان سابقًا، إلى جانب خزان مياه وشبكة لا تحتاج سوى صيانة خفيفة، لكن المشروع متوقف بالكامل، نتيجة غياب المضخة الغاطسة ومنظومة الطاقة الشمسية اللازمة لتوليد الكهرباء وتشغيلها.

وأشار إلى أن حفر الآبار العشوائية غير مسموح به، وأن الآبار السطحية الموجودة جفّ معظمها، ما يجبر الأهالي على شراء صهاريج المياه بتكلفة تصل إلى 15 دولارًا للخزان الواحد، وهو مبلغ يفوق قدرة عائلات تكافح لتأمين ثمن الخبز.

ويرأي محمد، فإن غياب المياه هو السبب الرئيس وراء عدم عودة معظم أهالي المنطقة إلى بيوتهم وقراهم في الريف الشرقي، محذرًا من أن استمرار الوضع الراهن يهدد بموجة نزوح عكسي جديدة.

وأشار إلى تضرر الثروة الحيوانية من الأغنام والماعز بشكل كبير، نظرًا إلى عدم توفر مياه الشرب للمواشي.

### من الاكتفاء إلى العطش

مدير مياه عقيربات سابقًا، ميسر المحمود، روى لعنب بلدي كيف تحولت المنطقة من شبكات منظمة كانت تغطي احتياجات نحو 70 ألف نسمة قبل عام 2011، إلى واقع يبحث فيه الأهالي عن قطرة ماء وسط ركام البنية التحتية المدمرة.

وقال المحمود، إن أبرز المشاريع كان "مشروع اللّج"، الذي وصفه بـ"شريان الحياة الأكبر" للمنطقة، إذ كان يروي وحده 13 قرية عبر بئرين جوفيتين وخزانين أرضيين ضخمين.

وأضاف أن جميع غرف الضخ تعرضت للتخريب، وسُرقت المحركات ومجموعات التوليد بالكامل، وفُقدت كل المقومات المادية والبشرية اللازمة للتشغيل، ليتوقف المشروع برمته ويصبح بحاجة لصيانة شاملة.

وأشار إلى أن بلدة عقيربات باتت اليوم تعتمد على آبار سطحية محلية بدائية ومحدودة، بينما تفتقر بقية القرى لأدنى مقومات الأمان المائي، في وقت تجاوز فيه التعداد السكاني حاجز 70 ألف نسمة.

ورغم ذلك، لدى المحمود نافذة أمل في الأضرار جسيمة جراء الحرب، إذ تدمرت 50% من الآبار والشبكات والخزانات ومحطات الضخ.

وأضاف شاهين أن الشبكات الرئيسة والفرعية المتبقية تعرضت لتدمير جزئي وتحتاج إلى صيانة، مشيرًا إلى أنه لا توجد شبكات مدمرة بالكامل بشكل يستحيل إصلاحه.

وبخصوص مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل الآبار ومحطات الضخ، قال شاهين، إن بعض الآبار في المنطقة تعتمد على منظومات طاقة شمسية، بينما لا يزال عدد آخر يحتاج إلى تيار كهربائي، في وقت توجد فيه مناطق تفتقد للكهرباء بشكل كامل.

وأشار إلى أنه لم يُنفذ في عقيربات حتى الآن سوى مشروع واحد فقط لتركيب منظومة طاقة شمسية، وذلك في محطة ضخ عقيربات، بينما تعتزم مديرية المياه استخدام خطوط كهرباء جديدة ومنظومات طاقة شمسية كآليات بديلة لتأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآبار والمحطات.

وعن أسباب التأخر في بدء أعمال إعادة التأهيل، أرجع شاهين ذلك إلى عقبات مالية وفنية تحول دون الانطلاق الفوري في تنفيذ المشاريع المطلوبة.

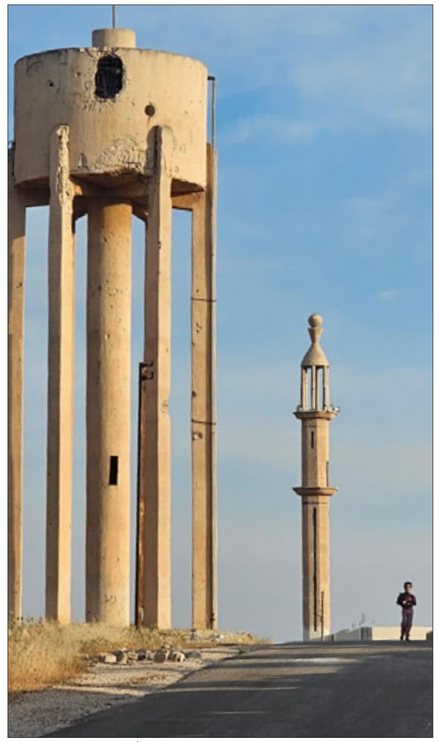

خزان مياه متضرر في قرية رسم العوايد بريف حماة الشرقي – 28 أيار 2026 (عنب بلدي/عدي الحاج حسين)



## موسم "استثنائي" في الحسكة
# توقعات بإنتاج 600 ألف طن من الشعير البعل

الحسكة – محمد جفال

**بدأت حقول الشعير البعل في أرياف محافظة الحسكة الجنوبية والشرقية تكشف عن موسم وصفه مزارعون ومسؤولون زراعيون بأنه "استثنائي"، مع تسجيل معدلات إنتاج غير مسبوقة منذ عقود، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى انعكاسات هذا الموسم على واقع الثروة الحيوانية وأسواق الأعلاف والبذار في المنطقة.**

**ويأتي ذلك بالتزامن مع انطلاق عمليات الحصاد المبكر في المناطق الجنوبية من المحافظة، التي تعد من أبرز مناطق زراعة الشعير البعل في شمال شرقي سوريا، وسط توقعات بإنتاج وفير مدفوع بموسم مطري طويل وغزير انعكس بصورة مباشرة على نمو المحاصيل وجودتها.**

حصاد حقول الشعير في ريف الحسكة الجنوبي – 25 أيار 2026 (سانا)

### إنتاج "غير مسبوق" منذ الثمانينيات

قال معاون مدير زراعة الحسكة، عز الدين الحسو، إن عمليات حصاد محصول الشعير البعل في المنطقة الجنوبية من المحافظة، والتي تبدأ عادة بصورة مبكرة قبل بقية المناطق، أظهرت كميات إنتاج وفيرة واستثنائية.

وأضاف الحسو أن المحافظة "لم تشهد مثل هذه الإنتاجية منذ ثمانينيات القرن الماضي"، مرجعًا ذلك إلى غزارة الأمطار والثلوج التي هطلت خلال الموسم الحالي، واستمرار الهطولات لفترات طويلة منذ بداية الزراعة وحتى ما قبل الحصاد، إضافة إلى سلامة الحقول الزراعية وخلوها من الأمراض والآفات.

وبحسب بيانات مديرية الزراعة، بلغت المساحات المزروعة بالشعير البعل في محافظة الحسكة خلال الموسم الحالي نحو 268 ألف هكتار، فيما بلغت مساحة الشعير المروي نحو 21 ألف هكتار موزعة على مناطق الاستقرار الزراعي الخمس، وسط توقعات بإنتاج يصل إلى 600 ألف طن.

ويعد الشعير من المحاصيل الاستراتيجية المهمة في محافظة الحسكة، لارتباطه بصورة مباشرة بقطاع الثروة الحيوانية، سواء عبر استخدامه كعلف أو كبذار للمواسم الزراعية اللاحقة، فضلًا عن كونه من المحاصيل الأكثر تحملًا للظروف المناخية مقارنة بمحصول القمح.

### أرقام قياسية في الحقول

قال عدد من فلاحي أرياف الحسكة الجنوبية لعنب بلدي، إن متوسط إنتاج الدونم الواحد المزروع بالشعير البعل وصل إلى نحو 400 كيلوغرام، بينما تجاوزت بعض المناطق حاجز 450 كيلوغرامًا، ووصلت في مناطق محددة إلى قرابة 500 كيلوغرام للدونم الواحد.

المزارع عبد الكريم العلي من ريف الحسكة الجنوبي، قال إن الموسم الحالي "فاجأ معظم الفلاحين بحجم الإنتاج"، مشيرًا إلى أن كثيرًا من المزارعين لم يتوقعوا الوصول إلى هذه الأرقام حتى مع تحسن الأمطار.

وأضاف أن المواسم الجيدة السابقة، مثل موسمي 2002 و2019، لم تسجل هذه المعدلات من الإنتاج، معتبرًا أن الموسم الحالي "الأفضل منذ عقود طويلة".

وأشار عبد الكريم إلى أن وفرة الأمطار خلال الشتاء والربيع لعبت الدور الأكبر في رفع الإنتاج، خاصة وأن الشعير البعل يعتمد بصورة أساسية على مياه الأمطار دون الحاجة إلى الري، ما خفف أيضًا من تكاليف الإنتاج مقارنة بالمحاصيل المروية.

من جهته، قال المزارع محمود الخلف من ريف الحسكة الشرقي، إن الحقول هذا العام "أعادت للأهالي مشاهد المواسم القديمة التي كان يتحدث عنها الآباء"، مضيفًا أن الامتلاء الجيد للسنابل وغياب موجات الجفاف خلال فترة النمو أسهما في تحقيق إنتاج مرتفع.

وأضاف محمود أن عمليات الحصاد ستتوسع خلال الأيام المقبلة لتشمل بقية المناطق الزراعية في المحافظة، بالتوازي مع بدء حصاد الشعير المروي، بينما يتوقع أن تبدأ عمليات حصاد القمح منتصف شهر حزيران المقبل.

وأشار إلى أن كثيرًا من المزارعين يعلّقون آمالًا على موسم القمح أيضًا، في ظل المؤشرات الإيجابية الحالية، رغم استمرار المخاوف المتعلقة بأسعار المحاصيل وتكاليف الحصاد والنقل.

### أمطار وثلوج غيّرت المعادلة

يعتمد القطاع الزراعي في محافظة الحسكة بصورة كبيرة على الظروف المناخية، نظرًا إلى اتساع المساحات البعلية التي ترتبط إنتاجيتها بمعدلات الهطولات المطرية.

وخلال السنوات الماضية، تعرضت المحافظة لمواسم جفاف متكررة أثرت بصورة مباشرة على إنتاج الحبوب، وخاصة القمح والشعير، ما أدى إلى تراجع المحاصيل وارتفاع أسعار الأعلاف وانعكاس ذلك على قطاع الثروة الحيوانية.

إلا أن الموسم الحالي شهد معدلات هطول مرتفعة توزعت على معظم أشهر الشتاء والربيع، إضافة إلى تساقط الثلوج في بعض المناطق، الأمر الذي وفر رطوبة جيدة للتربة وساعد على استمرار نمو المحاصيل لفترات أطول.

ويرى مزارعون أن استمرار الهطولات حتى الفترات القريبة من الحصاد ساعد على امتلاء حبوب الشعير بصورة أفضل مقارنة بالمواسم السابقة، فضلًا عن الحد من تأثيرات الجفاف المبكر التي كانت تتكرر في سنوات عديدة.

كما ساعدت الظروف المناخية الجيدة على الحد من انتشار الأمراض والآفات الزراعية التي تتسبب عادة بخسائر للمزارعين، الأمر الذي انعكس أيضًا على جودة المحصول.

### أسواق مرتبطة بالأعلاف والبذار

رغم أهمية الشعير كمحصول استراتيجي، فإن الدولة لا تقوم بشرائه من المزارعين، بحسب ما أوضحه التاجر يوسف الأحمد لعنب بلدي، مشيرًا إلى أن عمليات الشراء تعتمد بصورة رئيسة على التجار والأسواق المحلية.

وقال يوسف، إن التجار يشترون الشعير من الفلاحين بغرض بيعه لاحقًا كبذار للمواسم الزراعية المقبلة، أو استخدامه كعلف للمواشي، نظرًا إلى كونه غنيًا بالمغذيات.

وأضاف أن أفضل أنواع الشعير المتداولة هو "الشعير الأسود"، إذ يتراوح سعر الطن الواحد منه حاليًا بين 220 و230 دولارًا.

وأشار إلى أن أسعار الشعير تشهد ارتفاعات ملحوظة خلال موسم البذار، ما يدفع كثيرًا من التجار إلى تخزين كميات كبيرة من المحصول وبيعها لاحقًا عند ارتفاع الأسعار.

وبيّن التاجر أن سعر طن الشعير تجاوز في بعض المواسم السابقة حاجز 500 دولار، خاصة في فترات الجفاف أو انخفاض الإنتاج، وهو ما يجعل تخزين الشعير نشاطًا تجاريًا مربحًا بالنسبة لبعض التجار.

### وفرة الإنتاج وتأثيرها على المربين

يُتوقع أن ينعكس الموسم الحالي بصورة إيجابية على قطاع الثروة الحيوانية في محافظة الحسكة، التي تعد من أبرز مناطق تربية الأغنام في سوريا.

ويعتمد مربو المواشي بصورة كبيرة على الشعير كأحد المكونات الأساسية للأعلاف، خاصة خلال فترات الجفاف أو ضعف المراعي الطبيعية.

ويرى مزارعون، تحدثوا لعنب بلدي، أن وفرة الإنتاج قد تسهم في تخفيف جزء من الضغوط التي شهدتها أسواق الأعلاف خلال السنوات الماضية، بعد الارتفاعات الكبيرة في الأسعار نتيجة تراجع الإنتاج وتكاليف النقل والتخزين.

وقال المزارع محمود الخلف، إن كثيرًا من مربي الأغنام كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين الأعلاف خلال السنوات الماضية بسبب الأسعار المرتفعة، مضيفًا أن الموسم الحالي "قد يمنحهم متنفسًا مؤقتًا".

في المقابل، يرى بعض الفلاحين أن وفرة الإنتاج وحدها لا تكفي لتحسين واقعهم الاقتصادي، في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الزراعة والحصاد والوقود والنقل.

وأوضح عبد الكريم العلي أن المزارعين يواجهون تحديات تتعلق بأجور الحصادات وأسعار المحروقات، إضافة إلى تكاليف نقل المحصول وعمليات التخزين، ما قد يقلل من هامش الأرباح رغم الإنتاج المرتفع.

## إشغالات شوارع دمشق..
## مطالب بالتنظيم مع مراعاة الواقع المعيشي

دمشق – غنى جبر

**باشرت مديرية دوائر الخدمات بمحافظة دمشق حملة ميدانية لإزالة الإشغالات المركزية والتعديات على الأملاك العامة في عدة أحياء من العاصمة، وذلك بهدف الحد من المظاهر العشوائية والفوضوية، وتوسيع الطرق أمام المارة، والمحافظة على حق الطريق العام.**

وقال مسؤول ورشة إشغالات دمشق، ماجد رزوق، في تصريح نُشر عبر الصفحة الرسمية لمحافظة دمشق على منصة "فيسبوك"، إن الحملات مستمرة يوميًا لإزالة المخالفات من الأرصفة والطرق، مع تحرير ضبوط وإنذارات بحق المخالفين من أصحاب المحال التجارية.

### آراء متباينة حول الإشغالات

يرى بعض أهالي المدينة وبينهم الطالبة الجامعية شام الكردي، وجود جانب إيجابي لهذه الظاهرة، حيث تتوفر على هذه "البسطات" في بعض الأحيان سلع وبضائع قد لا يجدها المستهلك في المحال التجارية العادية، فيما انتقدت الانتشار العشوائي الكثيف جدًا لهذه "البسطات"، ووصفته بالظاهرة غير الطبيعية، ولا سيما في منطقة جسر الجامعة، وتعتبر مركزًا رئيسًا لوسائل المواصلات والنقل.

وعند سؤالها عن أكثر المناطق التي تتركز فيها هذه الظاهرة، أشار عدنان مباشرة إلى منطقة الأسواق، وعن الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة، يرى أن وضع الحلول الجذرية والفعالة يقع بالدرجة الأولى على عاتق المسؤولين وأصحاب القرار الذين يمتلكون الصلاحيات التنفيذية.

ناصر زركزلي، وهو صاحب محل تجاري في منطقة الجسر الأبيض بدمشق، قال لعنب بلدي، إن ظاهرة الإشغالات العامة باتت مشكلة ملحوظة، خصوصًا في الفترات الأخيرة مع ازدياد التعديات على الأرصفة والمساحات العامة.

واعتبر أن أبرز هذه الإشكالات تتمثل بما تقوم به بعض المطاعم من التوسع خارج حدودها، عبر وضع الطاولات والكراسي على الأرصفة المخصصة للمشاة، ما يؤدي إلى تضييق المساحة المتاحة للناس وعرقلة حركة السير بشكل عام، معتبرًا أن هذه الظاهرة تؤثر سلبًا على المنظر العام للمناطق، كما تسبب إزعاجًا للسكان نتيجة الازدحام والضجيج والروائح الناتجة عنها.

### تصريحات معلقة

في هذا الإطار، تواصلت عنب بلدي مع المكتب الإعلامي لمحافظة دمشق للاستفسار عن تقييم المحافظة لواقع إشغالات الأرصفة من قبل المحال التجارية والمطاعم في المدينة، والإجراءات المتخذة بحق المخالفين خلال حملات إزالة الإشغالات، إضافة إلى أبرز أنواع المخالفات التي يتم ضبطها.

كما استفسرت عن إمكانية السماح لبعض المحال باستخدام الأرصفة بشكل نظامي، والشروط والمعايير المطلوبة للحصول على هذه التراخيص أو الموافقات، إلا أن المكتب الإعلامي أوضح أن لا تصريحات حاليًا بخصوص ملف الإشغالات، وذلك لفترة مؤقتة.

في ظل استمرار حملات إزالة الإشغالات في شام لعنب بلدي، عن تعاطفها مع الباعة، مؤكدة أن قرار الإزالة قد يؤثر سلبًا على مصادر رزق هؤلاء الناس.

من جانبه، عدنان اللحام، صاحب محل تجاري في منطقة الحمراء بدمشق، ذكر لعنب بلدي، أن هذه الظاهرة باتت قضية شائكة وحساسة تمس الهوية التاريخية للمدينة، معربًا عن أسفه لما وصفه بالفوضى والعبثية.

وأضاف عدنان أن المسألة تتجاوز مجرد إشغالات بسيطة، بل تتعداها إلى مظاهر تؤذي المدينة، مستعرضًا أمثلة كاصطفاف السيارات بشكل مخالف فوق الأرصفة، وتكسر الأرصفة وعدم صيانتها، بالإضافة إلى قطع الأشجار العشوائي.

وعند سؤاله عن حملة إزالة هذه "البسطات" وتنظيم الشوارع، تحدث بدمشق، يبقى الجدل قائمًا بين ضرورة تنظيم الأرصفة والحفاظ على حق المشاة، وبين مراعاة الظروف المعيشية الصعبة التي دفعت الأشخاص إلى العمل في "البسطات" كمصدر رزق أساسي، وسط مطالب بإيجاد حلول متوازنة.

محافظة دمشق تنفذ حملة لإزالة الإشغالات العامة في ساحة الجامع الأموي بدمشق- 21 أيار 2025 (محافظة دمشق)

### تسجيل 13 قطعًا في أربعة كيلومترات

# التخريب يقطع الشريان الرقمي في القنيطرة

القنيطرة – عبد الله الوني

**تعيش محافظة القنيطرة أزمة رقمية خانقة، حيث باتت خدمات الإنترنت والاتصالات عاجزة عن تلبية أدنى المتطلبات الضرورية.**

**يكمن جوهر هذه المعضلة في الاستهداف المتكرر والعبث التخريبي الذي يطال الكابل الضوئي الحيوي، الشريان الرقمي الذي يغذي المحافظة ويربطها بالعالم الخارجي.**

**وكشف مدير فرع اتصالات القنيطرة، عدنان بكر، لعنب بلدي عن حقيقة هذه المشكلة قائلًا إن بطء الإنترنت وتدهور جودته يعودان بشكل مباشر إلى هذه الأعمال التخريبية التي لا تقتصر على حدود القنيطرة، بل تمتد لتشمل مسار دمشق- القنيطرة، وصولًا إلى مواقع حيوية في ريف دمشق والعاصمة نفسها .**

هذه الأعمال المتوالية لم تكن مجرد حوادث عابرة، بل أثرت بعمق على جودة الخدمة لجميع أشكال الاتصالات، من الإنترنت المنزلي والمؤسسي إلى خدمات الهاتف الأساسية.

وأدى هذا التدهور إلى موجة من استياء الشعبي بين الأهالي والمشتركين، الذين يجدون أنفسهم معزولين رقميًا في عالم يتسارع نحو الاتصال الدائم. بالمقابل، فإن الاعتذارات المتكررة من فرع اتصالات القنيطرة، وإن كانت تعبر عن تفهم للموقف، فإنها لا تقدم حلًا جذريًا لمشكلة تتفاقم يومًا بعد يوم.

**13 قطعًا في أربعة كيلومترات**

معظم هذه التعديات تتركز في منطقة حساسة بريف دمشق، تحديدًا في المقطع الواقع بين جسر الطبيبية وجسر القليعة، الذي لا تتجاوز مسافته أربعة كيلومترات.

هذا المقطع، بحسب عدنان بكر، يُعد نقطة ضعف حرجة في الشبكة، تعرض للقطع والتخريب 13 مرة، وهو رقم وصفه بـ"الصادم"، ويعكس حجم التحدي الأمني والفني.

ورغم الجهود التي تبذلها ورشات فرع القنيطرة، بالتعاون مع فرق ريف دمشق، لإصلاح الأعطال في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة لإعادة الخدمة، فإن هذه الإصلاحات المتكررة تحمل في طياتها مشكلة أخرى، فكل وصلة جديدة، وإن كانت ضرورية لإعادة الاتصال، تترك أثرًا سلبيًا على جودة الكابل الضوئي وتزيد من "التخامد"، مما يؤثر على الأداء العام للشبكة.

من جانبه، أوضح بكر أن هناك خطة طموحة لاستبدال هذا المقطع المتضرر بالكامل، وقد تم الانتهاء من دراسته لطرحه للتنفيذ، وهو ما يمثل "بصيص أمل" في خضم هذه الأزمة.

**بنية متهالكة وتحديات في الأرشفة**

مدير دعم القرار والتخطيط الإقليمي والتحول الرقمي في محافظة القنيطرة، سوار الجبر، أكد أن تردي خدمة الإنترنت أدى إلى تراجع في قدرة المحافظة على تقديم الخدمات للمواطنين.

وفي مجال آخر، أشار إلى أن القنيطرة متأخرة جدًا في مجال الأرشفة الرقمية مقارنة بالمحافظات الأخرى، وهو ما يمثل "خطرًا حقيقيًا".

واستشهد بما حدث عند دخول دوريات الجيش الإسرائيلي إلى بناء المحافظة والعبث بمحتوياتها، حيث لم يتمكنوا من إنقاذ أي وثائق بسبب غياب الأرشفة الرقمية.

**ضرر الخدمات الحكومية يطال المواطن**

تتجاوز تداعيات تردي خدمة الإنترنت مجرد الإزعاج اليومي لتتحول إلى ما ينذر بـ"كارثة حقيقية" تهدد بتعطيل الحياة المدنية في القنيطرة.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة القنيطرة والمسؤولة عن قطاع الاتصالات، فاتن محمد، تحدثت عن واقع الخدمات في القنيطرة، خاصة في أثناء انقطاع الكابل الضوئي.

وقالت إن النتيجة المباشرة لهذا الشلل الرقمي الذي يحصل في أثناء التعدي على الكابل الضوئي، هي توقف شبه كامل للخدمات الحيوية التي تعتمد على الاتصال بالإنترنت.

إصدار الوثائق الثبوتية، مثل الهوية والسجل العدلي، أصبح مهمة شبه مستحيلة، كما أن معاملات البريد ومراكز خدمة المواطن، التي يفترض أن تسهل حياة المواطنين، تجد نفسها عاجزة عن أداء مهامها.

حتى المعاملات المالية وسجلات المرضى في المستشفى "الوطني"، وهي خدمات لا غنى عنها، توقفت عن العمل بسبب اعتمادها على خوادم مركزية في د مشق .

والمواطن في القنيطرة هو "الضحية الأكبر" نتيجة هذا التخريب المتعمد، حيث يجد المواطن نفسه غير قادر على إنجاز أبسط معاملاته الحكومية، سواء في الدوائر الرسمية أو المصارف أو حتى شركة الاتصالات، بانتظار إصلاح الخلل في الكابل الرئيس.

وأشارت إلى أن البنى التحتية الحاسوبية في المحافظة تعاني من قدم مزمن، فاقمته العقوبات التي كانت مفروضة على سوريا ونقص قطع التبديل وارتفاع أسعار التجهيزات.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تآكل بنية الشبكات الحاسوبية في مؤسسات الدولة، مما يضع القنيطرة في تصنيف متأخر من التطور الرقمي نتيجة تهميش المحافظة خلال حكم النظام السوري السابق.

**جيل يواجه "الأمية الرقمية"**

لا يقتصر التأثير "المدمر" لضعف الإنترنت على الخدمات الإدارية والمالية، بحسب وصف المسؤولة عن قطاع الاتصالات بمحافظة القنيطرة، فاتن محمد، بل يمتد ليشمل القطاع التعليمي، مهددًا مستقبل الأجيال القادمة.

فالطلاب يواجهون صعوبة بالغة في متابعة المنصات الرقمية التعليمية وخدمات البث المباشر، مما يحرمهم من فرص التعلم الحديثة ويوسع الفجوة الرقمية، لأن الاعتماد الكلي على المخدم المركزي (السيرفرات) في دمشق.

وهذا يعني أن أي انقطاع في الكابل الضوئي يحرم القنيطرة من الوصول إلى قواعد البيانات.

**شبكة الخلوي العنسية**

قالت المسؤولة عن قطاع الاتصالات بمحافظة القنيطرة، إن المشكلة لا تقتصر على الإنترنت السلكي فقط، بل تمتد لتشمل ضعفًا حادًا في الشبكة الخلوية، حيث لا تتوفر الخدمة في العديد من المناطق مثل بئر عجم وبريقة والقرى التابعة لبلدة نبع الصخر وقصيبة وعين التينة والقرى المجاورة لها، بالإضافة إلى منطقة العشة وكودنة.

وفي القطاع الجنوبي للقنيطرة يغيب وجود أبراج شركة "MTN" بالكامل، مما يترك سكان هذه المناطق في عزلة تامة عن العالم الرقمي.

وطالبت المحافظة وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات بإجراء مسح ميداني شامل لهذه المناطق المحرومة، والعمل على توفير شبكتي الجيل الثاني والثالث بشكل فعال ومستقر.

**بصيص أمل في الأفق**

لمواجهة هذه التحديات، تبرز بعض الحلول المقترحة التي قد تسهم في تخفيف حدة الأزمة، وفق ما تراه المهندسة فاتن محمد.

من أهم هذه الحلول، مد كابل ضوئي بديل واحتياطي يربط القنيطرة بدمشق، لضمان استمرارية الخدمة وتقليل الاعتماد على الكابل الحالي المعرض للتخريب.

كما أن هناك دعوات ملحة للجهات المختصة لتكثيف جهودها في منع التعديات على الكوابل وتطبيق القانون بصرامة.

كما تولي المحافظة أهمية للتحول الرقمي، لذلك حثت المديريات فيها على تبسيط الإجراءات وأتمتة الأعمال والبدء بأعمال الأرشفة الإلكترونية وتحديث الشبكات الحاسوبية.

وتسعى المحافظة في المستقبل القريب لإنشاء مركز تدريبي موحد يهدف إلى رفع السوية التعليمية الرقمية للمواطنين والموظفين، مما يدفع القنيطرة خطوات نحو التطور الرقمي.

مبنى مديرية اتصالات القنيطرة – 20 أيار 2026 (عنب بلدي/ عبد الله الوني)



### مع اقتراب موعد الامتحانات

# طلاب السويداء ضحايا قرار "التربية" وتهم التخوين المحلية

عنب بلدي – السويداء

**لا يكاد يخلو بيت في السويداء من أجواء التحضير والتوتر المتعلقة بامتحانات الشهادة العامة (البكالوريا أو التاسع) هذا العام، على الرغم من العراقيل التي حصلت لدفعة 2025، التي ما زالت تطالب بالاعتراف حتى اليوم.**

**ومع اقتراب موعد امتحانات الشهادتين، الإعدادية والثانوية، دخل طلاب محافظة السويداء وأهاليهم في حالة من القلق المتزايد، بعد قرار وزارة التربية والتعليم الذي نص على نقل مراكز الامتحانات إلى محافظتي دمشق وريف دمشق، في خطوة قالت الوزارة إنها تهدف إلى تأمين "بيئة امتحانية آمنة وعادلة"، وهو ما يحتاج إليه سير العملية الامتحانية، في حين اعتبره الأهالي والطلاب بمثابة عبء جديد وظلم لكثيرين.**

**وجاء قرار نقل امتحانات الشهادتين بعد أسابيع من الجدل والخلافات بين الجهات التعليمية في السويداء ووزارة التربية والتعليم، حول آلية إجراء الامتحانات داخل المحافظة.**

وقفة احتجاجية لنقابة المعلمين في السويداء – 24 أيار 2026 (عنب بلدي)

ورغم الحديث عن تفاهمات تقضي بدخول وفد وزاري للإشراف على العملية الامتحانية داخل السويداء، تراجعت الجهات الرسمية في دمشق عن هذا الخيار، بسبب بعض التهديدات باستهداف أي لجنة قادمة من دمشق لمراقبة الامتحانات، قبل أن تصدر الوزارة قرارها النهائي بإجراء الامتحانات في دمشق وريف دمشق، قبل أسابيع قليلة من الامتحانات التي من المفترض أن تبدأ مطلع حزيران المقبل.

ولم يُستقبل القرار بوصفه إجراء تعليميًا فقط، بل كتحول فرض على العائلات إعادة ترتيب حساباتها، من تكاليف النقل والإقامة إلى التفكير بالسلامة وإمكانية الوصول إلى المراكز الامتحانية، إضافة إلى مخاوف من تكرار أزمة الاعتراف بالشهادات التي واجهها طلاب المحافظة في العام الماضي.

**طلاب وأهاليهم يبحثون عن حلول**

قبل صدور القرار رسميًا، كان بعض الطلاب قد اتخذوا خطوات استباقية، تحسبًا لأي تعقيدات قد تواجههم خلال فترة الامتحانات، إذ قاموا بتسجيل مراكزهم الامتحانية في منطقة جرمانا، وكانوا أكثر من 700 طالب، وفق مصدر خاص في تربية السويداء لعنب بلدي.

فيما استأجرت فيها بعض العائلات منازل هناك قبل نحو شهر، خشية إغلاق طريق دمشق- السويداء، أو حدوث توترات أمنية قد تمنع أبناءهم من الوصول لاحقًا.

وقالت إحدى الطالبات لعنب بلدي (اعتذرت عن عدم ذكر اسمها لمخاوف أمنية)، إنها استأجرت منزلًا هي وخمس من صديقاتها في جرمانا استعدادًا لفترة الامتحانات.

لكن الإقامة المؤقتة أو التنقل اليومي كبيرة، بحسب أحد الأهالي، ولا يوجد بيت للإيجار بأقل من 100 دولار شهريًا، وهو مبلغ لا يستهان به في ظل الظروف المعيشية التي وصفها بـ"المرهقة جدًا".

**المخاوف الأمنية حاضرة بقوة**

إلى جانب التكاليف، بقي هاجس الأمان حاضرًا في معظم الأحاديث المرتبطة بالقرار، فكثير من العائلات ترى أن إرسال أبنائها إلى خارج المحافظة خلال هذه الفترة يشكل مصدر قلق حقيقي، خاصة مع التخوف من أي تطورات مفاجئة أو صعوبات قد تواجه الطلاب في أثناء السفر.

تعود مخاوف الطلاب والأهالي بشكل أساسي للأحداث الأمنية التي شهدتها السويداء خلال تموز 2025، وما رافقها من انتهاكات طالت مدنيين، وهو ما جعل فكرة التوجه إلى دمشق أو التنقل خارج المحافظة محط تفكير.

ومن جهة أخرى، تبرز مخاوف أخرى، مثل الضغط الاجتماعي داخل المحافظة، وخشية التعرض للتخوين أو الانتقاد، بسبب قرار التقدم للامتحانات خارج السويداء.

هذا القلق دفع الأغلبية من الطلاب للتفكير بعدم التقدم للامتحانات هذا العام، رغم اقتراب موعدها وكل التكاليف التي تكبّدوها خلال العام، كما فضلت العائلات التضحية بالسنة الدراسية على المجازفة بسلامة أبنائها.

وأشارت هند وهي إحدى الطالبات إلى أن "سلامتها وسلامة أهلها أهم من أي سنة دراسية".

فيما استمرت الوقفات الطلابية للمطالبة بحقوق طلاب الشهادتين في السويداء، بعد الوقفة التي أُقيمت في ساحة "الكرامة" بمدينة السويداء في 16 من أيار الحالي، وتلتها وقفات أخرى في بلدات الكفر وعريقة وشهبا وصلخد، طالب المشاركون فيها بإيجاد حلول تضمن حق الطلاب بالتقدم لامتحاناتهم دون أعباء إضافية أو مخاوف أمنية.

وأشار المحتجون إلى أن "وجود مراكز داخل السويداء كان كافيًا لتجنب كل هذا الضغط على الطلاب والأهالي".

**عام دراسي مثقل بالتوتر**

إحدى المدرّسات لفتت، في حديث لعنب بلدي، إلى وجود فرق بين تأثير القرار على طلاب "البكالوريا" وطلاب التعليم الأساسي، موضحة أن طالب الثانوية العامة يستطيع، حتى في حال تقدم السويداء، عدد محدود من الطلاب، متابعة تسجيله الجامعي لاحقًا بعد صدور النتائج، بينما يواجه طلاب الصف التاسع مشكلة مختلفة.

وأضافت أن عدم تقدم أعداد كافية من طلاب التاسع داخل المحافظة قد ينعكس على افتتاح شُعب للصف العاشر في بعض المدارس، خاصة مع تشتت الطلاب بين عدة مناطق وقرى، ما قد يخلق صعوبات تنظيمية وتعليمية مع بداية العام الدراسي المقبل.

وفي موازاة الجدل المستمر حول الامتحانات، حضر الملف أيضًا في لقاء جمع محافظ السويداء، مصطفى البكور، بوفد أممي برئاسة نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، كلاوديو كوردوني.

وجرى خلال اللقاء بحث تنظيم الامتحانات وضرورة توفير بيئة تعليمية مستقرة للطلاب، إلى جانب ملفات خدمية وإنسانية أخرى، دون صدور أي تفاصيل أو نتائج واضحة تتعلق بآلية الامتحانات بعد الاجتماع.

قرار نقل الامتحانات جاء في نهاية عام دراسي وصفه كثير من الطلاب بأنه من أكثر الأعوام صعوبة، بعد تعثرات عديدة وضغوط معيشية ونفسية أثرت على الطلاب والمعلمين معًا.

كما بات القلق المرتبط بالطريق والإقامة والأمان يوازي قلق الدراسة نفسها أو أكثر، في وقت لا يزال فيه آلاف الطلاب يحاولون التمسك بفرصة إنهاء عامهم الدراسي بأقل الخسائر الممكنة.

# دراجات اللاذقية النارية..
## فوضى في الشوارع وحوادث تشغل الإسعاف

اللاذقية – يزن قر

**تشهد مدينة اللاذقية خلال الفترة الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في استخدام الدراجات النارية داخل الأحياء والشوارع الرئيسة، ما أدى إلى سلسلة من الإشكالات المرتبطة بتنظيم حركة السير وسلامة المرور.**

**هذا الانتشار المتسارع لم يرافقه ضبط كاف لقواعد الاستخدام، ما انعكس في ارتفاع الحوادث المرورية، إلى جانب شكّاوى متزايدة من السكان بسبب الضجيج الناتج عن أصوات الدراجات، وخصوصًا في ساعات المساء والليل.**

وبالتوازي مع ذلك، بات العديد من السائقين أكثر حذرًا خلال القيادة داخل المدينة، في ظل تزايد المفاجآت المرورية التي تسببها الدراجات النارية، من حيث السرعة والتجاوزات غير النظامية والدخول المفاجئ إلى الطرق الرئيسة. يشير سكان محليون إلى أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد سلوك فردي، بل تحولت إلى مشكلة يومية تؤثر على انسيابية الحركة المرورية وراحة السكان، ما يفتح الباب أمام تساؤلات حول آليات التنظيم والرقابة على هذا النوع من المركبات في المدينة.

**انتشار يفاقم الفوضى**

مع التدفق المتزايد للسيارات والدراجات النارية الحديثة إلى مدينة اللاذقية، باتت المدينة تشهد ازدحامًا مروريًا ملحوظًا يفوق قدرتها الاستيعابية، خصوصًا في الشوارع الضيقة التي لم تُصمم لمثل هذا العدد من المركبات.

هذا التغير في المشهد المروري انعكس بشكل مباشر على واقع القيادة داخل المدينة، حيث أصبحت الحركة أكثر تعقيدًا وصعوبة مقارنة بالسنوات السابقة.

يحيى خميس (65 عامًا)، أحد سكان المدينة، قال لعنب بلدي، إن القيادة اليوم باتت أكثر إرهاقًا وخطورة في شوارع المدينة، نتيجة الضغط الكبير من السيارات التي لا تتناسب مع طبيعة البنية المرورية للاذقية، ما يخلق اختناقات متكررة في معظم الأوقات.

وتابع أن ما زاد الوضع سوءًا هو الانتشار الواسع للدراجات النارية بين السيارات، والتي تتحرك في كثير من الأحيان بشكل عشوائي وسريع، الأمر الذي يعكس، بحسب وصفه، تهورًا واندفاعًا من قبل بعض السائقين، خاصة من فئة الشباب في مرحلة المراهقة، ما يجعلها مصدر قلق دائم لمستخدمي الطريق.

واعتبر يحيى أن هذه السلوكيات باتت تشكل مشكلة يومية لأي شخص يقود سيارة داخل المدينة، في ظل صعوبة التنبؤ بحركة الدراجات النارية التي تتخلل الزحام المروري بشكل مفاجئ، ما يزيد من احتمالات الحوادث ويضع السائقين أمام تحديات مستمرة في القيادة الآمنة.

من جهته، خالد عيد (30 عامًا)، وهو من سكان اللاذقية، قال لعنب بلدي، إن ظاهرة جديدة برزت مؤخرًا، تتمثل بعمليات سرقة ينفذها أشخاص على الدراجات النارية، وذكر أنه تعرض لمحاولة سرقة هاتفه المحمول من قبل أحد الأشخاص على دراجة نارية، قبل أن يلوذ السارق بالفرار.

وقال خالد، إن الدراجة المستخدمة في الحادثة لم تكن تحمل لوحة رقمية، ما صعّب عملية التعرف على الفاعل أو ملاحقته، الأمر الذي يزيد من حالة القلق لدى المواطنين مع تزايد هذا النوع من الحوادث.

**أسباب الحوادث**

مسؤول العمليات في مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث، حسن المحمد، قال لعنب بلدي، إن معظم الحالات الخطرة التي يتم نقلها إلى المستشفيات نتيجة الحوادث المرورية في المدينة ترتبط بالدراجات النارية بشكل مباشر، مشيرًا إلى أن هذا النوع من الحوادث يشكل نسبة مقلقة خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح المحمد أن الأسباب الرئيسة لهذه الحوادث تعود إلى السرعة الزائدة، وتجاوز المركبات بشكل غير قانوني، وعدم الالتزام بإشارات المرور أو المسارات والتحويلات النظامية للطرق، إضافة إلى قيادة الدراجات النارية من قبل أشخاص دون السن القانونية، فضلًا عن الإهمال في تفقد عناصر السلامة الأساسية مثل الإضاءة و"الفرامل".

وأضاف أن بعض الحالات التي تصل إلى المستشفيات تتعلق بقيام شبان باستخدام الدراجات النارية لأغراض السباق والقيادة بسرعة عالية على الطرق الرئيسة داخل المدينة وعلى الأوتوسترادات، ما يؤدي إلى حوادث خطيرة تتطلب تدخلًا إسعافيًا عاجلًا، وتزيد من الضغط على فرق الطوارئ والمنشآت الصحية.

**حوادث تشغل قسم الإسعاف**

مديرية الصحة في اللاذقية، كشفت لعنب بلدي عن إحصائية لحوادث الدراجات النارية التي استقبلها عدد من المستشفيات في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين 1 من نيسان الماضي و20 من أيار الحالي، مشيرة إلى تسجيل عشرات الإصابات المرتبطة بهذا النوع من الحوادث.

وبحسب البيانات، بلغ عدد الإصابات الناتجة عن حوادث الدراجات النارية 63 إصابة في مستشفى "اللاذقية الوطني"، و68 إصابة في مستشفى "جبلة الوطني"، إضافة إلى عشر إصابات في مستشفى "الحفة الوطني" خلال الفترة ذاتها.

وأوضحت المديرية أن نسبة إصابات الدراجات النارية من إجمالي حوادث السير التي وصلت إلى المستشفيات خلال الفترة المذكورة بلغت 40% في مستشفى "اللاذقية الوطني"، و56% في مستشفى "جبلة الوطني"، بينما وصلت إلى 67% في مستشفى "الحفة الوطني"، ما يعكس ارتفاعًا ملحوظًا في حجم هذه الحوادث مقارنة ببقية أنواع الحوادث المرورية.

وأضافت أن أغلبية المصابين هم من فئة الشباب، وتتراوح أعمارهم بين 15 و25 عامًا، مشيرة إلى أن معظم الإصابات تتنوع بين رضوض وكسور بدرجات متفاوتة، في حين تزداد وتيرة الحوادث خلال أيام العطل وفي الأجواء الماطرة، نتيجة ارتفاع معدلات السرعة وتراجع عوامل الانتباه في أثناء القيادة.

**حملات متواصلة لـ"مرور اللاذقية"**

أعلنت قيادة الأمن الداخلي عن تسيير دوريات أمن الطرق في مختلف أحياء مدينة اللاذقية وعلى الطرق الرئيسة، لضبط السيارات والدراجات النارية المخالفة، والحد من السلوكيات التي تؤدي إلى عرقلة حركة السير أو تهديد سلامة المواطنين.

ونفذ قسم شرطة مرور منطقة جبلة حملة لضبط الدراجات النارية المخالفة، أسفرت عن حجز عدد منها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، مؤكدًا استمرار هذه الحملات بشكل دوري.

كما باشر فرع المرور في اللاذقية، بالتنسيق مع مديرية الإعلام والمؤسسة العربية للإعلان، بتنفيذ خطة تهدف إلى تركيب لوحات توعية مرورية ولافتات إرشادية في مختلف مناطق المحافظة، تشمل الطرق الرئيسة والتقاطعات الحيوية والمناطق ذات الكثافة المرورية، بهدف نشر الثقافة المرورية والحد من الحوادث وتعزيز السلامة العامة.

# مديريات الإعلام.. ماذا تفعل وما فكرتها؟

علي عيد

ثمة ما يلفت النظر بخروج متحدثين يسردون إنجازات مديريات الإعلام في المحافظات السورية، مثل عدد المشاهدات التي حصدتها صفحات مديرياتهم في "فيسبوك"، بينما يتركز إنتاج هذه الجهات على محتوى مكرر منقول عن جهات أخرى، فقد تجد محتوى على صفحة مديرية إعلام محافظة في الجنوب يتحدث عن نشاط بمحافظة في أقصى الشمال، أو محتوى توعويًا، أو معايدات لمسؤولين بمناسبات مختلفة.

وجردة حساب مبدئية، تُظهر أن بعض المديريات تضم عشرات "الموظفين"، لتتحول هذه السلسلة من المديريات إلى جيش، لا تتضح طبيعة ما ينتجه، أو دوره في الإطار الإعلامي، في الوقت الذي توجد فيه مؤسسات إعلامية حكومية ووطنية، ومكاتب إعلامية أو ناطقون في الوزارات.

ربما لدى وزارة الإعلام خطة، لكنها غير واضحة للجمهور، وليس معلومًا إن كانت بنت رؤيتها لهذا المشروع بتوجيه من دوائر أخرى في الدولة، لأهداف سياسية، أو لبناء منظومة تفيد في حالات الطوارئ.

في الوقت ذاته، يتعذر على كثير من الصحافة الوصول إلى أدنى مسؤول في مديريات الصحة أو التربية أو الزراعة دون المرور بموافقات، وكثيرًا ما تتأخر الردود أو يعود المنسقون المكلفون بنقل الأسئلة بإجابات اعتذار عن عدم التصريح.

في دول مختلفة، ظهرت، لأغراض محددة، تجارب بنى إعلامية محلية تحت مسميات مختلفة تشبه "مديريات الإعلام" أو "مكاتب الاتصال الحكومي في المحافظات"، ولعبت دورها كحلقة وصل بين المؤسسات المحلية ووسائل الإعلام، وضبط تدفق المعلومات، وتسهيل التواصل في الأزمات الخطيرة، لكنها تجارب وقتية تتعلق بأحداث بعينها، ولم تتحول إلى إدارات بيروقراطية بموظفين يدوّرون محتوى أقل جاذبية وقيمة معلوماتية.

البنى التي لا تقوم على دراسة الحاجة لوظيفتها الأصلية، تتحول تدريجيًا إلى أجهزة إدارية ثقيلة، تنتج "صورة رسمية" لا معلومات يبحث عنها الجمهور.

بتحليل ما صدر من تصريحات حول مديريات الإعلام، ومتابعة بسيطة لنشاطها وتركيبتها، يظهر أنها ليست مؤسسات صحفية بالمعنى المهني، وهي أقرب إلى وحدات اتصال حكومي تعمل تحت إشراف وزارة الإعلام، وربما تتقاطع مع إدارات المحافظات والمؤسسات الخدمية أو الأجهزة الأمنية.

هل يعتبر هذا تضخمًا غير مبرر ببنية تضم عشرات الموظفين بين إدارة وصحافة وتصوير و"سوشال ميديا" ومتابعة ميدانية؟ وهل يعكس هذا الحجم حاجة إعلامية حقيقية، أم أنه جهاز إداري أكثر منه إعلاميًا؟

سأترك السؤالين السابقين ليجيب عنهما المسؤولون عن هذه التجربة بين بعضهم البعض، لأن ضريبة هذا العمل الممول من ميزانية الدولة يجب أن يقدم المسؤولون عنه كشف حساب، أو أن يراجعوا استراتيجيتهم في نجاعتها دون النظر إلى أرقام المشاهدات، إذ ينشط على وسائل التواصل أشخاص يحصدون مئات الملايين من المتابعات سنويًا، وهذا ليس معيارًا لنجاح المحتوى ولا ملاءمته للضرورات في الأزمات.

وإذا كانت وظيفة المديريات النظرية صياغة البيانات، أو تنسيق التصريحات، وإدارة التغطيات، ومتابعة ما ينشر في الإعلام، والرد على الشائعات، يمكن القول إن أثرها غير واضح، بدلالة أنها لا تستطيع كسب ثقة الجمهور، حتى ولو صممت على هذا الأساس، فالسرديات التي تعصف بالمجتمع السوري تدور في فلك آخر لا دور ولا قدرة لهذه المديريات على مجاراته.

في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا تنتشر نماذج بنفس الشكل المركزي المتضخم، وإنما بطرق مختلفة، ويتم التواصل عبر متحدثين رسميين لكل وزارة أو مؤسسة، بينما تُدار الأزمات عبر غرف تنسيق حكومية.

في بريطانيا، هناك غرفة "COBRA"، إذ يجتمع ممثلو وزارات في حالات الطوارئ فقط، ويصدر عنهم بيان موحد، وبعد انتهاء الأزمة، ينتهي عمل الغرفة، دون التورط في بنية دائمة متضخمة.

أما في ألمانيا، فكل مؤسسة حكومية تدير إعلامها دون الحاجة إلى طبقة إدارية محلية كبيرة.

والإعلام جزء من عمل المؤسسة، ولا يعمل كجهاز منفصل لتدوير الرسالة، ما يقلل التكلفة، ويزيد من وضوح المسؤولية، وكل جهة مسؤولة عن معلوماتها مباشرة.

أضف إلى ما سبق، هناك أسلوب المتحدثين الرسميين في الولايات المتحدة، من البيت الأبيض والوزارات إلى الشرطة المحلية في الولايات، وكل جهة تتحمل مسؤولية خطابها، بينما يتم تنسيق الرسائل في القضايا الكبرى فقط.

حتى الصين، كدولة شديدة المركزية، تتحكم بالرسالة عبر المركز، لا عبر تضخم إداري محلي.

بالعودة إلى مديريات الإعلام السورية، ليس عليك أن تتفاجأ بمنصاتها وهي تنشر أخبار اجتماعات وزيارات تشريفية متبادلة، وبمظهر أحد موظفيها أو "إعلامييها" وهو يرتدي البدلة الرسمية وربطة العنق، ولا بأس فالمظهر جيد، لكن هناك حكمة تقول: "البدلة المهترئة لا تعوزها أزرار من ذهب".. وللحديث بقية.

# وطء الدستور يقوّض فرصة بناء الدولة

غزوان قرنفل

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه أي دولة خارجة من الحرب والانهيار ليس فقط ضعف الاقتصاد أو هشاشة الوضع الأمني، بل انهيار فكرة القانون نفسها، لأن الدولة لا تُبنى بالقوة المجردة ولا بالشعارات، بل باحترام القواعد التي تنظم عمل السلطة والضوابط التي تقيدها في ممارسة وظيفتها العامة.

لكن حين تصبح السلطة نفسها أول من ينتهك النصوص التي وضعتها وصاغتها بيدها وكتبتها بحبرها، فإن الحديث عن بناء مؤسسات أو تأسيس حياة سياسية مستقرة يتحول إلى مجرد وهم، وهذا تمامًا ما يحصل في سوريا الآن، حيث أدمنت السلطة انتهاك الإعلان الدستوري الذي صاغته أساسًا على مقاسها، ومع ذلك لم تلتزم حتى بحدوده الدنيا، وبدلًا من التعامل مع الإعلان الدستوري بوصفه عقدًا ناظمًا لعمل السلطة الانتقالية، يجري التعامل معه كوثيقة شكلية قابلة للتجاوز كلما تعارضت النصوص مع رغبات السلطة التنفيذية أو مصالحها المباشرة.

أحدث الأمثلة على ذلك إصدار الرئيس قانون الجمارك الجديد، رغم أن صلاحية إصدار القوانين ليست من اختصاصه وفق الإعلان الدستوري، بل هي من مهام مجلس الشعب، والمفارقة هنا لا تكمن فقط في تجاوز الصلاحيات، بل في أن مجلس الشعب نفسه لم يكتمل تشكيله حتى الآن رغم مضي سنة ونصف على نشوء السلطة الانتقالية، ورغم أنه معيّن بالكامل وليس منتخبًا، أي أننا أمام سلطة تنفيذية تتجاوز سلطة تشريعية غائبة أصلًا، وأمام سلطة تمارس صلاحيات تتجاوز نصوص الإعلان الدستوري في مشهد لا يكشف فقط حجم الاستخفاف بفكرة الفصل بين السلطات فحسب، بل بفكرة تقييد سلطة الحاكم وضبطها.

الأخطر من ذلك أن المسألة لا تعد حدثًا منفردًا أو استثناء عابرًا، بل تحولت إلى نمط حكم وإدارة، فالرئيس أصدر حتى الآن أكثر من 120 مرسومًا، رغم أن صلاحياته وفق الإعلان الدستوري لا تمنحه الحق في إصدار المراسيم، ومع كل مرسوم جديد يجري تكريس عُرف سياسي خطير يقوم على احتكار السلطة التنفيذية لكل السلطات الأخرى، وتحويل النصوص الدستورية إلى ديكور بلا قيمة عملية.

ربما يعتقد البعض أن هذه التجاوزات مسألة تقنية أو قانونية تخص النخب السياسية والحقوقيين فقط، لكنها في الحقيقة تمس جوهر مستقبل الدولة السورية، لأن الدولة التي يبدأ تأسيسها على انتهاك قواعدها الدستورية، ستجد نفسها عاجلًا أم آجلًا أمام منظومة حكم لا تعترف بأي قيد قانوني، وحين تصبح مخالفة الدستور أمرًا اعتياديًا في قمة السلطة، فلن يكون من المنطقي مطالبة الموظف الصغير أو الشرطي أو القاضي باحترام القانون.

إن احترام الدستور ليس ترفًا سياسيًا أو قانونيًا، بل هو الشرط الأول لبناء الثقة العامة، فالمواطن الذي يرى السلطة تتجاوز النصوص التي وضعتها بنفسها، سيفقد إيمانه بأي حديث عن العدالة أو الإصلاح أو دولة المؤسسات، كما أن أي مستثمر أو جهة دولية أو قوة اجتماعية لن تنظر بجدية إلى دولة تتعامل مع قوانينها باعتبارها قابلة للتعليق أو التجاوز وفق الحاجة السياسية.

المشكلة الأعمق أن هذا السلوك يعيد إنتاج النموذج السوري القديم نفسه القائم على تركز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة مع تهميش كامل لبقية المؤسسات، وبدلًا من الانتقال نحو دولة تقوم على التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات، يجري تكريس عقلية الحكم الفردي لكن بلغة جديدة وشعارات مختلفة، وهذا يعني عمليًا أن سوريا لم تغادر أزمتها، بل تعيد تدويرها بأشكال أخرى.

لا يمكن الحديث عن بناء دولة حديثة فيما السلطة التنفيذية تبتلع السلطة التشريعية وتهيمن على السلطة القضائية، وتتجاوز النصوص الدستورية بصورة علنية ومتكررة، كما لا يمكن إقناع السوريين بأنهم يدخلون مرحلة سياسية جديدة بينما يتم تكريس الممارسات ذاتها التي أوصلت البلاد إلى الانهيار أصلًا.

إن جوهر الدولة الحديثة ليس في أسماء المؤسسات ولا في صناعة هويات بصرية جديدة، بل في احترام حدودها وصلاحياتها، والأخطر أن اعتياد انتهاك الإعلان الدستوري في المرحلة الانتقالية سيرسخ سوابق ويؤسس لتقاليد سياسية مدمرة للمستقبل، حيث ستترسخ فكرة استسهال العبث في النصوص الدستورية، وأن السلطة تستطيع دائمًا إيجاد ذرائع استثنائية لتجاوزها، وستجد من هو مستعد من رجال القانون لتبرير ذلك أو للوذ بالصمت في أحسن الأحوال! وهذه هي البذرة الحقيقية للاستبداد، فالاستبداد لا يبدأ بالقمع فقط، بل يبدأ حين تصبح إرادة الحاكم أعلى من القانون.

إن سوريا اليوم لا تحتاج فقط إلى إعادة إعمار المدن المدمرة، بل إلى إعادة بناء معنى الدولة نفسها، وهذه المهمة لا يمكن أن تبدأ في ظل سلطة تنتهك القواعد الدستورية بشكل دائم، لأن الدساتير وُجدت أساسًا لتقييد السلطة لا لتمنحها غطاء شكليًا ثم يجري تجاهلها عند أول اختبار.

إن إدمان وطء الدستور وانتهاك نصوصه ليس مجرد مخالفة قانونية عابرة، بل هو تقويض مباشر لأي فرصة حقيقية لبناء دولة مؤسسات، والدولة التي لا تحترم قوانينها في لحظة التأسيس، ستجد نفسها عاجزة عن فرض احترام القانون في المستقبل لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

عنب بلدي
ملف العدد 745
الأحد 31 أيار / مايو 2026

إعداد:
محمد جفال
عدي الحاج حسين
محمد ديب بظت

# خبراء يحللون..
# أي اقتصاد تحتاج إليه سوريا؟

سوريون يتجولون في السوق القديم بدمشق، قبل عيد الأضحى - 26/ أيار/2026 (AFP)

مر الاقتصاد السوري خلال العقود الماضية بتحولات عميقة أعادت تشكيل بنيته بين اقتصاد موجه تقوده الدولة، ثم انفتاح اقتصادي غير متوازن، وصولًا إلى اقتصاد الحرب الذي فرضه النزاع، وما رافقه من انهيار في البنية الإنتاجية واتساع الاقتصاد غير الرسمي.

هذه التحولات لم تكن منفصلة عن التشوهات المتراكمة من بيروقراطية وفساد وضعف في القطاعات الإنتاجية، بل جاءت لتعمقها وتعيد إنتاجها في سياقات أكثر تعقيدًا.

واليوم، ومع النقاشات المتزايدة حول الاقتصاد الحر وإعادة الإعمار، تبرز أسئلة جوهرية حول طبيعة النموذج الاقتصادي المقبل، وحدود دور الدولة والقطاع الخاص، وإمكانية بناء اقتصاد أكثر استقرارًا وعدالة في مرحلة ما بعد الحرب.

في هذا الملف، تقرأ عنب بلدي مع محليين وخبراء، التحولات التي مر بها الاقتصاد السوري، من اقتصاد "البعث" ومرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي، وصولًا إلى اقتصاد الحرب، كما تناقش شكل الإدارة الاقتصادية الحالية، والتحديات المعيشية، والأسئلة المطروحة حول مستقبل الاقتصاد السوري.

# من الدولة المركزية إلى اقتصاد الحرب

**لم يصل الاقتصاد السوري إلى واقعه الحالي دفعة واحدة، كما أن التحولات التي يعيشها اليوم لا يمكن فصلها عن مسار طويل من التبدلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأت قبل سنوات الحرب بوقت طويل.**

**فمن اقتصاد شديد المركزية قادته الدولة لعقود، إلى انفتاح اقتصادي تدريجي، وصولًا إلى اقتصاد حرب قائم على الشبكات غير الرسمية والنفوذ، تبدلت بنية الاقتصاد السوري بشكل عميق خلال العقود الماضية.**

طوال عقود حكم حزب "البعث"، ارتبط الاقتصاد السوري بنموذج قائم على تدخل الدولة المباشر في إدارة القطاعات الرئيسة، من الصناعة والزراعة إلى التجارة والخدمات، مع توسع القطاع العام واعتماد سياسات الدعم والتوظيف الحكومي بوصفها أدوات لضبط الاستقرار الاجتماعي.

ورغم أن هذا النموذج وفر، خلال مراحل معينة، مستويات مقبولة من الاستقرار المعيشي والاكتفاء في بعض القطاعات، فإنه واجه في المقابل مشكلات متراكمة، مثل البيروقراطية، وضعف الإنتاجية، والاعتماد المتزايد على الدولة كمشغل رئيس، إلى جانب محدودية المنافسة والاستثمار الخاص.

ومع بداية الألفية الجديدة، بدأت سوريا تتجه تدريجيًا نحو سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا، خصوصًا بعد تبني مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي" رسميًا منتصف العقد الأول من الألفية، في محاولة للجمع بين اقتصاد السوق ودور الدولة الاجتماعي.

هذا التحول لم ينعكس بصورة متوازنة على مختلف الشرائح الاجتماعية، إذ شهدت تلك المرحلة توسع دور رجال الأعمال والاستثمارات الخاصة، مقابل تراجع تدريجي لبعض أدوار الدولة الاقتصادية والخدمية، ما أسهم في تركز النفوذ الاقتصادي ضمن شبكات محددة مرتبطة بالسلطة ومراكز القرار.

ومع اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011، ثم تحولها إلى نزاع ممتد، دخل الاقتصاد السوري مرحلة مختلفة كليًا، إذ لم تقتصر التداعيات على التراجع الاقتصادي أو تدمير البنية التحتية، بل شملت تبدلًا واسعًا في شكل الاقتصاد نفسه .

وتوسعت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، لتبرز شبكات جديدة قائمة على التهريب والتحويلات والمساعدات والاقتصاد المرتبط بالنزاع، بالتوازي مع تراجع القطاعات الإنتاجية التقليدية، مثل الصناعة والزراعة.

كما أدت الحرب إلى تشظي الجغرافيا الاقتصادية السورية، واختلاف أنماط الإدارة والموارد بين المناطق، في وقت شهدت الليرة السورية تراجعًا حادًا، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

اليوم، تجد الحكومة السورية نفسها أمام اقتصاد مثقل بتشوهات تراكمت عبر سنوات طويلة، تشمل بنية تحتية متضررة، وقطاعًا إنتاجيًا ضعيفًا، وتراجعًا في القدرة الشرائية، إلى جانب هشاشة في سوق العمل وتآكل الطبقة الوسطى.

كل ذلك، يفتح الباب أمام تساؤلات أوسع حول طبيعة النموذج الاقتصادي الذي تشكل في سوريا خلال العقود الماضية، وما إذا كانت البلاد تتجه نحو إعادة إنتاج أنماط اقتصادية سابقة، أم نحو نموذج مختلف فرضته سنوات الحرب والتحولات العميقة التي رافقتها.

## اقتصاد موجه وسوق خاضعة للدولة

يرى أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة" الدكتور عبد الرحمن محمد، في حديث إلى عنب بلدي، أن الاقتصاد السوري شكّل، لعقود، حالة مختلفة ضمن الاقتصادات العربية، إذ لم يمتلك الموارد الريعية الكافية التي تسمح بشراء الاستقرار الاجتماعي أو إعادة توزيع الثروة بصورة مستقرة، ما جعل العلاقة بين الدولة والسوق والقطاع الخاص علاقة متقلبة ومشحونة بالتوتر.

وبحسب محمد، فإن الاقتصاد السوري منذ وصول حزب "البعث" إلى السلطة عام 1963، اعتمد على نموذج اقتصادي موجه، قائم على سيطرة الدولة على القطاعات الرئيسة، من النفط والصناعات الثقيلة إلى المصارف والتجارة الخارجية.

وأشار إلى أن العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص لم تكن قائمة على المنافسة أو التنظيم الاقتصادي التقليدي، بل على التحكم بالتراخيص ومفاتيح السوق، ما جعل جزءًا كبيرًا من القطاع الخاص يعمل ضمن هامش ضيق مرتبط بموافقة السلطة وشبكات النفوذ.

## رأسمالية مرتبطة بالدولة

بيد أن الدولة حافظت، في الوقت ذاته، على تحالف مع فئات تجارية محددة، خاصة في دمشق وحلب، عبر السماح لها بالاستفادة من فجوات السوق التي خلقها ضعف القطاع العام، ما أدى إلى تشكل نمط اقتصادي، يوصف بالرأسمالية المرتبطة بالدولة.

سوق خضراوات في شارع الأمين بدمشق – 4 كانون الأول 2025 (سانا)

> التحول نحو ما سمي اقتصاد السوق الاجتماعي خلال العقد الأول من الألفية لم يكن تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد، بقدر ما كان انفتاحًا جزئيًا ومشوهًا.
>
> عبد الرحمن محمد
> أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة"

تلك المرحلة شهدت خطوات مثل إدخال المصارف الخاصة وتحرير بعض جوانب السوق، مقابل تراجع تدريجي لدور الدولة الاقتصادي والخدمي، دون وجود بيئة تنافسية حقيقية أو شبكات حماية اجتماعية فعالة.

هذا التحول انعكس بصورة قاسية على الطبقة الوسطى والقطاعات الإنتاجية المحلية، إذ أدى الانفتاح على الاستيراد إلى تراجع جزء من الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مدينتي حلب ودمشق.

شهدت تلك المرحلة، بحسب محمد، صعود رجال أعمال مقربين من السلطة والأجهزة الأمنية، استحوذوا على قطاعات اقتصادية حيوية، مثل الاتصالات والعقارات والتجارة، ما أدى إلى تركز الثروة ضمن شبكات محددة، واتساع الفجوة الاجتماعية.

وبحسب محمد، فإن الحرب بعد عام 2011، شكّلت نقطة تحول جذرية في الاقتصاد السوري، إذ لم يعد الأمر مقتصرًا على التراجع الاقتصادي أو الدمار، بل شمل تغيرًا في شكل الاقتصاد نفسه.

وأشار إلى أن قطاعات إنتاجية واسعة، خاصة الصناعة والزراعة، تعرضت لتراجع كبير، مقابل توسع الاقتصاد غير الرسمي وشبكات التهريب والتحويلات والاقتصاد المرتبط بالنزاع.

وأدى النزاع إلى تفكك السوق السورية لمساحات اقتصادية متعددة، لكل منها أنماط إدارة مختلفة وعملات متداولة وسياسات متباينة، ما أضعف فكرة السوق الوطنية الموحدة.

## تركة مثقلة بالتشوهات

يرى الدكتور عبد الرحمن محمد، أن الحكومة السورية الحالية تواجه تركة اقتصادية معقدة، تشمل تراجع قيمة العملة، وضعف الإنتاج، واعتماد جزء كبير من الاقتصاد على الاستيراد والتحويلات الخارجية.

الاقتصاد السوري يعاني أيضًا من هشاشة في سوق العمل، وغياب الوظائف المستقرة، مقابل توسع العمل غير الرسمي واليومي، إلى جانب تراجع دور المؤسسات الإنتاجية.

واعتبر أن الاقتصاد السوري الحالي لا يمثل مجرد استمرار للنموذج السابق، بل تحول إلى نموذج مختلف نشأ خلال سنوات الحرب، لكنه احتفظ ببعض سمات الماضي، مثل الاحتكار والفساد والوساطة.

ويرى أن الفرق الأساسي يكمن في انتقال الاقتصاد من مركزية الدولة إلى حالة من التفكت والتشظي، حيث أصبحت شبكات النفوذ والقوة المسلحة تلعب دورًا أكبر في إدارة الموارد والأنشطة الاقتصادية.

## تحولات متناقضة

في الوقت الحالي، يرى الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" الدكتور مجدي الجاموس، في حديث إلى عنب بلدي، أن الاقتصاد السوري مر بتحولات متناقضة، انتقل خلالها من نموذج اشتراكي شديد المركزية إلى محاولات انفتاح اقتصادي جزئي، قبل أن يدخل بعد عام 2011 في مرحلة "اقتصاد الحرب" والفوضى الاقتصادية.

وأوضح الجاموس أن سوريا بنت لعقود علاقات اقتصادية وسياسية مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي، ما انعكس على تبني نموذج اشتراكي قائم على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، تحت شعار "العدالة الاجتماعية".

لكن هذا النموذج، بحسب الجاموس، لم يحقق عدالة فعلية بسبب تغول البيروقراطية والفساد، وهيمنة القرار الأمني والسياسي على الاقتصاد، خاصة في عهد حافظ الأسد وبدايات حكم بشار الأسد .

وأشار إلى أن مرحلة بشار الأسد شهدت محاولة للانتقال نحو ما سمي "اقتصاد السوق الاجتماعي"، عبر توسيع دور القطاع الخاص، وإدخال المصارف الخاصة، وتحسين العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، خصوصًا تركيا.

وأضاف أن هذه المرحلة حققت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا بالأرقام، إذ ارتفعت الموازنات العامة والناتج المحلي بصورة كبيرة بين عامي 2005 و2010، مستفيدة من الانفتاح التجاري والاستثماري.

وبحسب الجاموس، فإن الاقتصاد السوري بعد عام 2011 دخل مرحلة مختلفة كليًا، إذ لم يعد هناك نموذج اقتصادي واضح، بل مؤسسات تعمل بالحد الأدنى بهدف الحفاظ على بقاء الدولة، أكثر من إدارة اقتصاد فعلي.

> سوريا انتقلت من نظام اشتراكي بلا عدالة اجتماعية إلى اقتصاد حر بلا تنافسية، وهو ما جعل الأزمات الاقتصادية والمعيشية تتفاقم بصورة أكبر.
>
> مجدي الجاموس
> أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"

## تشوهات عميقة وإرث مثقل

الجاموس أشار إلى أن الحرب خلفت تشوهات عميقة في مختلف القطاعات، بدءًا من القطاع المالي والمصرفي وشركات التأمين، وصولًا إلى الزراعة والصناعة والطاقة، فضلًا عن تراجع البيئة القانونية وتداخل النفوذ الأمني مع مؤسسات الدولة.

كما لفت إلى أن جزءًا كبيرًا من البنية الصناعية تعرض للتدمير، في حين تراجع الاستثمار والإنتاج بشكل حاد، بالتوازي مع اتساع الفجوة التكنولوجية وابتعاد سوريا عن مسارات التطور الاقتصادي الإقليمي والدولي.

وأضاف أن الانفتاح الإقليمي والدولي على سوريا خلال المرحلة الحالية، إلى جانب الدعم الخليجي والتركي، خلق حالة من الارتباك، في وقت لا تزال المؤسسات الاقتصادية تعاني من ضعف الكفاءات وعدم القدرة على استيعاب هذا التحول.

واعتبر أن الحديث عن اقتصاد حر لم ينعكس على الواقع المعيشي، بسبب غياب المنافسة الحقيقية واستمرار التشوهات القديمة، ما أدى إلى اتساع الفقر والفوارق الطبقية.

## الاقتصاد اليوم..

# "سوق حر" أم مرحلة انتقالية؟

**بين إجراءات تحرير سريعة، وطموحات استثمارية ضخمة، وارتفاع قياسي في معدلات الفقر، يقف الاقتصاد السوري على مفترق طرق.**

**وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البلاد، تتزايد التساؤلات حول طبيعة النموذج الاقتصادي الذي يُدار به الاقتصاد اليوم، وحدود دور الدولة والقطاع الخاص، ومدى قدرة السياسات الحالية على تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام.**

## أي نموذج اقتصادي يُطبّق اليوم؟

وصف المحلل الاقتصادي محمد علي المشهد الاقتصادي السوري الحالي بأنه أقرب إلى "اقتصاد السوق الحر" منه إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، موضحًا أن الأخير يقوم على تحرير الاقتصاد، مع وجود تدخل حكومي يضمن حماية الفئات الهشة عبر شبكات أمان اجتماعي وسياسات تحد من التفاوت الاجتماعي.

وقال إن الحكومة السورية اتجهت منذ مرحلة "التحرير" إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا، تمثلت في تقليص الدعم بشكل كبير، وتوسيع هامش حرية البيع والشراء والاستيراد والتصدير، مقابل غياب شبه كامل لشبكات الحماية الاجتماعية.

وأشار إلى أن بند الدعم الاجتماعي لا يتجاوز 13% من إجمالي موازنة عام 2026، البالغة 10.5 مليار دولار، وفق التصريحات الحكومية.

> اقتصاد اليوم ليس اقتصاد سوق اجتماعي، هو أقرب إلى اقتصاد السوق الحر وهو ما قامت الحكومة السورية باتجاهه منذ مرحلة التحرير.
>
> محمد علي – محلل اقتصادي سوري

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي زكوان قريط، من كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"، أن التحولات الاقتصادية الجارية تتزامن مع إقرار تشريعات جديدة وتوقيع اتفاقيات استثمارية واسعة، إضافة إلى توجهات لإعادة هيكلة القطاع العام، لكنها تسير بالتوازي مع سياسات تقشفية صارمة انعكست مباشرة على الواقع المعيشي.

## تجليات النموذج الاقتصادي على الأرض

تظهر ملامح النموذج الاقتصادي الحالي بوضوح في تفاصيل الحياة اليومية، بدءًا من ملف الدعم، وصولًا إلى سياسات الاستيراد وسوق الصرف.

المحلل محمد علي، أشار إلى أن الحكومة خفّضت الدعم بشكل كبير، بما شمل الخبز والمحروقات والكهرباء، موضحًا أن المحروقات تُباع اليوم "فعليًا بالسعر العالمي"، فيما انعكست زيادات أسعار الطاقة والكهرباء مباشرة على أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية.

كما بات سوق الصرف، بحسب علي، خاضعًا بدرجة كبيرة للعرض والطلب، مع استمرار تراجع قيمة الليرة السورية تحت تأثير عوامل السوق وضعف الإنتاج المحلي.

وقال إن السلع المعمّرة، مثل العقارات والسيارات، أصبحت تخضع بالكامل لحرية السوق، بعد رفع القيود عن الاستيراد، وتدفق أعداد كبيرة من السيارات المستوردة إلى البلاد.

وفي المقابل، تعتمد الخزينة العامة بدرجة كبيرة على الرسوم الجمركية والضرائب، وشكلت الرسوم الجمركية نحو 41% من إجمالي إيرادات موازنة عام 2025، نتيجة التوسع في الاستيراد، بينما تُقدّر إيرادات موازنة 2026 بنحو 8.7 مليار دولار، 28% منها من النفط والغاز، مقابل نفقات تبلغ 10.5 مليار دولار، بعجز يصل إلى 1.8 مليار دولار.

ولفت إلى أن ضعف الإنتاج المحلي، سواء في القطاع العام أو الخاص، وتضرر البنية التحتية وصعوبة التمويل، جعل الاقتصاد السوري يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد، ما يحد من قدرته على توليد قيمة مضافة داخلية.

## الدولة والقطاع الخاص.. شراكة أم منافسة غير متكافئة؟

في ظل التوجه الحكومي لإعادة هيكلة القطاع العام وتقليص عدد العاملين فيه، يُعوَّل على القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للنمو واستيعاب العمالة، خاصة مع تقديرات تشير إلى أن القطاع العام يضم ما بين 1.2 و1.4 مليون موظف.

لكن زكوان قريط يرى أن العلاقة بين القطاعين لا تزال معقدة، موضحًا أن القطاع الخاص، رغم التسهيلات الممنوحة له، "لا يزال يتحرك ضمن هوامش ضيقة" تفرضها تحديات البنية التحتية والعقوبات الاقتصادية وضعف القوة الشرائية.

وأشار قريط إلى غياب المنافسة الحقيقية في عدد من القطاعات، في وقت يتركز فيه نشاط القطاع الخاص ضمن مجالات محددة، بينما تبقى القطاعات الاستراتيجية تحت تأثير مباشر أو غير مباشر للدولة.

وعلى صعيد الاستثمار، لفت إلى أن الحكومة وقعت عشرات مذكرات التفاهم الاستثمارية خلال العامين الماضيين، بينها 20 مذكرة دولية بقيمة 19 مليار دولار، إضافة إلى 47 مذكرة تفاهم خلال المنتدى الاستثماري السوري-السعودي في تموز 2025 بقيمة 6.4 مليار دولار، إلا أن معظم هذه الاستثمارات تركزت في قطاعات العقارات والبنية التحتية والإنشاءات.

ويرى قريط أن هذا التركيز يثير تساؤلات حول مدى انعكاس تلك المشاريع على الاقتصاد الحقيقي، موضحًا أن مشاريع العقارات والبنية التحتية قد توفر فرص عمل مؤقتة، لكنها لا تحقق بالضرورة قيمة إنتاجية مستدامة مقارنة بالاستثمار في الزراعة والصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

## رفع الدعم والأسعار.. معادلة التقشف والطموح

تشكل سياسة رفع الدعم أحد أبرز ملامح النموذج الاقتصادي الحالي، بعد أن اتجهت الحكومة إلى رفع أسعار الطاقة والكهرباء، وتقليص الدعم المخصص للمحروقات وعدد من المواد الأساسية.

ويرى محمد علي أن زيادات الرواتب التي أُقرت خلال العامين الماضيين، رغم أهميتها، لم تكن كافية للحفاظ على القوة الشرائية، موضحًا أن ارتفاع الأسعار جاء بوتيرة أسرع من زيادة الأجور.

وشرح أن ارتفاع أسعار الكهرباء والطاقة يؤدي إلى ما يعرف بـ"تضخم التكلفة"، حيث تنتقل زيادة تكاليف الإنتاج تدريجيًا إلى أسعار السلع والخدمات، ما يضاعف الضغوط على المستهلكين، خاصة مع الاعتماد الكبير على المواد الأولية المستوردة.

من جهته، أشار زكوان قريط إلى أن تراجع معدل التضخم المعلن لا يعكس بالضرورة تحسنًا حقيقيًا في الواقع المعيشي، موضحًا أن نسبة الفقر بلغت 70%، بينهم 40% يعيشون في حالة فقر مدقع، وفق تقديرات أممية.

وحذر من أن رفع الدعم دون توفير شبكات أمان اجتماعي حقيقية، قد يؤدي إلى مزيد من تآكل القوة الشرائية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

> نسبة الفقر بلغت 70%، مع وجود 40% في حالة فقر مدقع. رفع الدعم دون توفير شبكات أمان حقيقية يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة الفقر والبطالة.
>
> زكوان قريط – خبير اقتصادي سوري

## التحديات الراهنة.. خزينة ضعيفة وبطالة متفاقمة

المحلل الاقتصادي محمد علي، قال إن الخزينة العامة "ضعيفة الموارد"، موضحًا أن الحكومة تعتمد على الإيرادات المتاحة لتغطية الإنفاق الجاري، في ظل عجز مالي واضح في الموازنة.

ويرى أن الاقتصاد السوري، نتيجة اعتماده الكبير على الاستيراد، بات يتأثر مباشرة بالصدمات الخارجية وارتفاع الأسعار عالميًا، ما يجعل الأزمات الاقتصادية العالمية تنعكس سريعًا على العقارات والبنية التحتية والإنشاءات.

أما التحدي الأبرز فيتمثل في البطالة، التي يقدّرها زكوان قريط بما يتراوح بين 47 و50%، مع وجود تقديرات غير رسمية تتحدث عن نسب أعلى من ذلك.

وأشار إلى أن خطط إعادة هيكلة القطاع العام قد تؤدي إلى تسريح أعداد إضافية من العاملين، في وقت لا يبدو فيه القطاع الخاص قادرًا على استيعاب هذه الأعداد، ما يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى قريط أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تكون الأكثر قدرة على خلق فرص عمل جديدة، نظرًا إلى انخفاض تكلفتها الاستثمارية ومرونتها، لكنه شدد على ضرورة توفير بيئة داعمة تشمل تسهيل التمويل وتبسيط الإجراءات وتأهيل العمالة.

## رؤية الحكومة.. إصلاحات هيكلية وخطط طموحة

بحسب ما يرصده الخبيران، تسعى الحكومة إلى بناء سياسة مالية أكثر استقرارًا عبر مسارين رئيسين، الأول، إقرار نظام ضريبي جديد يمنح إعفاءات لذوي الدخل المحدود والمستثمرين، مع إعادة هيكلة الرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك الجديد.

والثاني، إصدار قانون استثمار جديد يهدف إلى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، إلى جانب الاعتماد على تحويلات المغتربين لتعزيز احتياطي القطع الأجنبي.

لكن محمد علي يحذر من أن تحقيق الاستقرار المالي لا يكون دائمًا عبر تقليص الإنفاق، موضحًا أن بعض النظريات الاقتصادية ترى أن العجز في الموازنة قد يكون إيجابيًا إذا نتج عن زيادة الإنفاق الاستثماري.

ويضرب مثالًا بإمكانية توجيه النسبة المخصصة للاستثمار في موازنة 2026 نحو مشاريع البنية التحتية والطاقة والكهرباء، بما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية وخلق قيمة مضافة مستقبلية .

## أثر السياسة الحالية.. من الصدمة إلى التعافي المستدام؟

على المدى القريب، تبدو آثار السياسات الاقتصادية الحالية واضحة على المستوى المعيشي، في ظل ما يصفه بعض الخبراء بسياسة "العلاج بالصدمة"، القائمة على التحرير السريع ورفع الدعم.

ويحذر محمد علي من أن تطبيق هذا النوع من السياسات في اقتصاد هش وغير مستقر قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب ارتفاع البطالة وخروج بعض الشركات من السوق.

ويتفق معه زكوان قريط، معتبرًا أن السياسات التقشفية، إذا لم تترافق مع إصلاحات هيكلية تحفّز الإنتاج وتوفر حماية اجتماعية حقيقية، قد تؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي وتوسيع فجوة التفاوت الاجتماعي.

كما أشار إلى أن قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية الصغيرة، لا تزال بحاجة إلى دعم حقيقي، في وقت تعاني فيه القطاعات التقليدية، مثل الزراعة والصناعة النسيجية، من غياب الرؤية الاستراتيجية والمعوقات الهيكلية.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، يتفق الخبيران على ضرورة اعتماد نهج تدريجي في الانتقال الاقتصادي، يقوم على دعم القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة والخدمات، إلى جانب تصميم شبكات حماية اجتماعية أكثر دقة وفعالية.

وأكد قريط أن تحقيق "نمو مستدام" لا يتوقف على الموازنات الطموحة أو الاتفاقيات الاستثمارية الكبرى فقط، بل على قدرة السياسات الاقتصادية على إيصال ثمار النمو إلى الفئات الأكثر هشاشة.

سكان يتسوقون في أحد أسواق مدينة الرقة – 19 شباط 2026 (رويترز)

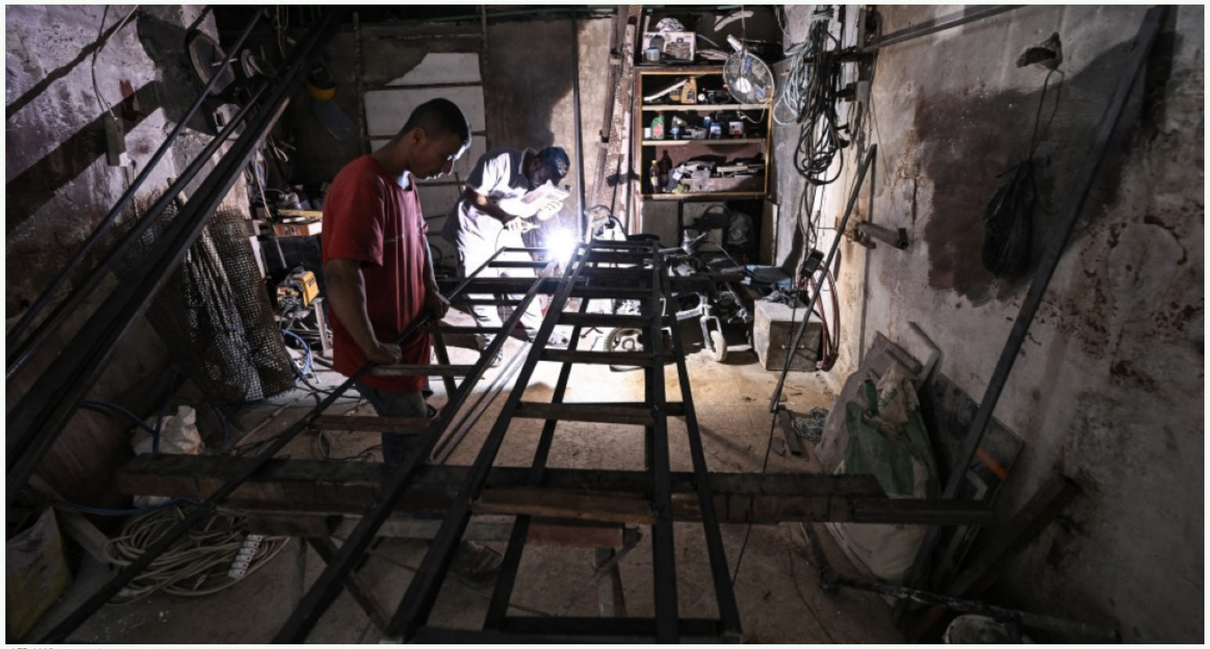

عمال سوريون يلحمون قطعة معدنية في ورشة بمنطقة عين ترما بريف دمشق – 4 تشرين الثاني 2025 (AFP)

# الاقتصاد الذي تحتاج إليه سوريا بعد الحرب

**لا تبدو سوريا اليوم أمام تحدي إعادة الإعمار فقط، بل أمام سؤال أكثر تعقيدًا يتعلق بشكل الاقتصاد الذي تحتاج إليه البلاد في المرحلة المقبلة، وحدود دور الدولة والقطاع الخاص في إدارة عملية التعافي.**

**وبينما تتجه السياسات الاقتصادية نحو مزيد من الانفتاح على السوق والاستثمار، لا يزال الجدل قائمًا حول ما إذا كانت البلاد قادرة فعليًا على الانتقال إلى اقتصاد سوق كامل، في ظل هشاشة المؤسسات، وضعف البنية التحتية وتراكم الأزمات المعيشية.**

ويرى الباحث الاقتصادي حسن المروان حراج، أن الاقتصاد الليبرالي يعد من حيث المبدأ النموذج الأقرب لما تحتاج إليه سوريا على المدى الطويل، لأنه يقوم على تحرير السوق وتحفيز النمو وخلق فرص العمل وإعادة دمج الاقتصاد السوري إقليميًا ودوليًا.

لكنه يوضح أن تطبيق الليبرالية الاقتصادية بشكل كامل وفوري غير واقعي في المرحلة الحالية، في ظل ضعف المؤسسات والانهيار الجزئي في النظام المصرفي وغياب بيئة قانونية مستقرة، وهو ما قد يؤدي إلى فوضى اقتصادية بدلًا من بناء سوق فعّال.

> الاقتصاد الليبرالي يعد من حيث المبدأ النموذج الأقرب لما تحتاج إليه سوريا على المدى الطويل، لكن، لا يمكن تطبيقه بشكل فوري في ظل ضعف المؤسسات والانهيار الجزئي في النظام المصرفي وغياب بيئة قانونية مستقرة.
>
> حسن المروان حراج
> باحث اقتصادي سوري

وأضاف أن المسار الأنسب لسوريا يتمثل في انتقال تدريجي نحو اقتصاد السوق، يبدأ ببناء قواعده الأساسية، مثل تطوير المؤسسات المالية، وإقرار قوانين واضحة تحمي المستثمر، ووضع أطر تنظيمية تحد من الاحتكار وتضبط الاقتصاد غير الرسمي، على أن تتوسع لاحقًا مساحة الحرية الاقتصادية تدريجيًا نحو نموذج أكثر نضجًا واستقرارًا.

في المقابل، يطرح الأكاديمي والمستشار الاقتصادي زياد أيوب عربش، نموذجًا يقوم على "اقتصاد اجتماعي مختلط" يوازن بين سوق تنافسي وحماية اجتماعية قوية، مع دور استراتيجي للدولة في ملفات إعادة الإعمار والبنية التحتية والأمن الغذائي والطاقة.

ويرى أن هذا النموذج يتيح تحفيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المشروط، ضمن آليات حوكمة تضمن توجيه عوائد النمو بشكل عادل.

ورغم اختلاف المقاربتين، يتفق الخبيران على أن سوريا لا تمتلك في المرحلة الحالية مقومات اقتصاد سوق مكتمل، وأن أي انتقال اقتصادي يحتاج إلى مرحلة تدريجية تُبنى خلالها المؤسسات المالية والقانونية، إلى جانب إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق بما يمنع الاحتكار ويعزز الثقة بالبيئة الاقتصادية.

> المطلوب هو انتقال تدريجي نحو اقتصاد سوق يُبنى على قواعد واضحة ومؤسسات مالية وتشريعية مستقرة.
>
> حسن المروان حراج
> باحث اقتصادي سوري

### حدود دور الدولة والقطاع الخاص

ورغم الاتجاه المتزايد نحو تشجيع الاستثمار والانفتاح الاقتصادي، لا يزال تحديد دور الدولة والقطاع الخاص من أكثر الملفات حساسية في النقاش الاقتصادي السوري، في ظل تراجع قدرة المؤسسات العامة من جهة، وضعف القطاع الخاص وتضرره خلال سنوات الحرب من جهة أخرى.

واعتبر حسن المروان حراج، أن الدولة مطالبة بالانتقال من دور "الفاعل الاقتصادي المباشر" إلى دور "المنظّم والمُمكّن"، عبر وضع الأطر القانونية وضمان الاستقرار وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، بما يتيح للقطاع الخاص استعادة نشاطه وضخ رؤوس الأموال.

وأشار في الوقت نفسه إلى أن القطاع الخاص السوري لا يزال ضعيفًا ومجزأً، ويحتاج إلى حماية قانونية وثقة واستقرار حقيقيين.

من جهته، يرى زياد أيوب عربش، أن دور الدولة لا يزال ضروريًا، بل أكبر من المعتاد خلال المرحلة الانتقالية، ليس فقط كمنظم، بل أيضًا كممول ومزود للخدمات الأساسية، إلى حين استعادة القطاع الخاص قدرته الإنتاجية.

وشدد على أهمية دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والإشراف على إعادة الإعمار بعيدًا عن المحسوبيات والفساد.

وبين الطرحين، يبرز اتفاق ضمني على أن الاقتصاد السوري المستقبلي لن يقوم على هيمنة الدولة الكاملة كما كان سابقًا، ولا على انسحابها الكامل، بل على صيغة أكثر توازنًا تعيد توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح.

### الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام

تعد الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام من أكثر الملفات الاقتصادية إثارة للجدل في سوريا، في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدتها المؤسسات العامة خلال السنوات الماضية، وتراجع قدرتها على أداء أدوارها الإنتاجية والخدمية، مقابل مخاوف من أن تؤدي سياسات الخصخصة إلى زيادة الفجوة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

ويرى حسن المروان حراج، أن إعادة هيكلة القطاع العام باتت ضرورة في السياق السوري الحالي، في ظل ما وصفه بـ"النزيف المالي" الذي تعانيه العديد من المؤسسات الخاسرة.

واعتبر أن الخصخصة الجزئية يمكن أن تشكل جزءًا من عملية الإصلاح الاقتصادي إذا ارتبطت بتحويل الموارد نحو قطاعات أكثر إنتاجية، على أن تُدار ضمن إطار وطني يضمن منع الاحتكار ويحافظ على دور الدولة التنظيمي.

في المقابل، يربط زياد أيوب عربش أي عملية خصخصة بضرورة وجود ضوابط واضحة تحمي الفئات الأكثر هشاشة، وتمنع إعادة إنتاج شبكات النفوذ الاقتصادي.

وشدد على أن تشجيع الاستثمار يجب أن يترافق مع معايير للشفافية ومتطلبات للتوظيف المحلي والاستثمار الاجتماعي، بما يضمن أن ينعكس النمو الاقتصادي على مستوى المعيشة والخدمات العامة.

ويبدو أن النقاش حول الخصخصة يتجاوز البعد الاقتصادي البحت، ليعكس في جوهره سؤالًا أوسع يتعلق بطبيعة الدولة ودورها في المرحلة المقبلة، في ظل الحاجة إلى تمويل ضخم لإعادة الإعمار، وضغط اجتماعي متزايد لتحسين الواقع المعيشي.

### القطاعات القادرة على إنعاش الاقتصاد السوري

في ظل التراجع الحاد الذي أصاب الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب، تتجه الأنظار إلى القطاعات القادرة على قيادة عملية التعافي، سواء من خلال تحريك الإنتاج أو خلق فرص العمل أو تحسين الإيرادات العامة، وسط إجماع على أن إعادة الإعمار وحدها لا تكفي لتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام.

ويرى حسن المروان حراج أن التعافي لا يقتصر على القطاعات الإنتاجية التقليدية، بل يشمل أيضًا قطاعات إصلاحية داخل بنية الدولة، مثل الاتصالات والتنمية الإدارية وهيئات التخطيط والإحصاء، باعتبار أن تحسين كفاءة هذه المؤسسات ينعكس مباشرة على جودة القرار الاقتصادي.

واعتبر حراج أن الزراعة والطاقة والثروة الحيوانية واقتصاد العبور تمثل ركائز أساسية للتعافي السريع نظرًا إلى ارتباطها المباشر بحياة السكان.

من جهته، ركز زياد أيوب عربش على أولوية قطاعات البنية التحتية، بما يشمل الطاقة والمياه والنقل، إلى جانب البناء وإعادة الإعمار، والزراعة والصناعات التحويلية، والصحة والتعليم، باعتبارها عناصر أساسية لإعادة بناء رأس المال البشري، كما شدد على أهمية دعم الصناعات التصديرية وقطاع التكنولوجيا بوصفه محركًا للنمو المستقبلي.

ورغم اختلاف الأولويات، يتفق الخبيران على أن التعافي الاقتصادي في سوريا يحتاج إلى التركيز على القطاعات الإنتاجية لا الريعية، وربط الاستثمار بإعادة بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.

### التعافي الاقتصادي مرهون بالإصلاح ومحاربة الفساد

لا يبدو أن التعافي الاقتصادي في سوريا مرتبط فقط بتوفير التمويل أو جذب الاستثمارات، بل أيضًا بقدرة الدولة على بناء مؤسسات أكثر كفاءة وشفافية، في ظل اعتبار الفساد وضعف الإدارة من أبرز أسباب تدهور الاقتصاد قبل الحرب وخلالها.

> مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات هما شرط أساسي لنجاح أي استراتيجية اقتصادية، لأن الفساد لا يلتهم الموارد فقط، بل يقوض ثقة المستثمرين ويضعف كفاءة الإنفاق العام وعدالة توزيع العوائد.
>
> زياد أيوب عربش
> أكاديمي ومستشار اقتصادي سوري

وأكد حسن المروان حراج أن بناء اقتصاد مستدام يتطلب توحيد المرجعية الاقتصادية داخل البلاد، إلى جانب إصلاح النظام المصرفي لإعادة الثقة بالقطاع المالي وتحريك النشاط الاقتصادي، محذرًا من أن استمرار الانقسام الاقتصادي يعوق أي عملية تعاف حقيقية.

في المقابل، شدد زياد أيوب عربش، على أن مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات شرط أساسي لأي مشروع اقتصادي مستقبلي، مشيرًا إلى أهمية إصلاح القضاء والجهاز الضريبي ونظم الشراء العام، وتعزيز الشفافية في عقود إعادة الإعمار، بما يضمن جذب الاستثمارات وتحقيق عدالة في توزيع العوائد.

ويجمع الطرحان على أن نجاح أي نموذج اقتصادي مستقبلي لن يعتمد فقط على السياسات، بل على قدرة المؤسسات على تطبيقها ضمن بيئة شفافة ومستقرة.

### أي مستقبل ينتظر الاقتصاد السوري؟

رغم تعدد التصورات حول مستقبل الاقتصاد السوري، لا يزال المشهد محاطًا بقدر كبير من الضبابية، في ظل التحديات السياسية والأمنية والمالية، والتفاوت الكبير بين المناطق السورية اقتصاديًا وبنيويًا.

ويرى حسن المروان حراج، أن السيناريو الأقرب خلال السنوات الخمس المقبلة هو "اقتصاد انتقالي مختلط" غير مستقر بالكامل، مع استمرار الفوارق الجغرافية والاقتصادية، وانتقال تدريجي نحو السوق ضمن مسار بطيء.

في المقابل، حذر زياد أيوب عربش من أن استمرار الأزمات السياسية والمالية وهجرة الكفاءات قد يبطئ التعافي لعقود، ما لم تُعتمد خارطة اقتصادية واضحة تترافق مع إصلاحات مؤسسية عميقة وإدارة فعالة للمخاطر.

في المحصلة، لا يبدو الاقتصاد السوري اليوم مجرد حالة انتقال بين نموذجين، بل هو نظام مركب يتقاطع فيه إرث الدولة المركزية مع تشوهات اقتصاد الحرب ومحاولات الانفتاح الحالية.

وبين هذا التداخل المعقد، تتقدم الأسئلة على الإجابات: أي دور للدولة؟ وأي مساحة للسوق؟ وأي نموذج قادر على تحويل التعافي من شعارات إلى واقع ملموس؟

ما تكشفه التحولات الممتدة عبر العقود، وما تعكسه التحديات الراهنة، وما يُطرح من تصورات للمستقبل، يشير إلى حقيقة واحدة، وهي أن أي مسار اقتصادي مقبل لن يكون امتدادًا بسيطًا للماضي، ولا قطيعة كاملة معه، بل إعادة صياغة عميقة للعلاقة بين الإنتاج والعدالة والمؤسسات والثقة.

وفي بلد أنهكته الحرب وأثقلته التراكمات، يبقى الاختبار الحقيقي للاقتصاد السوري هو قدرته على التحول من إدارة الندرة والأزمة إلى بناء نموذج مستدام يعيد الاعتبار للنمو والإنتاج والطبقة الوسطى، دون أن يعيد إنتاج الاختلالات نفسها بأشكال جديدة.

## بين تحرير السوق واتساع الأزمة المعيشية
## كيف يُدار الاقتصاد السوري اليوم؟

### السياسات الاقتصادية الحالية

| رفع الدعم عن | تحرير السوق عبر | إعادة هيكلة القطاع العام عبر | الاعتماد على الاستثمار الخارجي |
|---|---|---|---|
| • المحروقات<br>• الكهرباء<br>• الخبز | • فتح الاستيراد<br>• تحرير الأسعار<br>• تقليص تدخل الدولة | • تقليص العمالة الحكومية<br>• توسيع دور القطاع الخاص | **20** مذكرة تفاهم دولية بقيمة 19 مليار دولار<br>**47** مذكرة في المنتدى السوري–السعودي بقيمة 6.4 مليار دولار |

### الواقع على الأرض

- **70%** نسبة الفقر في سوريا
- **40%** نسبة الفقر المدقع
- **47-50%** معدل البطالة التقديري
- **1.8** مليار عجز موازنة 2026
- **13%** فقط من الموازنة مخصص للدعم الاجتماعي
- **41%** من إيرادات موازنة 2025 جاءت من الرسوم الجمركية

**الخلاصة:** انتقال سريع نحو اقتصاد السوق، مقابل ضغوط معيشية متزايدة وتراجع القدرة الشرائية

المصادر
مشروع موازنة سوريا 2026
المنتدى الاستثماري السوري–السعودي 2025
تقديرات وتقارير أممية حول الفقر والتضخم في سوريا



# رواتب جديدة لمجتمع سوري جديد

أحمد عسيلي

**أصدرت السلطة السورية خلال الأيام الماضية مجموعة قرارات اقتصادية تضمنت زيادات ملحوظة في الرواتب، شملت بشكل أساسي العاملين في قطاعي الصحة والتعليم، غير أن هذه الزيادات لم تشمل المتقاعدين بالمستوى نفسه، ما أثار حالة واضحة من الإحباط والامتعاض لدى فئات شعرت أنها بقيت خارج التحسينات الجديدة رغم سنوات طويلة أمضتها داخل مؤسسات**

الدولة، وبعد ذلك بأيام، أتبعت السلطة هذه القرارات بزيادة متفاوتة للمتقاعدين قاربت 30% من قيمة الراتب، وهي زيادة خفضت جزءًا من حالة الغضب دون أن تنهيها بالكامل، خاصة مع استمرار الارتفاع في تكاليف المعيشة والخدمات الأساسية.

أهمية هذه القرارات لا تتعلق فقط بمسألة الراتب أو القدرة الشرائية، فالمجتمع السوري، ومنذ سقوط النظام، لا يعيش مجرد مرحلة انتقال سياسي، بل يخوض عملية أوسع بكثير تتعلق بإعادة صياغة المجتمع نفسه: طبقاته، ومعاييره، ومصادر المكانة داخله، فهناك اليوم حركية اجتماعية وطبقية واضحة، يعاد خلالها توزيع الأدوار والهيبة والشرعية بين فئات المجتمع المختلفة، وكأن البلاد تدخل مرحلة إعادة تأسيس شاملة، لا للدولة فقط، بل لصورة الإنسان "ذي القيمة" داخلها أيضًا.

وبطبيعة الحال، فإن تحولات بهذا الحجم لا يمكن أن تمر دون انهيارات وصعودات متوازية، فطبقات كاملة ارتبطت بالنظام السابق، خصوصًا تلك المتصلة بالأجهزة الأمنية وأدوات القوة القديمة، فقدت فجأة وبشكل كامل مكانتها وهيبتها الاجتماعية، وفي المقابل، تبدو هناك محاولة لإعادة الاعتبار إلى قطاعات ومهن تراجعت مكانتها خلال العقود السابقة، وعلى رأسها التعليم والصحة والقضاء، عبر إعطاء العاملين في هذا المجال مكانة ورمزية جديدة داخل المجتمع الناشئ.

ومع ازدياد هامش الانفتاح والحرية، بدأ السوريون يشاهدون عن قرب (وهذه المرة من الداخل لا عبر السوشيال ميديا فقط) طبقات اجتماعية جديدة لم تكن حاضرة بهذا الوضوح سابقًا، فمع دخول المنظمات الدولية وتوسع مجالات العمل المرتبطة بالخارج، ظهرت تدريجيًا فئات تضم عاملين في مؤسسات المجتمع المدني، وناشطين في مجالات حقوق الإنسان والتنمية، إضافة إلى تكنوقراط وموظفين يعملون مع مؤسسات تجارية أو اقتصادية أجنبية، يملكون دخولًا مرتفعة نسبيًا مقارنة ببقية المجتمع، بحكم ارتباطهم بمؤسسات غربية أو برواتب مدفوعة بالعملة الصعبة.

هذه الفئات لا تمثل فقط فارقًا اقتصاديًا، بل تحمل معها أيضًا أنماط حياة مختلفة، ولغة جديدة، وشبكات علاقات وآليات تفكير مغايرة لما اعتاده السوريون لعقود طويلة، ومع الوقت، ستتحول هذه الفئات تدريجيًا إلى جزء من الطبقة الصاعدة داخل المجتمع السوري الجديد، بما تحمله من نفوذ رمزي وثقافي، لا مالي فقط، وفي المقابل، ستشعر فئات أخرى أن العالم الذي منحها الهيبة والسلطة لعقود بدأ يختفي تدريجيًا أمامها، وأن القواعد التي حكمت المجتمع السوري طويلًا لم تعد تعمل بالطريقة نفسها.

وما يزيد هذه التحولات تعقيدًا أن كثيرًا منها سيطال أشخاصًا كانوا، حتى وقت قريب، يعيشون ضمن المستوى الاجتماعي نفسه تقريبًا، أو يتنمون إلى البيئة ذاتها، قبل أن تبدأ المسارات الجديدة بالتباعد بينهم بسرعة، ولهذا، فمن الطبيعي أن ترافق هذه المرحلة اختلالات اجتماعية وتوترات نفسية متزايدة، لأن المجتمع لا يواجه فقط تبدلًا سياسيًا، بل تبدلًا في مواقع الأفراد أنفسهم داخل السلّم الاجتماعي الجديد.

في الأسابيع الأولى بعد سقوط النظام، بدا أن السوريين يفسرون كل شيء تقريبًا من خلال المعادلة الطائفية، كان الحديث يدور أساسًا حول مؤيدي النظام السابق، وحول سقوط نظام شعر كثيرون أنه ذو صبغة علوية، مقابل توقعات أو أوهام لدى بعض الفئات بأن المرحلة المقبلة قد تؤسس لصيغة طائفية معاكسة ذات غلبة سنية، ولهذا ارتبطت مشاعر الخوف أو النشوة أو القلق أو الإحساس بالانتصار، خصوصًا في مناطق الاحتكاك الطائفي، بموقع الفرد داخل هذه الثنائية المباشرة والبسيطة نسبيًا.

لكن المشهد السوري بدأ يتعقد تدريجيًا، فمع الوقت، لم تعد التحولات الجارية مرتبطة فقط بالطائفة أو بالموقف السياسي السابق، بل بدأت تظهر حركيات جديدة ذات طابع اقتصادي وطبقي ورمزي، تتعلق بالدخل، والعمل، والتعليم، والعلاقات بالخارج، والقدرة على التأقلم مع النظام الاجتماعي الجديد، وهنا بدأت تتولد مشاعر مختلفة تمامًا: شعور بالسقوط الطبقي لدى البعض، وإحساس بالصعود أو الاعتراف لدى آخرين، دون أن تلغي هذه المشاعر الجديدة تمامًا الانفعالات الطائفية القديمة، بل أضافت إليها طبقات جديدة من التوتر والتنافس وإعادة تعريف الذات داخل المجتمع.

وبالتأكيد، فإن تبدلات اجتماعية بهذا الحجم، تمس المكانة والطبقة والدور الاجتماعي، لن تمر بطريقة سلسة أو هادئة، فالمجتمعات لا تتعامل مع التحولات الطبقية بوصفها أرقامًا اقتصادية فقط، بل باعتبارها تحولات تمس قيمة الفرد وصورته عن نفسه ومكانه داخل العالم الذي يعيش فيه، ولهذا سترافق هذه المرحلة مشاعر متناقضة وحادة في آن واحد: الحسد، والمرارة، والإحساس بالإقصاء أو فقدان المكانة لدى بعض الفئات، مقابل شعور آخرين بالتفاؤل أو الاعتراف أو حتى الامتنان لأن المجتمع بدأ يمنح قيمة جديدة لما يمثلونه أو لما يقومون به.

في المحصلة، يبدو أن ما يعاد تأسيسه اليوم في سوريا ليس الدولة فقط، بل المجتمع نفسه أيضًا: اقتصاده، وطبقاته، ومصادر الهيبة داخله، ومعنى المكانة والدور والأهمية الاجتماعية، ولهذا، فمن الطبيعي أن ترافق هذه التحولات الكبرى موجات متلاحقة من التوترات النفسية والانفعالات المتناقضة، وأن تتبدل باستمرار طريقة السوريين في قراءة الأحداث وموقعهم منها، تبعًا لموقع كل فرد داخل هذه الحركة الاجتماعية الجديدة.

# الجنوب السوري بين الأمننة والتدمير البيئي

لمى قنوت

**منذ أواخر عام 2024، استخدم الاحتلال الإسرائيلي اللغة الأمنية كغطاء "أبستيمي" (معرفي) يعيد تشكيل الجنوب السوري سياسيًا ومعرفيًا ليتواءم مع طموحاته التوسعية في المنطقة وهيمنته عليها، فأنتج خطابه الرسمي معجمًا متماسكًا أعاد فيه توصيف الجنوب بوصفه مجالًا أمنيًا لا فضاء سياديًا. ولعل أكثر المصطلحات استخدامًا هي: "منطقة عازلة" داخل سوريا، منزوعة السلاح، "عمق أمني حيوي"، وتُرجمت باحتلال قمة جبل الشيخ، الممتد بين سوريا ولبنان، ووصلت المساحة المحتلة بحسب** صحيفة "الفاينانشال تايمز"، في 19 من أيار الحالي، إلى نحو 233 كيلومترًا مربعًا، من مرتفعات جبل الشيخ شمالًا إلى قاعدة عسكرية مهجورة في بلدة معرية، تقع على بعد أكثر من 70 كيلومترًا إلى الجنوب. وهذه المساحة السورية المحتلة هي جزء من ألف كيلومتر مربع احتلتها اسرائيل، أكثر من نصفها أراض محتلة من جنوبي لبنان، وحوالي -7 8% من قطاع غزة، وتعادل مجمل المساحات الثلاث نحو 5% من حدود عام 1949.

منذ سقوط نظام الأسد، والعملية العسكرية التي أطلق عليها الاحتلال اسم "سهم الباشان"، ودمر فيها حوالي 80%–70 من البنية التحتية للقدرة العسكرية السورية، من منشآت ومخازن أسلحة، وتمركز عسكريًا في تسع قواعد ونقاط، شُيّد بعضها في محميات طبيعية بعد تجريف ثلثها، مثل محمية جباثا الخشب، وأخرى مثل قاعدة العدنانية، التي تشرف على سد المنطرة، أكبر سدود الجنوب السوري، ليتحكم الاحتلال بالمياه بعد أن أغلق المنطقة عسكريًا، كما احتل ثكنة الجزيرة التي تقع في منطقة زراعية غنية بالمياه قرب حوض اليرموك، بالإضافة إلى المشروع التوسعي "سوفا 53"، الذي يعيد تشكيل البيئة المكانة والمعيشية والأمنية للجنوب السوري، ويفرض تغييرات ديموغرافية يمكن أن تمهد لمشاريع استيطانية، كحركة "رواد الباشان" لعبور الحدود، التي تطالب بإقامة بؤر استيطانية فيما تسميه "أرض الباشان"، في إشارة إلى المحافظات الثلاث في الجنوب السوري وبضمنها الجولان المحتل، وأجزاء من جنوب ريف دمشق.

في الدراسات الاستيطانية، يعتبر الفعل الرمزي لمحاولات العبور اختبارًا سياسيًا ومكانيًا يُشعل المخيال الجمعي لإعادة تخيل المكان، وخاصة مع استدعاء لغة توارتية كاسم "الباشان" للحركة الاستيطانية، والمدعومة من أعضاء في حكومة الاحتلال، والحاصلة على شهادة تقدير من نائبة رئيس "الكنيست"، ليمور سون هار-مليخ، كواحدة من الداعمات لاحتلال قطاع غزة، وتهجير سكانها، وإقامة مستوطنات فيها. والمخيال الاستيطاني مترابط مع المعجم اللغوي الاستعماري الذي يُقدم لجمهور المستوطنين كـ"إجراءات استقرار"، ومترابط أيضًا مع البنية العسكرية التي أنشأها الاحتلال في الجنوب السوري، من قواعد ونقاط عسكرية، وطرق وحواجز، وتجريف واسع، وشق لطرق عسكرية، وإقامة سواتر ترابية، ونقاط مراقبة، وخطف للمواطنين، وتدمير للأنماط الزراعية للمجتمعات، وجميعها، تغذي وتنتج أفقًا استيطانيًا محتملًا للمتطرفين.

وفضلًا عن ذلك، فإن المسار المنتظم والتراكمي الذي ينتهجه الاحتلال، هو هدم العمران أو إلحاق أضرار به، فبعد ستة أشهر من سقوط نظام الأسد، دمر الاحتلال ما لا يقل عن 23 مبنى مدنيًا في ثلاث قرى بمحافظة القنيطرة، وهجر سكانها، بالإضافة إلى تدمير حدائق وأراض زراعية مجاورة، وهي سمة إجرامية للاحتلال في كل من الجنوب السوري واللبناني وقطاع غزة. وطال منطق الإزالة والمحو تدمير منشآت تاريخية في مدينة القنيطرة القديمة، مثل مسجد "الداغستان" الأثري، ومبنى المتحف كجزء من تفكيك الذاكرة المكانية، وتحويل المكان إلى مساحة أمنية عسكرية في إطار مشروع طريق "سوفا 53"، وهو خط عسكري يمتد من جبل الشيخ حتى جنوبي القنيطرة، بطول 70 كيلومترًا، يربط بين القواعد العسكرية التي أنشأها الاحتلال.

إن البيئة القسرية التي يفرضها الاحتلال، والتحكم في حركة السكان، وعسكرة الحيز اليومي، وتقييد وصولهم إلى الأراضي، ومصادر المياه، وأمنتها، وتدمير محاصيلهم عبر رشها بمبيدات كيماوية سامة تهدد الأمن الغذائي، ومقومات الحياة، وتلوث التربة والموارد المائية لأمد طويل، كما أن توقيف المدنيين، وخطف بعضهم، والذي بلغ عددهم 46 شخصًا نقلوا قسرًا إلى سجون الاحتلال، إضافة إلى أن التوغلات المتكررة التي بلغت في محافظة القنيطرة، مثلًا منذ بداية كانون الأول 2024 حتى نهاية كانون الأول 2025، 639 مرة، وأقيمت خلالها الحواجز والتفتيش 180 مرة، وتم إطلاق النار 41 مرة، ستؤدي إلى تهجير قسري بطيء للسكان، وخاصة أن التدمير البيئي مرتبط بشكل وثيق مع التهجير القسري في السياقات الاستعمارية.

عمليًا، إن توفير الأدوات الاستراتيجية من دعم للزراعة والكهرباء، وإعادة بناء المنازل، وإصلاح المتضرر منها، وحماية الملكيات، وإنشاء صناديق تكافلية، ودعم الخدمات المحلية، والعملية التعليمية، والتوثيق القانوني والإعلامي المستمر لعمليات التوغل، واحتلال الأراضي، والهدم، والاختفاء القسري، والإبادة البيئية، ونقلها من المستوى المحلي إلى ملفات قانونية دولية، من شأنها أن تدعم المقاومة الشعبية المدنية للسكان. أما "سياسة النعامة" التي تنتهجها السلطة الانتقالية، في تجاهل لجرائم الاحتلال، وبضمنها عدم المطالبة بالإفراج عن المختفين قسرًا في سجون الاحتلال، والتغاضي عما يتعرض له سكان الجولان المحتل، من خطر اقتصادي وسياسي وبيئي على المنطقة، من خلال مشروع "التوربينات"، أو ما يطلق عليه السكان "توربينات التهجير"، هو جزء من مشكلة التغييرات الجذرية التي يؤسس لها الاحتلال، ليُترك السكان في مواجهة منفردة معه، دون مشروع حماية وطني يضمن قدرتهم على البقاء والاستمرار والسيادة على مجالاتهم الحياتية، ويتحول الجنوب إلى منطقة هشة مفتوحة لإعادة التنظيم الأمني والديموغرافي، وأرض تُفرض عليها الوقائع بالقوة.

### خبير: أداة مؤثرة في اقتصاد ضعيف مصرفيًا

# من النقد إلى الشاشة..
# هل تدخل سوريا عصر المحافظ الرقمية؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

**في كواليس المالية السورية، لم يعد النقاش يدور حول ما إذا كانت البلاد ستتجه نحو الخدمات المصرفية الرقمية، بل حول السرعة التي يمكن أن تلحق بها بالتحولات الإقليمية المتسارعة، فالمقاربة التي يعتمدها القطاع المصرفي اليوم تقوم على إدارة المخاطر لا على الإغلاق أو المنع.**

**ويبدو أن صناع القرار في مصرف سوريا المركزي باتوا يدركون أن مستقبل القطاع المالي لن يُقاس بعدد الفروع المصرفية التقليدية، بل بقدرة النظام على الانتقال إلى منصات الدفع الذكية والخدمات المالية المرنة، وتقليص الاعتماد على النقد، وربط السوق السورية تدريجيًا بالأسواق العالمية عبر التكنولوجيا المالية.**

لكن الطريق لا يزال طويلًا، فبينما يقترب المركزي، بحسب ما تم الكشف عنه في ملتقى الاستثمار السوري- الإماراتي الذي انعقد مؤخرًا، من إصدار قرارات تسمح بترخيص شركات متخصصة في التكنولوجيا المالية والتسويات الإلكترونية والمحافظ الرقمية، يبرز سؤال أكثر عمقًا: هل تمتلك البنوك السورية البنية التقنية الكافية لمواكبة هذا التحول؟

ويأتي هذا التساؤل لأن تحديث شبكات المدفوعات الرقمية لا يتطلب فقط تشريعات جديدة، بل استثمارات ثقيلة، وبنية مصرفية حديثة، وقدرة على التكيف مع معايير مالية دولية تتغير بوتيرة أسرع من قدرة كثير من الاقتصادات الناشئة على اللحاق بها.

في هذه المادة، تناقش عنب بلدي التحولات الجارية في القطاع المصرفي السوري باتجاه الخدمات المالية الرقمية، ودور المركزي في تنظيم المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الحديثة، ومفهوم الاقتصاد الرقمي وأثره المحتمل على البنية النقدية والمصرفية في سوريا.

#### ما المحافظ الإلكترونية؟

بحسب منصة "Informa TechTarget" العالمية للتكنولوجيا، تصنف المحافظ الإلكترونية كـ"أدوات مالية رقمية" تسمح للأفراد بتخزين الأموال وإجراء عمليات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول، أو التطبيقات الإلكترونية دون الحاجة إلى تداول النقد بشكل مباشر، وترتبط هذه المحافظ بأحد الخيارات التالية:

- رقم هاتف.
- حساب مصرفي.
- بطاقة دفع إلكترونية تخضع لإشراف الجهة النقدية المنظمة في الدولة.

والهدف الأساسي منها هو:

- تسهيل المعاملات اليومية.
- تسريع عمليات الدفع.
- تقليل تكاليف تداول النقد الورقي.
- توسيع الشمول المالي، عبر إدخال فئات واسعة من الناس إلى النظام المالي، حتى ولو لم يمتلكوا حسابات مصرفية تقليدية.

وفي حديث إلى عنب بلدي، يرى الخبير الاقتصادي السوري مهند الزنبركجي، أنه يمكن للمحافظ الإلكترونية أن تتحول إلى أداة مؤثرة جدًا في الاقتصادات التي تعاني ضعفًا مصرفيًا أو انتشارًا واسعًا للتعامل النقدي، فهي تتيح للأفراد إجراء عمليات مالية سريعة منخفضة التكلفة، وتخفف الضغط عن المصارف التقليدية، كما تمنح الحكومات قدرة أفضل على مراقبة حركة السيولة داخل الاقتصاد.

#### تحول في إدارة السياسة النقدية

أكد الخبير الزنبركجي أن المركزي السوري يتجه نحو تنظيم شركات المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الرقمي، بهدف تخفيف أعباء الدفع عن كاهله ونقل جزء مهم من النشاط الاقتصادي إلى بيئة إلكترونية تعتمد على البيانات والتكنولوجيا والربط المالي الفوري، بما يشمل عمليات الدفع والتحويل والشراء والجباية، وحتى إدارة السياسات النقدية.

ولا تعتبر المحافظ الإلكترونية مجرد تطبيقات هاتفية لتحويل الأموال، لأن المسألة أوسع من ذلك بكثير، وبحسب الخبير السوري، عندما يبدأ المصرف المركزي بتنظيم المحافظ الرقمية، فإنه يضع أساسًا لمرحلة جديدة يصبح فيها جزء من حركة الأموال مراقبًا ومنظمًا إلكترونيًا، بدلًا من بقائه ضمن الاقتصاد النقدي غير المنظم.

لكن في المقابل، لا تزال البيئة السورية بعيدة عن الوصول إلى نموذج الاقتصاد الرقمي الكامل، لأن هذا التحول يحتاج إلى بنية اتصالات مستقرة، وانتشار واسع للخدمات المصرفية، وثقة المستخدمين بالقطاع المالي، إضافة إلى وجود قوانين حديثة لحماية البيانات والأمن السيبراني.

#### مخاطر الاختراقات الإلكترونية

تعمل المحافظ كوسيط رقمي بين المستخدم والجهات المالية أو التجار، ما يسمح بإجراء عمليات شراء وتحويل أموال دون إدخال البيانات المالية في كل مرة، وتعتمد في عملها على تقنيات تشفير متقدمة ورموز دفع مؤقتة (Tokenization)، إضافة إلى وسائل تحقق مثل بصمة الإصبع أو رمز الدخول، بهدف تعزيز الأمان وتقليل مخاطر الاحتيال، وفقًا لشركة "Capi-tal" البريطانية لخدمات الأسواق المالية والدفع الإلكتروني.

ولكن هذه الأدوات، بحسب خبير التخطيط الاستراتيجي السوري، ليست خالية من المخاطر، فهي تعتمد بالكامل على الأنظمة الرقمية، ما يجعلها عرضة للاختراقات الإلكترونية أو عمليات الاحتيال إذا لم تكن أنظمة الحماية قوية بما يكفي، كما أن ضعف الوعي التقني لدى المستخدمين قد يزيد من احتمالات التعرض لسرقة الحسابات أو البيانات.

وفي الحالة السورية، يمكن للمحافظ الإلكترونية أن تغير تدريجيًا بنية النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفروع الورقية والخدمات المباشرة، لأنها تعتمد على الهواتف الذكية والتطبيقات السريعة.

ومع توسع هذه الخدمات في سوريا، قد تصبح شركات التكنولوجيا المالية لاعبًا أساسيًا داخل السوق المالية، خاصة في الخدمات اليومية الصغيرة مثل التحويلات والمدفوعات والفواتير.

وأوضح الزنبركجي أن هذا لا يعني أن المصارف التقليدية ستختفي، لأن البنوك لا تزال الجهة الرئيسة لتمويل المشاريع ومنح القروض وإدارة الودائع والاستثمارات الكبيرة.

#### تحديات قانونية للترخيص

على المستوى القانوني، يرى المتخصص في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر الزنبركجي، أن البيئة التشريعية السورية لا تزال في مرحلة انتقالية بالنسبة لتنظيم الاقتصاد الرقمي، فالقوانين المصرفية القائمة صيغت أساسًا لقطاع مصرفي تقليدي، ولم تُبنَ على أساس التعامل مع شركات مالية رقمية تعتمد على التكنولوجيا والبيانات الضخمة.

ولذلك، أكد الخبير أن مصرف سوريا المركزي يواجه تحديات كبيرة في تنظيم هذا القطاع، أهمها:

- وضع قواعد واضحة لحماية أموال المستخدمين.
- تنظيم عمليات الترخيص.
- ضمان أمن البيانات.
- منع استغلال المحافظ الإلكترونية في عمليات غسل الأموال أو المضاربة غير المشروعة أو السوق السوداء.

كما أن ضعف البنية التقنية والمؤسساتية قد يخلق صعوبة في فرض رقابة فعالة على هذا النوع من الخدمات.

#### الاستثمار في المحافظ الإلكترونية

أشار الخبير الزنبركجي إلى الفرق بين ترخيص شركة محافظ إلكترونية وترخيص بنك رقمي كامل، إذ يتم عادة منح شركة المحافظ الإلكترونية صلاحيات محدودة تتعلق بخدمات الدفع والتحويل وتخزين الأموال ضمن سقوف معينة، لكنها لا تعمل كبنك تقليدي، ولا تملك حق منح القروض أو إنشاء منتجات مصرفية معقدة.

وأما البنك الرقمي فهو مصرف متكامل يقدم جميع الخدمات البنكية لكن بشكل إلكتروني بالكامل، من دون الاعتماد الكبير على الفروع التقليدية، لذلك تكون متطلبات ترخيص البنك الرقمي أكثر تعقيدًا من حيث رأس المال والرقابة والالتزام بالمعايير المصرفية، بحسب الخبير.

وفي حال فتحت سوريا الباب أمام الاستثمارات الخارجية في قطاع التكنولوجيا المالية، فمن الممكن أن تدخل شركات عربية أو إقليمية متخصصة في المحافظ الرقمية والدفع الإلكتروني إلى السوق السورية، خاصة مع الاهتمام المتزايد بإعادة تنشيط القطاع المالي السوري.

وأضاف الزنبركجي أنه إذا حدث ذلك فعلًا، فقد تظهر منافسة حقيقية مع المصارف التقليدية، لأن شركات التكنولوجيا المالية غالبًا ما تمتلك مرونة وسرعة تشغيلية أعلى، كما أنها قادرة على الوصول إلى شرائح واسعة من المستخدمين عبر الهاتف المحمول بتكلفة أقل من البنوك التقليدية.

> عندما تنتشر المدفوعات الرقمية، يصبح من الأسهل تتبع حركة الأموال، وتحسين كفاءة السياسة النقدية، وتقليل تكاليف طباعة ونقل النقد، والحد من بعض مظاهر المضاربة النقدية، وتنظيم الأسواق بشكل فعال.
>
> مهند الزنبركجي
> خبير اقتصادي سوري

#### محافظ بصلاحيات الدولارات

أبرز فوائد المحافظ الإلكترونية، تقليل الاعتماد على النقد الورقي، بحسب خبير التخطيط الاقتصادي، فالاقتصاد السوري يعتمد منذ سنوات بشكل كبير على التداول النقدي المباشر، ما يصعب عمليات الرقابة المالية، ويزيد من حجم الاقتصاد غير المنظم.

أما بالنسبة لسعر صرف الليرة السورية، فإن تأثير المحافظ الإلكترونية يكون غير مباشر في الغالب، بحسب الزنبركجي، فإذا أسهمت هذه الأدوات في زيادة الثقة بالنظام المالي وتحسين إدارة السيولة وتقليل التداول النقدي العشوائي، فقد تنعكس بشكل إيجابي على استقرار العملة المحلية.

ولكن في المقابل، إذا ما تم استخدام المحافظ الرقمية بشكل غير منظم أو أصبحت أداة للمضاربة وتحويل الأموال خارج الرقابة، فقد تتحول إلى عامل إضافي لعدم الاستقرار النقدي.

وعلى مستوى التجارب الدولية، أصبحت المحافظ الرقمية جزءًا أساسيًا من الاقتصادات الحديثة في العديد من الدول، ففي بعض الدول الآسيوية والإفريقية، تحولت المحافظ الإلكترونية إلى وسيلة الدفع الرئيسة للمواطنين المستخدمين، حتى إن جزءًا كبيرًا من النشاط التجاري اليومي بات يتم عبر الهاتف المحمول.

وختم الخبير مهند الزنبركجي بالقول، إن بعض شركات الدفع الرقمي العالمية أصبحت تملك قيمًا سوقية بمليارات الدولارات، بسبب توسع استخدامها واعتماد الأفراد والشركات عليها بشكل واسع، مشيرًا إلى أن الحدود المالية للمحافظ تختلف في كثير من الدول بحسب مستوى التحقق من هوية المستخدم وطبيعة النشاط المالي، حيث تكون الحدود منخفضة للحسابات العادية وترتفع للحسابات الموثقة أو التجارية.

شركة "فيزا" بالتعاون مع مصرف سوريا المركزي تنظم ورشتي عمل في دمشق لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني – 13 شباط 2026 (سانا)

دولار أمريكي ▲ مبيع 13925 شراء 13825 | يورو ▲ مبيع 16230 شراء 15980 | ليرة تركية ▲ مبيع 303 شراء 299
الذهب 21 ▲ 127 $ | الذهب 18 ▲ 109 $ | المازوت = 0.88$ | البنزين = 1.10$ | الغاز = 12.5$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.85$ | الأرز (كغ) = 1.05$

### بين الحرب والشتات

# "الأديغة خابزة"..
## كيف حافظ الشركس السوريون على مجتمعهم

عنب بلدي – آلاء شعبو

**على إيقاع "الشيكابشنه" في الأعراس الشركسية، لا تزال العائلات تتناقل قواعد "الأديغة خابزة"، كما لو أنها دستور غير مكتوب نجا من الحرب والشتات.**

**في البيوت الشركسية بدمشق والقنيطرة وحلب، لا تزال اللغة والرقصات الفلكلورية وحتى طقس "الخطيفة" جزءًا من محاولة الحفاظ على هوية اجتماعية واجهت النزوح والهجرة وتبدل الأمكنة، لتتحول هذه العادات إلى وسيلة لحماية الذاكرة الجماعية من الذوبان، والعودة التدريجية إلى الجذور في مرحلة ما بعد النزاع، وبداية تشكل المبادرات الأهلية عقب سقوط نظام الأسد.**

#### ما "الأديغة خابزة"

المفهوم: هي دستور عرفي وأخلاقي وقانوني غير مكتوب، ينظم أدق تفاصيل الحياة اليومية للفرد والجماعة الشركسية، ويعود أصل التسمية إلى كلمتين في اللغة الشركسية، "أديغة" وتعني الشركس، و"خابزة" وتعني القانون أو المنظومة الناظمة للحياة. الركائز الأساسية: تقوم على الاحترام المطلق لكبار السن، فهم مرجع الحكمة والخبرة، إذ لا يمكن للشاب أن يجلس أو يتكلم في حضرة كبار السن إلا بإذن، نزولًا عند أحكام هذا الدستور.

وكذلك منح المرأة مكانة وقار عالية، واحترام الجوار، والحفاظ على الدين الحنيف، والتمسك بالمناسبات الاجتماعية، والحضور الدائم للباس الشركسي والفلكلور التعبيري في كل المناسبات والتجمعات.

طريقة التطبيق: لا يختصرها الشركس في الفلكلور، بل هي أسلوب حياة صارم يحدد طريقة الكلام والجلوس وحل النزاعات وطقوس المصاهرة.

الهدف الحاضر: تحولت من مجرد موروث تاريخي إلى "حصن اجتماعي بديل عن الجغرافيا"، لحماية النسيج المجتمعي من الذوبان بعد سنوات الحرب والتشتت.

رئيس مجلس القبائل الشركسية في سوريا، الشيخ محمد إلياس جوجوق، أوضح لعنب بلدي عمق هذا المفهوم بأن "الأديغة خابزة" هي التي تشكل أساس السلوك والهوية الشركسية التي لا يمكن فصل الفرد عنها، وبفضل صرامة هذه المنظومة الأخلاقية واحترام الجميع لها، تمكن الشركس من الحفاظ على تميزهم الثقافي وتماسكهم الاجتماعي، رغم تشتتهم الجغرافي القاسي عبر التاريخ.

#### "الخطيفة".. حين تتحول العادات إلى رابطة اجتماعية

شكلت العادات الشركسية على الدوام وسيلة لحماية بقاء المجتمع الشركسي وتماسكه كجماعة مترابطة أينما استقرت به رحال اللجوء.

في دمشق، أوضحت ريتاج حاتوك، وهي شابة شركسية، لعنب بلدي، أن كثيرًا من هذه الطقوس لا تزال حاضرة في تفاصيل الحياة حتى اليوم، خاصة في الزواج والعلاقات الأسرية.

وتحدثت ريتاج عن طقس "الخطيفة"، وهو من أشهر الطقوس المرتبطة بالزواج الشركسي، ويقوم على "الخطف بالتوافق التام" بين الشاب والفتاة بمعرفتهما ورضاهما، استنادًا إلى قصة شعبية قديمة في الموروث العرقي تحكي عن شابة غنية لم تسمح لها أسرتها بالزواج من حبيبها الفقير، فتهرب الشابة وتحاول الانتحار ليتدخل حبيبها وينجح في إنقاذها وإعادتها إلى أسرتها، هنا تراجعت العائلة وزعماء القبيلة مقتنعين بأن الفتاة المستعدة للموت من أجل حبها لا يجب أن تُقتل بل يجب السماح لها بالزواج، وابتكروا هذا التقليد.

وقالت ريتاج، إن العرف الشركسي يعتبر نجاح "الخطيفة" التزامًا اجتماعيًا وقانونيًا يدفع عائلة الفتاة للموافقة على الزواج فورًا.

ولا تتوقف "الأديغة خابزة" عند الزواج فقط، بل تمتد لتفرض قوانين اجتماعية صارمة تحمي النسيج الأسري من التفكك وتحدد صلة الرحم.

> في مجتمعنا، تُعد ابنة العم مثل الأخت تمامًا، لذلك يُعتبر الزواج بها عيبًا كبيرًا في العرف الشركسي، ورغم حدوث بعض الاستثناءات بين زمن وآخر، فإن هذه القاعدة تمنع ذوبان الحدود الأسرية وتوسع مجتمع الأديغة عبر المصاهرة مع عائلات أخرى، والحب هو شرط أساسي للزواج.
>
> ريتاج حاتوك
> شابة شركسية

هذا الترابط الاجتماعي يرافقه حضور واضح للموسيقا التراثية، خصوصًا آلة "الشيكابشنه" الوترية التراثية التي يُعزف عليها باستخدام "ذنب الخيل"، وترافقها أداة إيقاعية خشبية تصدر ألحانًا تحاكي تمامًا أصوات حوافر الخيول في أثناء الجري السريع، وتنسجم مع الرقصات الجماعية (مثل الكافا والوج والقافة)، في استعادة رمزية تعيد إلى أذهان الشباب السوريين من أصول شركسية حكايات الفروسية وقيم الأجداد في القوقاز.

#### الحرب غيّرت الجغرافيا.. العادات حافظت على التماسك

استقر الشركس في سوريا أواخر القرن الـ19 تحديدًا بعد عام 1878، إثر تهجيرهم القسري من موطنهم الأصلي في القوقاز جراء الحروب الدموية والجرائم التي ارتكبتها الإمبراطورية الروسية بحقهم، وتمركزت تجمعاتهم الأساسية في القنيطرة والجولان ودمشق وريفها ومحافظات أخرى، حيث تعاملوا مع سوريا بوصفها وطنًا نهائيًا.

لكن المجتمع الشركسي واجه موجات نزوح متلاحقة، بدأت بعد حرب عام 1967 والاحتلال الإسرائيلي لقرى الجولان التاريخية، ثم تعمقت مع الصراع الذي رافق الثورة السورية الممتدة بعد عام 2011، جراء القمع العسكري وسياسات نظام الأسد.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس مجلس القبائل الشركسية في سوريا، الشيخ محمد إلياس جوجوق، كيف تبدلت ملامح جغرافية الشركس قائلًا: إن النزوح الواسع سببه الظلم والسياسات القمعية، ما دفع أعدادًا كبيرة من الشركس إلى الهجرة داخل سوريا وخارجها نحو تركيا والقوقاز وأوروبا، وجعل التجمعات الشركسية اليوم أكثر تشتتًا وأقل تماسكًا جغرافيًا مما كانت عليه سابقًا.

وأضاف الشيخ جوجوق لعنب بلدي، أن مناطق مثل مرج السلطان في غوطة دمشق، التي كانت تعد خزان التراث الشركسي الأبرز، تعرضت لدمار كامل عام 2016، جراء القصف، ما زاد من حالة التشتت الاجتماعي.

ورغم ذلك، جاهبت العائلات هذا التباعد بالتمسك بالمنظومة الأخلاقية (الأديغة خابزة) داخل المنازل كبديل عن الجغرافيا المفقودة، وبقيت العائلة تلعب الدور الأساسي في نقل العادات والتقاليد وحفظ قيم الجوار والشهامة بين الأجيال.

#### خريطة توزع الشركس في سوريا

دمشق وريفها: أحياء المهاجرين، ركن الدين، قدسيا وضاحيتها، مشروع دمر، ضاحية حرستا، تجمع الكسوة، مرج السلطان.

القنيطرة والجولان السوري: قرى المنصورة، العدنانية، عين زيوان، الخشنية وغيرها الكثير من القرى التي هُجر أهلها تاريخيًا.

حمص وريفها: قرى أبو همامة، مرج الدر (المريج)، عسيلة، التليل، عين النسر، تل عمري، دير فول.

حماة وريفها: قرى تلعدا، تلسنان، ودير العجل (ذيل العجل).

حلب وريفها: خصوصًا خناصر، منبج، عين دقنة، الراعي.

#### اللغة.. التحدي الأصعب في مواجهة الذوبان

الخوف الأكبر الذي يواجه المجتمع الشركسي اليوم في شتاته ونزوحه هو غياب ممارسة اللغة التي تعتبر حارسة الذاكرة والتاريخ الشفهي، ويلجأ الشركس في هذا السياق إلى مثلهم القديم "روح الشعب لغته.. فلنتكلم اللغة الشركسية".

وأشار رئيس مجلس القبائل الشركسية في سوريا، الشيخ محمد إلياس جوجوق، إلى أن معركة الحفاظ على اللغة (بلجهتيها الأديغية والقبرطية) هي التحدي الأكبر حاليًا مقارنة بالعادات، فبينما تظل عادات "الخابزة" قوية ومحترمة في السلوك اليومي بفضل الترابط الأسري، فإن اللغة تأثرت بشكل مباشر جراء تشتت العائلات، وظروف الحرب الصعبة، واعتماد العربية لغة أساسية وحيدة في التعليم والعمل والحياة اليومية.

#### من الذاكرة العملية إلى العمل المنظم

بعد سنوات طويلة اعتمد خلالها الشركس على العائلة بوصفها الحاضن الأساسي للهوية، بدأت مرحلة جديدة من العمل المنظم لإحياء اللغة والتراث عقب سقوط نظام الأسد.

ويبرز اليوم دور مجلس القبائل الشركسية في سوريا، إلى جانب الجمعية الخيرية الشركسية التي تأسست عام 1948، في إعادة تنشيط الفعاليات التراثية وتعليم الرقصات والفلكلور للأجيال الجديدة.

كما ظهرت مبادرات ثقافية حديثة تهدف إلى تدريس اللغة الشركسية وربط الأطفال والشباب بجذورهم التاريخية، في محاولة لتحويل الهوية الشركسية من ذاكرة مهددة بالاندثار إلى حضور اجتماعي وثقافي أكثر استقرارًا داخل المجتمع السوري.

#### هوية خاصة داخل الهوية السورية.. آمال العودة

يرى الشركس في سوريا أن الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية الفريدة لا يتعارض أبدًا مع انتمائهم الوطني السوري، بل يشكل جزءًا أصيلًا وثريًا من التنوع الاجتماعي في البلاد، فارتباطهم بسوريا لم يكن ارتباطًا عابرًا، ففي سنوات ما قبل الحرب، كان التخلي عن الجنسية السورية ضربًا من المستحيل في وجدانهم، لأن هذه الأرض احتضنتهم يوم هُجروا قسرًا، وفي صفوف جيشها حاربوا وسجلوا انتصارات تاريخية بارزة، لعل أهمها ما حققته الكتيبة الشركسية في حرب عام 1948.

اليوم، ورغم وجود تحديات كبيرة مرتبطة بالوضع الاقتصادي المعيشي الصعب، واستمرار نزيف الهجرة، وصعوبة إعادة بناء الحياة الاجتماعية والثقافية بشكل كامل بعد سنوات الحرب الطويلة، ينظر الشركس إلى المستقبل بكثير من الأمل والمسؤولية باعتبارهم جزءًا أصيلًا من الشعب السوري ومن الثورة السورية التي طالبت بالحرية والكرامة والعدالة.

شركس سوريون يحيون "يوم الحداد" في حلب – 21 أيار 2026 (قبائل الشركس في سوريا/ فيسبوك)

## حضور باهت وسعي خلف "الرائج"

# الأغنية السورية تفقد هويتها

عنب بلدي – أمير حقوق

**رغم الإرث الموسيقي العريق الذي راكمته سوريا عبر عقود طويلة، تبدو الأغنية السورية اليوم في حالة تراجع واضحة، سواء على مستوى الحضور المحلي أو الانتشار العربي.**

**وبعد أن شكلت أسماء بارزة في التلحين والغناء جزءًا من الذاكرة الفنية العربية، بات الحديث اليوم يدور حول غياب "الهوية" وضبابية المشهد الغنائي.**

### حضور باهت بلا هوية

يرى مهتمون بالشأن الغنائي أن الأغنية السورية تعيش واحدة من أكثر مراحلها هشاشة، مع غياب ملامح واضحة لهوية غنائية سورية معاصرة.

الكاتب والناقد الفني أحمد السح، يرى أن المشكلة أعمق من مجرد تراجع تصنيفًا واضحًا اليوم، وهي تكاد تكون غائبة عن قائمة الأغاني العربية.

واعتبر السح، في حديث إلى عنب بلدي، أن ضعف حضور الأغنية السورية لا يعود فقط إلى السنوات الأخيرة، بل إلى عقود طويلة من غياب مشروع فني حقيقي ينتج أغنية تعبّر عن بيئة بلاد الشام ولهجتها وإرثها الموسيقي.

وقال الناقد الفني، إن عدد الأغاني السورية المنتّجة تاريخيًا يبقى محدودًا مقارنة بحجم الإنتاج العربي، مرجعًا ذلك إلى انعدام الرغبة في إنتاج أغنية ظرفي، قائلًا إن الأغنية السورية لا تملك تمثل الذائقة الفنية السورية الخاصة.

الموسيقي إدريس مراد، إن الأغنية السورية بدأت تفقد هويتها تدريجيًا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، مشيرًا إلى أن مرحلة أسماء مثل إبراهيم جودت وعبد الفتاح سكر وسهيل عرفة، كانت تمثل زمنًا امتلكت فيه الأغنية السورية بصمتها الخاصة.

واعتبر مراد خلال حوار مع عنب بلدي، أن المشهد الحالي يفتقد إلى التجديد الحقيقي، الأمر الذي جعل الأغنية السورية "في حالة يُرثى لها"، بحسب وصفه.

الأغنية السورية بدأت تفقد هويتها تدريجيًا منذ التسعينيات، والمشهد الحالي يفتقد التجديد.

إدريس مراد – صحفي وخبير موسيقي

### غياب الإنتاج وهيمنة السوق التجارية

يثير تراجع الأغنية السورية اهتمام المعنيين بالشأن الفني، مرجحين عدة عوامل قد تكون سبب هذا التراجع.

الكاتب والناقد الفني أحمد السح، يرى أن المحاولات القليلة لإنتاج أغنية سورية صافية بقيت في إطار الجهود الفردية، وغالبًا ما تأثرت بأنماط غنائية مجاورة، ولا سيما اللبنانية أو البدوية، ما أفقدها خصوصيتها المحلية.

وأشار السح إلى أن غياب مشروع متكامل لدعم الأغنية السورية جعلها عاجزة عن تكوين "خزينة ثقافية" واضحة المعالم يمكن البناء عليها أو تطويرها مستقبلًا.

أما الصحفي والخبير الموسيقي إدريس مراد، فيربط الأزمة أيضًا بانعدام الدعم الإنتاجي، معتبرًا أن شركات الإنتاج اتجهت خلال العقود الماضية إلى الاستثمار في الدراما السورية بوصفها أكثر ربحية وانتشارًا، بينما تُركت الأغنية السورية "بين جدران المسارح والمعاهد الموسيقية".

وقال مراد، إن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا كبيرًا في تغيير المزاج العام، ما دفع كثيرًا من الفنانين الشباب إلى تقديم أعمال تجارية تفتقر بحسب رأيه، إلى القيمة الموسيقية الحقيقية.

كما أشار إلى أن الحرب خلال السنوات الـ14 الماضية عمّقت أزمة الفن السوري عمومًا، مؤكدًا أن كثيرًا من الملحنين اتجهوا إلى العمل في الموسيقا التصويرية والدراما التلفزيونية باعتبارهما أكثر جدوى ماديًا من الأغنية.

### الأغنية السورية تلاحق "الرائج"

رغم استمرار بعض الفنانين السوريين في إصدار أعمال جديدة، فإن كثيرًا من هذه الأغاني لا تحمل ملامح سورية واضحة، سواء من حيث اللهجة أو الشكل الموسيقي أو طبيعة الإنتاج.

الناقد الفني أحمد السح فسر ذلك بأن أي محاولة للقفز مباشرة نحو الجمهور العربي تدفع الأغنية السورية إلى "الانصياع لشروط لا تشبهها"، ما يجعلها أقرب إلى تقليد أنماط عربية رائجة بدل التعبير عن بيئتها الأصلية.

وأكد أن الموسيقا السورية تملك تنوعًا غنيًا يمكن البناء عليه، سواء في موسيقا الجزيرة السورية أو الفرات أو الساحل أو جبل العرب أو الداخل السوري، لكن هذا التنوع لم يُستثمر بعد لصناعة هوية غنائية واضحة.

بدوره، يرى الصحفي إدريس مراد أن غياب رموز جديدة في التلحين والكلمات والصوت أسهم في ضياع ملامح الأغنية السورية الحديثة، مشيرًا إلى أن معظم الأصوات الحالية غير قادرة على منافسة تجارب عربية بارزة.

وقال مراد، إن الحفاظ على التراث الغنائي السوري وإعادة إحياء أغاني الخمسينيات والستينيات والسبعينيات يمكن أن يشكل خطوة ضرورية لاستعادة الهوية المفقودة.

### كيف يمكن إنقاذ الأغنية السورية؟

يرى مختصون أن النهوض بالأغنية السورية يحتاج إلى مشروع طويل الأمد، وإلى عدة مقومات.

ويرى الكاتب والناقد الفني أحمد السح أن الخطوة الأولى تكمن في أن تصل الأغنية السورية إلى جمهورها المحلي قبل التفكير بالانتشار العربي، مشددًا على ضرورة منح الفنانين حرية التعبير عن البيئة السورية وتفاصيلها دون فرض شروط تجارية مسبقة.

وقال إن التنوع الموسيقي السوري يمكن أن يشكل أساسًا لصناعة مشهد غنائي غني ومتعدد، إذا جرى الاستثمار فيه بجدية.

الخطوة الأولى تكمن في أن تصل الأغنية السورية إلى جمهورها المحلي.

أحمد السح – كاتب وناقد فني

أما الصحفي والخبير الموسيقي إدريس مراد، فيرى أن النهوض بالأغنية السورية يحتاج إلى تضافر جهود الدولة والمؤسسات الثقافية وشركات الإنتاج، إلى جانب دعم المعهد العالي للموسيقا لاكتشاف أصوات وملحنين جدد، في ظل غياب سوق موسيقية حقيقية قادرة على احتضان المواهب السورية الجديدة.

## "حوار"..

# المسرح السوري

## يواجه خيباته على خشبة "دبا الحصن"

**في مسرح يبدو مهجورًا، يعود الماضي دفعة واحدة، مخرج فقد شغفه الفني، وممثلة أنهكتها الغربة، يلتقيان بعد سنوات من الانقطاع ليخوضا مواجهة مؤجلة مع الذاكرة والخذلان والتحولات التي أصابت الإنسان السوري خلال السنوات الماضية، هذه الفكرة التي تقوم عليها مسرحية "حوار".**

**المسرحية عُرضت ضمن فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان "دبا الحصن" للمسرح الثنائي بالشارقة، في 24 من أيار الحالي.**

### التكثيف النفسي في مواجهة الحرب

"حوار"، من تأليف وإخراج مأمون الخطيب، وبطولة إبراهيم عيسى وآلاء عفاش، في عرض يقوم على التكثيف النفسي والحوار المتصاعد أكثر من اعتماده على الحدث الخارجي.

العمل لا يقدم حكاية شخصية فحسب، بل يذهب نحو مساءلة جيل كامل من الفنانين والمثقفين السوريين، الذين وجدوا أنفسهم أمام تحولات قاسية فرضتها الحرب والمنفى وتبدل القيم الفنية والاجتماعية.

### مواجهة مؤجلة

تدور أحداث المسرحية حول لقاء بين مخرج مسرحي وممثلة جمعتهما سابقًا علاقة إنسانية وفنية، قبل أن تفرقهما التحولات التي عصفت بحياتهما.

الممثلة تعود بعد سبع سنوات من الغربة، محملة بذكريات الوجع ورائحة الموت، فيما يظهر المخرج وقد ابتعد عن مشروعه الفني الأول، متحولًا من صاحب رؤية مسرحية إلى مجرد عامل داخل صناعة تلفزيونية استهلاكية.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال المخرج مأمون الخطيب، إن المسرحية تقوم أساسًا على فكرة "المواجهة المؤجلة"، موضحًا أن العمل يتجاوز الحكاية المباشرة ليصبح حوارًا مع الزمن نفسه، ومع التحولات التي أصابت الإنسان السوري خاصة والعربي عامة، وأثرت في علاقته بذاته وبالآخر.

وأضاف أن شخصيتي العرض تمثلان مسارين متناقضين للانكسار، مخرج تحول مساره من الشغف إلى الرضوخ والسطحية ومجاراة التيار الاستهلاكي في الفن، وممثلة تحول مسارها من إنسانية كاملة الحضور والموهبة إلى الإهمال والنكران.

### المسرح بوصفه سؤالًا أخلاقيًا

لا تتعامل "حوار" مع الفن بوصفه مهنة فقط، بل باعتباره اختبارًا أخلاقيًا وإنسانيًا، فالشخصيتان لا تتبادلان العتاب بقدر ما تخوضان محاكمة متبادلة حول معنى النجاة، وما إذا كان الفنان قادرًا على الحفاظ على قناعاته وسط الانهيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المخرج مأمون الخطيب يرى أن الرسالة الأساسية للعمل تتمثل في أن شيقبى الوسيلة الوحيدة لفهم الذات ومصالحتها.

وأضاف أن العرض يحاول الإشارة إلى أن الحقيقة ليست امتلاك جواب نهائي، بل الجرأة على الإصغاء ومراجعة الذات والاعتراف بقوة الظرف الإنساني القاهر الذي يجبر الإنسان على تغيير مصيره ومساره.

ومن خلال هذا الطرح، يتحول العمل إلى تأمل في مصير الفنان السوري خلال السنوات الأخيرة، حيث دفعت ظروف الحرب والمنفى كثيرين إلى إعادة تشكيل علاقتهم بالفن، أو التخلي عن مشاريعهم السابقة لصالحة خيارات أكثر ارتباطًا بالبقاء المادي.

### الاشتغال على الصمت

إخراجيًا، اعتمد مأمون الخطيب على ما وصفه بـ"الواقعية النفسية"، من خلال التركيز على الأداء الداخلي للممثلين، واستخدام الصمت والمسافة والفراغ بوصفها أدوات درامية أساسية.

وقال إن العرض اشتغل على الإيقاع النفسي أكثر من الحدث الخارجي، موضحًا أن الصمت والتردد والانقطاع في الجملة تحولت إلى عناصر تعبيرية رئيسة داخل العمل.

وأضاف أن "السينوغرافيا" بُنيت على "جمالية الخراب الحي"، بحيث يبدو المسرح وكأنه شاهد ثالث على المواجهة، يراقب الشخصيتين ويحاكمهما بصمته.

### حضور سوري في مهرجان عربي

حول المشاركة في مهرجان "دبا الحصن"، اعتبر الخطيب أن وجود المسرحية ضمن المهرجان "تقدير مهم" للتجربة السورية في المسرح الثنائي، مضيفًا أن الإقبال على العرض يعكس وجود جمهور عربي لا يزال مهتمًا بالمسرح الجاد والقضايا الإنسانية التي يطرحها.

وأشار إلى أن تقديم "حوار" في هذا السياق، يؤكد أن المسرح لا يزال قادرًا على خلق تواصل حقيقي بين تجارب مختلفة تنتمي إلى بيئات وثقافات متعددة.



# هندسة العطلة الصيفية..

## أنشطة "ذكية" توافق نمو الطفل واحتياجاته

عنب بلدي – شعبان شاميه

**مع انتهاء الامتحانات، تدخل الأسر السورية مرحلة تبدو مريحة ظاهريًا، لكنها في الحقيقة تحمل تحديات نفسية وتربوية معقدة.**

**فالطفل الذي عاش أشهرًا طويلة ضمن إيقاع صارم من الدراسة والالتزام والضغوط، يجد نفسه فجأة أمام وقت مفتوح، بينما يعيش الأهل بدورهم صراعًا بين الرغبة في تعويض أبنائهم عن تعب العام الدراسي وبين العجز عن توفير أنشطة صيفية مكلفة في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة.**

**وفي الوقت الذي ترتفع فيه رسوم النوادي الصيفية والدورات الترفيهية، تتزايد مخاوف الأهالي من الفراغ وإدمان الشاشات وفقدان الأطفال للروتين الصحي.**

**هل تكمن المشكلة الحقيقية في غياب النوادي؟ وهل المطلوب فعلًا ملء كل وقت الطفل بالنشاطات؟**

### "فخ" الترفيه الفوري

الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، قالت في حديث إلى عنب بلدي، إن معظم الأهالي يعتقدون أن الضغط الدراسي ينتهي بانتهاء الامتحانات، لكن الدماغ العصبي للطفل لا ينتقل بهذه السرعة من حالة الاستنفار إلى الاسترخاء.

وأضافت أن الطفل خلال العام الدراسي يعيش ما يسمى في علم النفس "الاستجابة المزمنة للتوقع والتقييم"، أي أنه يبقى لفترات طويلة في حالة ترقب مستمر مرتبطة بالعلامات والمقارنة والخوف من الخطأ.

ولفتت إلى أن هذا النوع من الضغط لا يظهر دائمًا بشكل مباشر بل قد ينعكس على شكل تهيج عصبي أو انسحاب اجتماعي أو تعلق مفرط بالشاشات بعد انتهاء الدراسة.

لذلك فإن أول ما يحتاج إليه الطفل في بداية العطلة ليس الترفيه المكثف، وفقًا للاستشارية، بل استعادة الإحساس بالتحكم الذاتي والهدوء الداخلي.

ومن الأخطاء الشائعة، بحسب العرنوس، أن ينقل الأهل الطفل مباشرة من ضغط المدرسة إلى ضغط آخر تحت عنوان "استثمار العطلة"، مشيرة إلى أن الطفل يحتاج أولًا إلى مرحلة تفريغ نفسي حقيقية قبل إدخاله في أي التزام جديد.

### فاتورة الأنشطة الغائبة

وعن انعكاسات غياب النوادي الصيفية على النمو النفسي والاجتماعي للطفل، أكدت الاستشارية أن التأثير لا يرتبط بغياب النادي نفسه، بل بطريقة إدراك الطفل لمكانته مقارنة بالآخرين.

وأوضحت أن الطفل لا يولد بشعور النقص الاجتماعي، بل يكتسبه من الرسائل المتكررة المحيطة به، فحين يسمع الطفل باستمرار عبارات مثل "نحن لا نستطيع" أو "غيرنا أفضل منا"، يبدأ بتكوين ما يسمى في علم النفس "الهوية المقارنة السلبية"، وهي حالة يبني فيها الطفل تقديره لذاته اعتمادًا على ما ينقصه لا على ما يملكه، بحسب العرنوس.

في المقابل، تشير الأبحاث الحديثة في علم النفس الأسري إلى أن جودة التفاعل العاطفي داخل المنزل تؤثر على الصحة النفسية للطفل أكثر بكثير من مستوى الإنفاق الترفيهي، معتبرة أن الطفل الذي يشعر بأنه مشارك ومسموع ومهم داخل أسرته يطور استقرارًا نفسيًا أعلى حتى في البيئات المحدودة ماديًا.

### بدائل تربوية للنوادي الصيفية

المشكلة، وفق ما ذكرته الاستشارية النفسية الأسرية، أن كثيرًا من الأهالي يخلطون بين "إشغال الطفل" و"تنمية الطفل"، مشددة على أن ليس المطلوب قتل الوقت فقط، بل خلق خبرات تعزز النمو النفسي والعقلي.

وتحدثت العرنوس عن أنشطة منخفضة التكلفة لكنها عالية القيمة على المستوى العصبي والنفسي، أبرزها: الألعاب الجماعية الحرة، المهارات اليدوية، القراءة التفاعلية، الحوار الأسري، الأنشطة الحركية اليومية، المشاركة في مسؤوليات المنزل، الأعمال التطوعية الصغيرة.

هذه الأنشطة، بحسب الاستشارية، تحفز ما يسمى "الشعور بالكفاءة الذاتية"، وهو أحد أهم العوامل التي تبني ثقة الطفل بنفسه، فعندما ينجح الطفل في تحضير وجبة بسيطة أو زراعة نبتة أو تنظيم مساحة خاصة به، يبدأ الدماغ بتكوين ارتباط داخلي بين الجهد والقدرة والإنجاز، وهذه العملية أكثر أهمية لنمو الشخصية من الترفيه الاستهلاكي السريع.

### الملل المعتدل يصنع طفلاً مبادرًا ومنظمًا

ترى العرنوس أن الملل مرحلة انتقالية مهمة لنمو دماغ الطفل وليس مشكلة نفسية، إذ يحفز غياب المؤثرات الخارجية مناطق التخيل والتخطيط والإبداع.

وأشارت إلى ارتباط تحمل الفراغ بتطور الوظائف التنفيذية، كالمبادرة وحل المشكلات والتنظيم الذاتي والمرونة المعرفية، محذرة من أن الترفيه الفوري عبر الشاشات يفقد الطفل قدرته على توليد الاهتمام الداخلي.

ودعت الاستشارية الأهالي إلى عدم الخوف من الملل المعتدل، واعتباره فرصة لتطوير استقلالية الطفل النفسية.

### ضغوط صامتة تلاحق أطفال الموظفين

أشارت العرنوس إلى حالات خاصة كأبناء الموظفين الذين يتعرضون لما يُعرف بـ"الاستنزاف العصبي منخفض الشدة"، بسبب ضغوط التنقل الطويل خلال العام الدراسي.

وأوضحت أن هذا يستوجب استغلال العطلة لإعادة تنظيم الإيقاع العصبي للطفل، عبر تقليل الاستعجال داخل المنزل وزيادة لحظات التفاعل الهادئ والأنشطة الحسية الطبيعية، مثل المشي واللعب الحركي والجلوس العائلي.

### الأنشطة ومعايير التوافق

تقع شريحة واسعة من الأهالي في فخ اختزال الأنشطة الصيفية للطفل في إطار "التسلية البحتة"، وهو مفهوم تخطئه الاستشارية النفسية الأسرية، مؤكدة ضرورة تصميمها وفق احتياجات نفسية وعصبية ترتبط بكل مرحلة عمرية.

وتستند العرنوس في تحليلها إلى علم النفس التنموي الذي يرتكز على "سلم الاحتياجات"، إذ يتطلب نمو الدماغ والشخصية بشكل متوازن تزويد الطفل بخبرات تناسب عمره.

ففي الوقت الذي يحتاج فيه الطفل الصغير إلى الأمان الحسي والعاطفي كأولوية تسبق المهارات الأكاديمية، يبحث الطفل الأكبر سنًا عن الاستقلالية، والانتماء الاجتماعي، والشعور بالكفاءة.

وخلصت الاستشارية إلى أن نجاح النشاط الصيفي لا يُقاس بتكلفته المالية، بل بمدى توافقه مع المرحلة النمائية للطفل.

### بدائل التلقين للطفولة المبكرة

وزعت الاستشارية متطلبات الأطفال بحسب الفئات العمرية، مشيرة إلى أن الفئة من ثلاث إلى خمس سنوات تحتاج بالدرجة الأولى إلى الأمان الحسي والعاطفي واكتشاف العالم المحيط.

وأوضحت العرنوس أن الدماغ في هذه المرحلة يكون في ذروة نموه العصبي الحسي، مما يجعل الطفل بحاجة ماسة إلى الحركة والتجريب والتفاعل المباشر بعيدًا عن أساليب التلقين الجافة.

ولتلبية هذه الاحتياجات، اقترحت الاستشارية حزمة أنشطة منزلية بسيطة، مثل اللعب بالماء والرمل والطين، وتركيب المكعبات، والرسم الحر، إلى جانب الاستماع للقصص التفاعلية، وممارسة الألعاب الحركية والإيقاعية، والمشاركة الرمزية في بعض المهام المنزلية الخفيفة.

### أنشطة "سن الكفاءة والإنجاز"

في المقابل، تنتقل دفة الاحتياجات النفسية لدى الأطفال في الفئة العمرية ما بين ست وتسع سنوات نحو "الشعور بالكفاءة والإنجاز"، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الطفل بتشكيل صورته الذاتية وتقييم قدراته الخاصة، مما يجعله شديد الحساسية تجاه مفاهيم النجاح والفشل والمقارنة مع الأقران.

وترى العرنوس أن الأنشطة المثالية لهذه المرحلة يجب أن تحفز مهارات التفكير وبناء الشخصية، مثل تعلم الحرف اليدوية البسيطة، والانخراط في الرياضات الجماعية، وألعاب حل المشكلات.

كما تشمل القائمة خيارات تفاعلية منخفضة التكلفة كالزراعة المنزلية، والطهو البسيط، والمسرح والتمثيل، بالإضافة إلى القراءة القصصية والرحلات الاستكشافية القصيرة.

### الاستقلال واكتشاف الهوية

أما اليافعون في الفئة العمرية الممتدة بين 10 و12 عامًا، فيدخلون نفقًا من التحولات النفسية والعصبية بالغة الأهمية.

ففي هذه المرحلة الانتقالية، يتضاعف وعي اليافع بذاته، ويصبح أكثر حساسية وتأثرًا بنظرة الآخرين وتقييمهم له.

وبناء على هذا التحول البنيوي، تتبدل بوصلة الاحتياجات الأساسية لديه لتتمحور بشكل وثيق حول البحث عن الاستقلالية، واكتشاف معالم الهوية الشخصية المستقلة بعيدًا عن الوصاية الأبوية التقليدية.

وحذرت الاستشارية من التعامل معهم بمنطق "تلقي الأوامر" لأنه يحفز التمرد السلبي.

كما تستلزم هذه المرحلة أنشطة محفزة للمسؤولية، تتجاوز أبعاد الترفيه المجرد، مثل: التصوير والرسم المتقدم، الرياضات المنتظمة، الأعمال التطوعية والكشفية، المشاريع الجماعية التي تطور الذكاء الاجتماعي وتنظم الانفعالات.

### أنشطة تصقل مهارات المراهقين الحياتية

في مرحلة المراهقة (بين 13 و17 عامًا)، تتخذ الاحتياجات النفسية بُعدًا أكثر عمقًا، لتتمحور حول "المعنى" و"الانتماء" و"بناء الذات"، إذ يتجاوز المراهق في هذه السن فكرة الترفيه السطحي، ويبحث عن الشعور بالقيمة والاعتراف الاجتماعي بوجوده وقدراته.

وترى العرنوس أن هذه الفئة تحتاج إلى أنشطة تدمجهم بالمجتمع وتصقل مهاراتهم الحياتية، مثل التطوع المجتمعي، والتدريب المهني البسيط، وتعلم المهارات الرقمية المفيدة والرياضة المنتظمة.

كما تشمل الخيارات الفعالة إشراكهم في المبادرات الشبابية، والقراءة الحوارية، وتدريبهم على إدارة الوقت والمال، بالإضافة إلى تفريغ طاقاتهم عبر الأنشطة الفنية والإبداعية، ونوادي الثقافة والمناظرات.

وختمت الاستشارية حديثها بتوجيه رسالة تحذيرية للأهالي من خطورة "جدولة حياة الطفل" بشكل مفرط وملء فراغه بالأنشطة المستمرة، ما يؤدي إلى حرمانه من أهم مهارة نفسية وهي القدرة على تنظيم نفسه ذاتيًا.

الطفل لا يحتاج في العطلة الصيفية إلى جدول مزدحم بقدر حاجته إلى بيئة آمن تؤثر وأكثر احتواء (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

## تحديات الاستثمار الرياضي في سوريا

# هل تتحول الأندية إلى شركات مساهمة

عنب بلدي – غنى جبر

**في خطوة تهدف إلى تطوير القطاع الرياضي في سوريا، طرح وزير المالية السوري، يسر برنية، فكرة لتحويل الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة عامة، على أن يتاح جزء من أسهمها لأعضاء ومشجعي الأندية.**

**وكان وزير المالية أكد، عقب حضوره مباراة نادي الوحدة ونادي حمص الفداء في صالة "الفيحاء"، ضمن الجولة الخامسة من ذهاب مرحلة "الفايننل 6" من الدوري السوري بكرة السلة للرجال، أن الحضور الجماهيري الكبير والمستوى الفني للمباراة يعكسان مؤشرات تعافي الحياة الرياضية في سوريا، مشددًا على ضرورة استثمار هذه الإمكانات في تطوير القطاع الرياضي، من خلال فتح الباب أمام الاستثمارات والشراكات بين الدولة والجماهير والمستثمرين.**

وأشار برنية إلى أن ذلك سيؤدي إلى فوائد عديدة في جذب استثمارات كبيرة، وخلق فرص عمل، ودعم التنمية من خلال شبكة واسعة من الخدمات المضافة، وتطوير قطاع الرياضة، ورعاية المواهب، والاستفادة من القيمة التسويقية الكبيرة المتاحة، إضافة إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة، وتحقيق مردودية عالية.

تطرح هذه التصريحات تساؤلات واسعة حول أهمية هذه الخطوة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في سوريا، ومدى قدرة البيئة الرياضية والاقتصادية الحالية على استيعاب هذا النموذج الاستثماري، إضافة إلى انعكاساته المحتملة على مستقبل الرياضة السورية بشكل عام.

### مفتاح نجاح الاستثمار الرياضي

فتح باب الاستثمار الخارجي في القطاع الرياضي يعد خطوة طبيعية ومهمة، بحسب الإعلامي الرياضي عبد الرزاق حمدون، لكنه يرى أن أي مستثمر يحتاج أولًا إلى بيئة سليمة تتسم بالشفافية والوضوح، ومعرفة مصير الأموال التي يضخها، إلى جانب وجود نظام مالي يحمي حقوقه ويضمن استدامة مشروعه.

وأشار حمدون، في حديث لعنب بلدي، إلى أن أي مشروع استثماري رياضي يتطلب وجود خطط واضحة، وإدارة احترافية داخل الأندية، إضافة إلى دراسة عناصر أساسية مثل الجماهيرية والانتشار والعلامة التجارية للنادي.

توفر هذه العوامل قد يفتح الباب أمام دخول شركات راعية ومستثمرين محليين وخارجيين، بحسب حمدون، إلا أنه استبعد حدوث ذلك في سوريا خلال المرحلة الحالية، معتبرًا أن البيئة الرياضية والاستثمارية لا تزال غير مهيأة بشكل كامل.

### أبرز التحديات

أبرز التحديات التي تعوق الاستثمار الرياضي في سوريا، بحسب الإعلامي عبد الرزاق حمدون، غياب الشفافية وضعف ثقافة الإدارة الرياضية، إلى جانب محدودية الإيرادات الناتجة عن النقل التلفزيوني والإعلانات، فضلًا عن ضعف البنية التحتية وعدم قدرة الجمهور على دعم الأندية ماديًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

ويرتبط الاستثمار الرياضي بمنظومة حياتية متكاملة، وفقًا لحمدون، مشيرًا إلى أن عدم الاستقرار المعيشي يجعل من الصعب بناء مشاريع رياضية ناجحة، وأن الواقع الاستثماري والمالي الحالي يجعل تحقيق ذلك أمرًا صعبًا في الوقت الراهن.

كما لفت إلى أهمية وجود رؤية تسويقية متكاملة تشمل الإعلانات والمنصات الإلكترونية والبرامج الداعمة للأندية، إضافة إلى قنوات احترافية متخصصة، حيث تقتصر معظم قنوات الأندية حاليًا على نقل المباريات فقط، مؤكدًا على غياب ثقافة الاستثمار الحقيقية التي تساعد على دخول الشركات للاستثمار الرياضي في سوريا.

### أثر نجاح التجربة

في حال تطبيق الاستثمار الرياضي بشكل احترافي ضمن بيئة مناسبة، توقع عبد الرزاق حمدون أن ينعكس ذلك إيجابًا على الأندية السورية من خلال تحسين جودة اللاعبين، واستقطاب محترفين أفضل، وزيادة الدعم للأكاديميات والبنى التحتية، إضافة إلى تعزيز ثقة العائلات بالرياضة وتطوير الإعلام والتسويق الرياضي.

وختم حمدون حديثه بالإشارة إلى بعض السلبيات المحتملة للاستثمار الرياضي، أبرزها اتساع الفجوة بين الأندية الغنية والفقيرة، وتحول الاهتمام نحو الربح المادي على حساب تطوير المواهب، ما قد يؤدي إلى تراجع أو اختفاء بعض الأندية الصغيرة.

تحويل الأندية إلى شركات مساهمة يعني نقل النادي من نموذج يعتمد على الدعم الحكومي أو الإداري التقليدي إلى نموذج اقتصادي احترافي قائم على الاستثمار والإدارة المالية والحوكمة وتحقيق الإيرادات، لكن نجاحها لا يعتمد على القرار فقط، بل على البيئة الاقتصادية والقانونية المحيطة.

الجمهور يمثل عاملًا حاسمًا في نجاح أي مشروع استثماري رياضي، وفق حمدون، إذ تزداد فرص الربح والنجاح لدى الأندية ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة والعلامة التجارية القوية، من خلال مبيعات المنتجات وحقوق النقل التلفزيوني والرعايات.

وبالإضافة إلى ذلك، نوه حمدون إلى أن الدراسة والتسويق الاحترافي يلعبان دورًا أساسيًا في نجاح المشاريع الرياضية، لافتًا إلى تجارب عالمية فشلت رغم توفر الدعم المالي، مقابل نجاح أندية أخرى استطاعت تعويض ضعف الجماهيرية بالتسويق الجيد والإدارة الصحيحة.

## رياضة النبلاء في سوريا..

## أبطال يصارعون الظروف قبل الخصوم

شهدت صالة التربية الرياضية بمدينة اللاذقية منافسات بطولة الجمهورية السورية للملاكمة لفئة الرجال، التي انطلقت في 13 من أيار الحالي، بمشاركة 115 ملاكمًا مثّلوا 11 محافظة سورية، في واحدة من أبرز البطولات المحلية على مستوى رياضة "الفن النبيل" في البلاد، واستمرت على مدار أربعة أيام من المنافسات.

وشهدت البطولة حضورًا لافتًا للملاكمي الساحل السوري، بعدما فرضت أندية اللاذقية سيطرة شبه كاملة على المنافسات، محققة سبع ميداليات ذهبية بمختلف الأوزان، في مشهد عكس التفوق الفني والبدني الواضح لملاكمي المنطقة خلال البطولة.

وجاءت الهيمنة الساحلية عبر التتويج بذهبيات أوزان 54، 57، 60، 67، 71، 75، 86، 92 كغ، إلى جانب ميدالية فضية واحدة وأخرى برونزية، في نتائج أكدت استمرار حضور مدارس الساحل بقوة في الملاكمة السورية، وسط إشادة واسعة بالمستويات التي قدمها اللاعبون خلال المنافسات، ما منح منتخب اللاذقية صدارة الترتيب العام للبطولة.

ورغم الأجواء التنافسية والنجاحات التي حققها عدد من الملاكمين في البطولة، فإن رياضة الملاكمة في سوريا لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بظروف التدريب والإمكانات والضغط البدني والنفسي الذي يرافق اللاعبين خلال مسيرتهم الرياضية.

وبين القفازات والحلبات، يحمل كل ملاكم حكاية مختلفة من التعب والطموح، ومحاولات الاستمرار في واحدة من أكثر الرياضات قسوة وانضباطًا.

### ظروف صعبة للاعبين

محمد أحمد، الملاكم البالغ من العمر 22 عامًا من محافظة اللاذقية والمتوّج بلقب بطولة الجمهورية لوزن 57 كغ، قال لعنب بلدي، إن رحلته مع الملاكمة بدأت عام 2019، إلا أن الظروف المعيشية الصعبة منعته من المشاركة في البطولة ثلاث مرات سابقة، رغم استمراره في التدريب ومحاولة الحفاظ على مستواه الفني.

وأضاف أحمد أن الملاكمة في سوريا لا تعد مصدر دخل حقيقي يمكن الاعتماد عليه للعيش، خلافًا لما يعتقده كثيرون خارج الوسط الرياضي، مشيرًا إلى أنه يعتمد بشكل أساسي على تدريب الأطفال بشكل شخصي لتأمين دخله اليومي والاستمرار في ممارسة اللعبة.

كما تحدث عن المعاناة الكبيرة التي يعيشها الملاكمون فيما يخص الأوزان قبيل البطولات، موضحًا أنه اضطر قبل البطولة الحالية إلى اتباع حمية غذائية قاسية استمرت لفترة طويلة، اعتمد خلالها بشكل شبه كامل على مشتقات الألبان، من أجل خفض وزنه من 66 كغ إلى 55 كغ، للمشاركة ضمن منافسات وزن 57 كغ.

### الذهب لا يكفي

حيدرة العسلي، الطالب في كلية التربية الرياضية والمتوّج بلقب بطولة الجمهورية ثلاث مرات في وزن 67 كغ، قال لعنب بلدي، إن دخوله عالم الملاكمة بدأ عام 2016، بدافع من حب والده لهذه الرياضة، موضحًا أن حياته في تلك الفترة كانت مقسّمة بين الدراسة صباحًا، والتدريبات خلال فترة العصر، ثم التوجه ليلًا إلى عمله لتأمين مصاريفه المعيشية.

وأضاف العسلي أنه مع مرور الوقت بدأ يشعر بصعوبة الاستمرار في التوفيق بين الرياضة والوضع المعيشي، ما دفعه للابتعاد تدريجيًا عن الملاكمة رغم مشاركاته السابقة في بطولتي آسيا والعرب، معتبرًا أن الضغوط الاقتصادية كانت أكبر من قدرته على الاستمرار كلاعب محترف.

وأشار إلى أن ابتعاده عن اللعبة استمر قرابة سبعة أشهر حتى بطولة الجمهورية الحالية، ليقرر العودة قبل انطلاق البطولة بـ20 يومًا فقط، مدفوعًا بالشغف والرغبة في المنافسة من جديد.

وأوضح العسلي أنه التزم خلال تلك الفترة بحمية غذائية قاسية، اعتمدت على الطعام الصحي والركض يوميًا عند الفجر، ما ساعده على خفض وزنه بنحو 15 كيلوغرامًا استعدادًا للمشاركة في البطولة.

ورغم الميداليات والإنجازات التي يحققها الملاكمون السوريون، تكشف قصصهم حجم الضغوط اليومية التي يعيشونها بين التدريب والعمل وتأمين متطلبات الحياة، في رياضة تحتاج إلى انضباط قاسٍ وتضحيات مستمرة.

وبين الشغف والرغبة بالاستمرار، تبقى الملاكمة بالنسبة لكثير منهم معركة تُخاض خارج الحلبة بقدر ما تُخاض داخلها.

من منافسات بطولة الجمهورية للملاكمة في صالة الألعاب الرياضية باللاذقية – 16 أيار 2026 (مديرية الرياضة والشباب)



## وداعًا لـ"الباسوورد" التقليدية

# "Passkeys" تقود مستقبل الأمان الرقمي

منذ أكثر من ستة عقود ونحن نكتب كلمات السر، ننسى بعضها، ونعيد استخدام الواحدة منها على عشرات الحسابات، وطوال هذه المدة ظلت كلمة السر الحلقة الأضعف في أمننا الرقمي.

اليوم، تتجه كبرى الشركات التقنية نحو إنهاء هذا العصر عبر تقنية "مفاتيح المرور" (Passkeys)، وهو ما اعتبره المختص في مجال التحول الرقمي ملهم زكريا، في حديث إلى عنب بلدي، تحولًا جذريًا في طريقة إثبات هويتنا، لا مجرد ترقية أمنية أخرى.

### المشكلة في المفهوم لا بالتعقيد

حول فشل كلمة السر، يرى زكريا أن المشكلة في الفكرة نفسها، لا في اختيار كلمات ضعيفة فحسب، فكلمة السر "سر مشترك" بينك وبين الموقع، وأي سر مشترك يمكن سرقته، أو خداعك للكشف عنه، أو تسريبه من خوادم الموقع.

ولفت الخبير التقني إلى أن تقرير "Verizon" السنوي للتحقيق في خروقات البيانات لعام 2025، أظهر أرقامًا صادمة، إذ إن 22% من إجمالي الخروقات الأمنية تقف وراءها بيانات دخول مسروقة، كما أن 88% من الهجمات المستهدفة لتطبيقات "الويب" الأساسية تتورط فيها هذه البيانات.

والأسوأ، بحسب زكريا، أن 3% فقط من كلمات السر المخترقة كانت تستوفي الحد الأدنى من شروط التعقيد المطلوبة، وأن 2.8 مليار كلمة سر طُرحت للبيع أو بالمجان في منتديات الجريمة الإلكترونية خلال عام 2024 وحده.

وخلص الخبير إلى أن اختيار كلمة سر مثالية لم يعد كافيًا لحماية الهوية الرقمية، فالأمان يظل رهينة لدى تحصين خوادم المواقع الأخرى، فضلًا عن سهولة الوقوع في فخ رسالة تصيد واحدة (Phishing) تسرق الرمز في ثوانٍ.

من هذا المنطلق، تبرز قوة "مفاتيح المرور" كبديل جذري يعيد صياغة مفهوم إثبات الهوية الرقمية بالكامل، وليس مجرد تحديث أمني عابر.

### كيف تعمل مفاتيح المرور؟

لا يقوم مفتاح المرور على "سر مشترك"، بل على "تشفير المفتاح العام" (Public-Key Cryptography)، بحسب الخبير التقني، فعند التسجيل في موقع، يولّد جهازك زوجًا من المفاتيح المترابطة رياضيًا، الأول عام يُرسَل إلى الموقع، والآخر خاص يبقى محبوسًا داخل جهازك ولا يغادره أبدًا.

و"العبقرية" هنا، بحسب زكريا، أن المفتاح العام المخزّن لدى الموقع لا يصلح للدخول وحده، فعند تسجيل الدخول يرسل الموقع "تحديًا رقميًا"، يوقّعه جهازك بالمفتاح الخاص ويعيده، ويتحقق الموقع منه عبر المفتاح العام دون أن يرى المفتاح الخاص، بالتالي يصبح تسريب خوادم الموقع دون قيمة لمنتحل الشخصية.

أما المفتاح الخاص فيُخزَّن في مكوّن أمني داخل جهازك، يوضح الخبير، "Secure Enclave" لدى "Apple"، و"TPM" لدى "Windows" و"Android"، وهي مكوّنات معزولة عن المعالج الرئيس وتعمل كـ"خزنة"، بحيث تبقى البيانات الحساسة آمنة حتى في حالة إصابة الجهاز ببرمجية خبيثة، وأنت تأذن باستخدامه عبر بصمتك أو وجهك أو رقم قفل الجهاز.

كما أكد زكريا أن تقنية "مفاتيح المرور" (Passkeys) لم تعد مجرد رؤية مستقبلية مؤجلة، إذ تشهد هذه التكنولوجيا تسارعًا لافتًا في معدلات التبني العالمي، ممهدة الطريق لإنهاء عصر كلمات المرور التقليدية.

وفقًا للتقرير السنوي لعام 2025، الصادر عن "تحالف FIDO" (الجهة العالمية المسؤولة عن تطوير المعيار)، نجحت التقنية في اختراق البنية التحتية لأكبر المواقع الإلكترونية، حيث أظهرت البيانات أن نحو 48% من أكثر 100 موقع زيارة حول العالم باتت تدعم مفاتيح المرور، وهو أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام 2022.

ويشير التقرير إلى ارتفاع الوعي الرقمي للمستهلكين بهذه التقنية ليصل إلى قرابة 75%، مقارنة بـ39% فقط قبل عامين.

لم تكن هذه الأرقام وليدة المصادفة، وفق زكريا، بل جاءت مدفوعة بفارق الأداء الشاسع، إذ تسجل مفاتيح المرور نسبة نجاح في تسجيل الدخول تصل إلى 93%، متفوقة بوضوح على الطرق التقليدية التي تقف عند حدود 63% فقط.

ودفع هذا التفوق عملاقة التكنولوجيا مثل "Apple" و"Microsoft" و"Google" إلى تقديم دعم كامل ومدمج للتقنية في أنظمتها، كما توجت "جوجل" هذا التوجه بجعل "مفاتيح المرور" الخيار الافتراضي في الحسابات الشخصية للمستخدمين.

يمثّل الاعتماد المتسارع على تقنية "مفاتيح المرور" (Passkeys) المنعطف الأبرز في فضاء الأمن الرقمي منذ عقود (كاتفا)

## كتاب

# "السوريون الأعداء"

## سردية الانقسام والخوف في "سوريا الأسد"

في رواية "السوريون الأعداء" للروائي السوري فواز حداد، تتحول الحكاية إلى قراءة طويلة للتشقق الذي أصاب المجتمع السوري خلال العقود الأخيرة، حيث لا يركز النص على الحرب بوصفها حدثًا عسكريًا، وإنما على الكيفية التي يتحول فيها الناس تدريجيًا إلى خصوم داخل البلد الواحد.

تدور الرواية في مناخ سياسي يبدأ من سنوات الثمانينيات، وتحديدًا مع أحداث مدينة حماة عام 1982، وهي المرحلة التي تظهر بوصفها نقطة كسر داخل المجتمع السوري.

وتتابع الرواية مصاير مجموعة من الشخصيات التي تنتمي إلى بيئات اجتماعية مختلفة، لكنها تجد نفسها عالقة داخل بلد يعيد إنتاج العداوة بين أبنائه.

الرواية تقدم قراءة طويلة في بنية النظام الأمني السوري، وكيف أعاد تشكيل المجتمع والخوف خلال عقود حكم حافظ الأسد ثم بشار الأسد.

كما تصف شخصيات تتحرك داخل أجهزة الأمن والسجون والمدن المدمرة، في محاولة لفهم كيف تتحول البلاد تدريجيًا إلى مساحة تحكمها المخابرات وعبادة الفرد.

تبدأ الأحداث مع شخصية "سليمان"، الطالب الذي يدخل عالم السلطة من بوابة الوشاية بخاله، في إشارة تلمح إلى أحد رجال السلطة البارزين داخل النظام.

ورغم حصوله على معدل متدنٍ في "البكالوريا"، يدخل كلية الهندسة بصفة "ابن شهيد"، قبل أن ينتقل إلى الكلية العسكرية ويصبح ضابطًا أمنيًا، لتبدأ رحلته داخل جهاز المخابرات.

ومع تصاعد الأحداث، تنتقل الرواية إلى مجزرة حماة عام 1982، التي تشكل واحدة من المحطات الأساسية في النص، ويظهر حضور السلطة في الرواية بوصفه قوة تتحكم بالمجتمع عبر الأجهزة الأمنية والخوف الجماعي، لا من خلال العنف المباشر فقط، وإنما عبر خلق حالة دائمة من الشك بين الناس، بحيث يتحول الخوف إلى جزء من الحياة اليومية.

وتعتمد الرواية على خط سردي واسع يمتد عبر سنوات طويلة، ما يجعلها أقرب إلى توثيق للتحولات الاجتماعية والنفسية التي عاشها السوريون، خصوصًا مع انتقال البلاد من مرحلة القمع السياسي الصامت إلى الانفجار والانقسام الداخلي.

ومن خلال أحداث الرواية، يتتبع حداد كيف تحولت صورة حافظ الأسد إلى مركز للحياة العامة، عبر التماثيل والشعارات والخطب ووسائل الإعلام وحتى المناهج الدراسية، حتى تصبح سوريا، كما تقول الرواية، مختصرة باسم الحاكم.

في القسم الأخير، تنتقل الأحداث إلى السنوات الأولى من الثورة السورية عام 2011، حيث تتابع الرواية اجتماعات الأجهزة الأمنية، وطريقة تعاملها مع الاحتجاجات منذ مظاهرة سوق الحريقة" حتى انطلاق المظاهرات من الجامع "الأموي" ودرعا.

وتظهر شخصيات النظام وهي ترى أن أي تنازل سياسي يعني سقوط السلطة بالكامل، لذلك تتجه نحو الحل الأمني والتجييش الطائفي وتصعيد العنف.

### من فواز حداد؟

يعد فواز حداد واحدًا من أبرز الروائيين السوريين الذين اشتغلوا على الرواية السياسية والاجتماعية، وتركزت أعماله على تفكيك بنية السلطة والاستبداد وتحولات المجتمع السوري. ولد في دمشق عام 1947، ودرس الحقوق قبل أن يتجه إلى الكتابة الروائية.

عُرف حداد بأعمال تناولت العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن أبرز رواياته "المترجم الخائن"، و"جنود الله"، إلى جانب "السوريون الأعداء"، حيث اعتمد في معظم أعماله على المزج بين السرد السياسي والتحليل الاجتماعي، مع اهتمام واضح بتأثير الأنظمة الشمولية على الإنسان والعلاقات اليومية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 31 أيار/مايو 2026
العـــدد 745 – السنة الخامسة عشـرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

## الفن الحاضر في حياة الناس اليومية

# "الهجيني" في حـــوران
# روح "الربع" و"السامر" والأرض

عنب بلدي – وسيم العدوي

**"الهجيني" في حـوران وامتدادهـا الجغـرافي التاريخـي ليس مجـرد لون من الغناء الشـعبي، بـل سيرة كاملة للناس البسـطاء الذين حملوا مشـاعرهم على ظهـور الإبـل، وغنـوا للطـرق الطويلة والديـار البعيدة، حيـث ارتبط تاريخيًـا بحياة الترحـال في البادية، والـفلاحين في أزقة الأحيـاء القديمة وهم يقصـدون حقولهـم، إمـا ليسـتودعوا في الأرض بـذارًا جمعوه طيلة عـام مضى، وإما ليحصدوا سـنابل لوحتها الشـمس، ورعتهـا يد الله.**

"الهجينـي"، بحسـب الموروث الشـعبي لأهـل البدو والأريـاف البعيـدة في المحافظـات، هـو "نـص الشـعر البـدوي أو الريفـي السريـع الإيقـاع"، أمـا "الهيجنـة" فهي عمليـة الأداء عبر إلقاء هذا الشـعر البـدوي (الهجينـي) صوتًـا، والـذي يعتمـد على بيـتين أو أكثر بإيقـاع متكـرر.

وكان "الحـداة" (أي الرعـاة أو المسـافرون أو الفلاحـون الـذي يـؤدون طقـس الهجينـي في مسيرهـم وأعراسـهم وترحالهـم وأعمالهـم الزراعيـة...) ينشـدونه في أثنـاء العمـل أو "السراة إلى الحصـاد"، أو خلال سير القوافـل لتخفيـف مشـقة المشي في الطـرق غير المعبـدة، ومـع مرور الزمـن، أصبـح "الهجينـي" جـزءًا أصيـلًا مـن الوجـدان الشـعبي في جنـوبي سـوريا وشمالي الأردن، ولا سـيما بين أهـالي حـوران الذيـن منحوه نبرة حزينـة خاصـة (غالبًـا)، كأنهـا خارجـة مـن قلـب يعـرف معنـى الفـراق جيـدًا.

يمتـاز "الهجينـي" ببسـاطته وعفويتـه، أبيـات قـصيرة، لكنهـا محمّلة بعاطفـة كثيفـة، ولا يحتاج إلى أدوات موسـيقية معقدة، فالصـوت وحده يكفي ليحمـل الحكايـة، وفي كـثير مـن الأحيـان، يبـدأ المنشـد بيتًـا شـجيًا عـن الغربـة أو الأم أو الحبيـب الراحـل، فيردد الجالسـون خلفـه الشـطر الأخير، وكأن الجميـع يشتركـون في العاطفـة ذاتهـا.

### "هجيني" الشوق والرحيل

"الهجيني" في الأصل شـعر يُنشَـد على لحن بدوي خفيـف الإيقـاع، وكان يُغنّـى غالبًـا في أثنـاء سير الإبـل في السـفر الطويل، ولذلـك يرتبـط بالترحال والباديـة، ويقـال، بين أوسـاط أهـالي البادية السـورية، إن اسـمه مشـتق من "الهجين"، أي الإبل السريعـة التـي كانـت تُركب في الأسـفار.

"يا راكب فوق النجيبة سرّحِي
خلّ الهوى يمشي معك وين ما مشي

وإن شفت دار الأحباب سلّم عليهم
قلهم الغايب على العهد ما نسي".

بهـذا الغنـاء الشـعبي "الهجينـي"، بـدأ فـارس المحمـد مـن أهـالي السماقيـات في محافظـة درعا على الحـدود السـورية- الأردنيـة، حـواره مع عنب بلـدي، حـول "الهيجنـة" التـي تعـتبر أحـد أقدم ألوان الشـعر الشـعبي في الجنوب السـوري، وقال إن هـذا النمط من الشـعر وُلـد من حيـاة "المرابع" و"السـهول" ورفقـة "الخيّالـة" في الباديـة، حيث كان النـاس يتناقلـون القصيد في السـهرات وعلى ظهـور الهجـن والخيل.

وبقيـت "الهيجنـة" مرتبطة بروح البـدو ولهجتهم البسـيطة، لأنهـا تعبّر عـن الفرح والعتـاب والفخر بـكلمات قريبـة مـن القلـب وتحمـل طابـع البيئة الحورانيـة والبدويـة، بحسـب المحمد (الـذي يجيد هـذا اللـون مـن الإنشـاد)، موضحًـا أن "الهيجنة" كانـت تقـال قديمًـا في "المضافـات" خلال مراحل صنـع القهـوة العربيـة مـن "تحميـس" و"دق بالمهبـاج" وغلي بـ"الركـوة" على نـار الموقـد حين يجتمـع الرجـال بعـد يـوم طويـل مـن العمـل والرعي.

وكان الشـاعر الشـعبي ينقـل أخبـار النـاس وأحوالهـم مـن خلال الأبيـات، لذلـك بقـي هـذا الفـن قريبًـا مـن المجتمـع ويشـبه تفاصيـل حياته اليوميـة، وقال المحمد، إن شـاعر "الهيجنـة" يعتمد على سرعـة البديهـة وقـوة الحضور، لأن كـثيرًا من القصائـد تقـال بشـكل ارتجـالي خلال المناسـبات والأعـراس.

وأضـاف أن الشـاعر الحقيقـي هو مـن يعرف كيف "يجـرّ البيـت"، ويرد بسرعـة بكلمات تحمـل معنى وإحساسًـا دون تكلـف أو تصنـع، وهـو مـا يعطي "الهيجنـة" طابعهـا الخـاص، وتحدث عـن ارتباط "الهيجنـة" بحياة الفرسـان وأهـل الباديـة، وكانت القصائـد تصـف "الوجيـه" والكـرم، و"رباعـة الخيـل"، إضافـة إلى التغنـي بالشـجاعة والنخوة.

### الحنين والغربة والحب والسفر

في السـنوات الأخيرة، عـاد الاهـتمام بـ"الهجينـي" عبر تسـجيلات ينشرها شبان على وسـائل التواصل الاجتماعـي، محاولين حفـظ هذا الإرث الشـعبي من الاندثـار، وبعضهـم يمزجـه بالموسـيقا الحديثـة، بينـما يصر آخـرون على أدائـه بصورتـه القديمـة، حفاظًـا على روحـه العربيـة الأصيلة.

قـال فـارس المحمـد، إن "الهجينـي" في النهايـة ليس مجـرد غنـاء، هو صـوت الذكريـات والموروث الشـعبي في عقـول النـاس، ولغـة الذيـن لم يكتبوا تاريخهـم في الكتـب، "بل تركـوه عالقًـا في الهواء، بين نبرة مبحوحـة وبيـت شـعر يقـول كل شيء في لحظـة واحـدة، عـن الحـنين والغربـة والحـب والسفر".

وأكـد أن محافظـة درعـا حافظـت على هـذا اللـون الشـعبي عبر الأجيـال، إذ بقـي حـاضرًا في الأعـراس والجلسـات التراثيـة حتى اليـوم، وما زال "الختايـرة" (الطاعنون في السـن) يـرددون أبيات "الهيجنـة" القديمـة، بيـنما يحاول بعض الشـباب لملمتهـا وحفظهـا.

"الهيجنـة" ليسـت مجرد شـعر، بل جزء مـن ذاكرة الجنـوب السـوري، لأنهـا توثـق اللهجـة والعادات القديمـة وتفاصيـل الحياة البسـيطة، وقـال المحمد، إن هـذا الفـن يحمـل روح "الربـع" و"السـامر"، ويعكـس صـورة المجتمع الحـوراني بعفويته وقيمه الأصيلة.

### سبب قرب "الهيجنة" من الناس

لعـل أكثر مـا يميـز "الهجينـي" هـو صدقـه، فهـو لا يتكلـف البلاغـة، بـل يولـد مـن التجربة المبـاشرة، ويسرد المحمـد أمثلـة على ذلـك: "راعٍ يشـتاق لأهلـه، أم تنتظـر ابنهـا، رجـل يقـف على قبر غريـب بعيـدًا عـن أرضـه"، ولذلـك بقي "الهجينـي" قريبًـا من النـاس رغم تـغير الزمن، إذ لا تـزال المجالـس الريفية والسـهرات الشـعبية تحتفـظ لـه بمكانته.

ويتعدى هـذا الفلكلـور البدوي بادية الشـام، حيث يُعـرف في عمـوم مناطـق البـدو بـالأردن وشمالي السـعودية والعـراق، ويحمـل العديـد مـن معـاني الحكمة والبسـاطة.

وتحتـاج "الهيجنـة"، بحسـب شـاعرها فـارس المحمـد، إلى الاهـتمام أكثر بالشـعر الشـعبي وتوثيقـه، لأن الحفـاظ عليـه يعنـي الحفـاظ على جـزء مـن تاريـخ المنطقـة وتراثهـا، حتـى تبقـى كلمات البادية وأصوات الشـعراء حـاضرة في ذاكرة الأجيـال القادمـة.

### "الهجيني" في كتاب

من أهـم المصادر الحديثـة التي تناولـت "الهجيني" بوصفـه فنًـا بدويًـا قديمًـا كتـاب "فـن الهجينـي في الغنـاء البـدوي: دراسـة ونصـوص"، للباحـث محمـود مفلـح البكـر، إذ يؤكـد أن "الهجينـي" من أبـرز أشـكال الغنـاء والشـعر البـدوي في البادية العربيـة، وارتبـط مباشرة بحيـاة الرعـي والترحال وحـداء الإبل.

وبحسـب الكاتب البكـر، فإن "الهجينـي" انتشر في بادية الشـام وشـبه الجزيـرة العربية، كفن شـفهي يـعبر عـن العشـق والحـنين والفخـر والشـكوى، ويصعـب تحديـد بداياتـه التاريخيـة الدقيقـة لكنه متجـذر في الثقافـة البدويـة القديمة.

هـذا المرجـع يلخص "قصـة حيـاة الهجينـي" بأنه كان يُـؤدى غالبًـا في أثنـاء السـفر على الإبل أو في لحظـات الوحـدة في البادية، مما جعلـه قريبًا من "الوجـدان البـدوي"، ومـعبرًا عن التجربـة اليومية للإنسـان الصحـراوي أكثر مـن كونه نصًـا مكتوبًا أو فنًـا نخبويًا.

"الهجيني" شعر يُنشَد على لحن بدوي خفيف الإيقاع وكان يُغنّى خلال سير الإبل بالسفر ويرتبط بالترحال والبادية (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

## حكايتنا مع
## السردية المبرمجة

خطيب بدلة

**تتطور الأمم، والشعوب، حينما تبدأ بنقد ماضيها، وحاضرها، ونظامها السياسي، والمؤسسات التي يتألف منها نظام الدولة، ونحن، ببساطة، لا نحب النقد. عفوًا، أعتقد أن عبارة "لا نحب النقد"، تقصر في التعبير عن حالتنا بدقة، الأصح أن أقول إننا نكره النقد، ونمنعه، ونحاربه.**

**قد يتبادر إلى ذهنك، يا صديقي، أنني أتحدث عن مؤسسات الدولة الرقابية، والقوانين العرفية الجائرة، والمعتقلات، والسجون، التي كانت تحرم النقد على أيام نظام الأسد. لا، فنظام الأسد انتهى، صار وراءنا، والإمعان في انتقاده، الآن، يصبح ضربًا من ضروب الطعن بجثة ميت، ما أردت قوله، إن شعبنا، مجتمعنا، برمته، يعادي النقد، ويحاربه، وإذا صادف الناس رجلًا تنويريًا، يصر على أن النقد هو الطريق الوحيد إلى التطور، سرعان ما يحولونه إلى دريئة، أو مرمى سهام، مثل حصان عنترة بن شداد، الذي كانت الرماح تتزاحم على صدره، لتقتله. ومن تجربتي، هنا، على صفحات "عنب بلدي"، أنني اضطررتُه ذات يوم، لأن أتصل برئيس التحرير، وأطلب منه حذف إحدى مقالاتي، التي تحتوي نقدًا بسيطًا، موضوعيًا، منهجيًا، لبعض الأفكار الثابتة في عقول الناس، لأن التعليقات التي استهدفتني، شخصيًا، بسبب ذلك النقد، وصلت إلى أن أحدهم انتقد عنوان الزاوية "تعا تفرج"، وراح يتساءل: على شو بدنا نتفرج يا عنب بلدي؟ على خطيب بدلة!**

**الغضب الشعبي لا ينطلق، دائمًا، لمواجهة النقد، بل دفاعًا عن السرديات التي تبرمجت، وترسخت، وتكلست، خلال سنوات الثورة، ومنها أن كل ما فعله نظام الأسد سيئ، وأن شعبنا (كله) كان معاديًا لنظام الأسد، وكل ما صدر عن الإخوة الثوار، والمجاهدين، جميل، وطيب، وممتاز. وأنا، المعروف بمعارضتي القوية لنظام الأسد، خالفتُ هذه السرديات الثورية المقدسة، عندما قلت إن شعبية نظام الأسد، في محافظة إدلب، قبيل الثورة، كانت قوية، وواسعة، وكان لدينا فائض من البعثيين المتحمسين، حتى إن الكثير منهم، كانوا "كتاب تقارير"، وعلى الرغم من أني خضت تجربة الثورة، منذ انطلاقتها، على الأرض، وكنت أشارك في معظم المظاهرات السلمية، فقد غضبوا مني إذ كتبت إن قوات الأمن في مدينة إدلب، بعد عدة أشهر من انطلاقها، أصبحت لا تعترض طريق المظاهرات، إلا إذا اتجهت نحو المربع الأمني، وهو الشارع الممتد بين مبنى المحافظة، وصولًا إلى آخر شارع الجلاء، لأن فيه معظم الفروع الأمنية، وفرع الحزب، وتمثال حافظ الأسد.**

**إنني أتساءل، الآن، عن سر تمسك جماهيرنا بهذه السرديات، التي تبدو مخالفة للمنطق، وأتصور، وأنا أقرأ التعليقات الغاضبة على ما كتبته، في تلك المقالة: يا ترى، ماذا لو كان كاتبها مؤيدًا لنظام الأسد، وبعيدًا عن الثورة؟ وأجيب نفسي بأن لغة العقل، التي لا بد منها لإخراج بلادنا من هذا الجحيم، لا بد أن تظهر، وتكبر، وتتسع، لأن الغش، والتزوير، والاحتيال، والكذب، لا بد أن ينكشف، وتتضح خطورته على الناس، والبلاد، والمستقبل.**

**عندما أكتب، أو أتحدث من خلال قناة "اليوتيوب" الخاصة بي، لا أريد مكاسب مادية، أريد، بل أطمح، بكلمات طيبة، منصفة، مقابل جهودي.**

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper